



مجلة كلية الكوت الجامعة

K.U.C.J

ISSN (E): 2616 - 7808 | ISSN (P): 2414 - 7419



المجلد - 5 العدد - 2 السنة - الخامسة 2020

مجلة أكاديمية علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مركز البحوث والدراسات والنشر - كلية الكوت الجامعة للتخصصات العلمية والتطبيقية

رئيس مجلس الإدارة - رئيس الهيئة المؤسفة
د. طالب زيدان الموسوي

عنوان الكلية: العراق / محافظة واسط - حي الأمام علي (عليه السلام) -
كلية الكوت الجامعة

عنوان مركز البحوث والدراسات والنشر: العراق - بغداد
شارع فلسطين (محلة 506 شارع 15 دار 119)
ص.ب. 46137 مكتب بريد الجامعة المستنصرية

E - mail
alkutcollege@gmail.com
alkutjournal@gmail.com

Website: www.kutcollegejournal.com

Phone No:
00964 7712346303
00964 7711772288
00964 7812322300



مجلة كلية الكوت الجامعة

K.U.C.J

ISSN (E): 2616 - 7808 | ISSN (P): 2414 - 7419



المجلد - 5 العدد - 2 السنة - الخامسة 2020

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز البحوث
والدراسات والنشر / كلية الكوت الجامعة
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد
2015 لسنة (2109)

مدير التحرير

أ.م.د. ناطق عبد الله علي

رئيس التحرير

أ.م.د. أعلام حسين الموسوي

هيئة التحرير

روسيا - أحياء
العراق - كيمياء
ليبيا - جامعة بنغازي - كيمياء
مصر - جامعة كفر الشيخ - صيدلة
لبنان - الجامعة اللبنانية الحكومية
العراق - رئيس الجمعية الكيميائية الأمريكية - فصل العراق - كيمياء
العراق - هندسة الليزر
العراق - هندسة الليزر
العراق - كلية الكوت الجامعة - صيدلة
العراق - فيزياء الليزر
العراق - كلية الكوت الجامعة - تحليلات مرضية
العراق - كلية الكوت الجامعة - طب أسنان
المملكة المتحدة - جامعة درم - فيزياء
العراق - الجامعة المستنصرية - إحصاء رياضي
العراق - كلية الكوت الجامعة - فيزياء ليزر
العراق - كلية الكوت الجامعة - فيزياء ليزر
العراق - كلية الكوت الجامعة - أحياء مجهرية
العراق - وزارة العلوم والتكنولوجيا - فيزياء ليزر

أ.د. شارف فاديم إيفاتوفيتش
أ.د. عمر شهاب حمد العبيدي
أ.د. مرعي ميلود العجيلي
أ.د. نبيل محي الدين عبد الحميد
أ.د. محمود أحمد سرور
أ.د. تغريد هاشم النور
أ.د. محمد صالح مهدي
أ.د. محمد عبد الوهاب منشد
أ.د. أهاب محمد حسين
أ.د. عدوية جمعة حيدر
أ.د. ناصر محمد فهد
أ.د. حافظ محمد ذياب
أ.د. علي حسين رشك
أ.م.د. نادية هاشم النور
د. طالب زيدان تعبان الموسوي
د. رابي نوري
د. زيد محسن السعدون
باحث علمي د. نغم ثامر علي

التدقيق اللغوي

أ.د. فاخر جبر مطر - اللغة العربية
أ.م.د. حسوني هاشم عباس - اللغة الإنكليزية



تعهد الملكية الفكرية

اني الباحث صاحب البحث الموسوم

بـ (.....)

اتعهد بأن البحث أعلاه قد أنجز من قبلي لم يقدم للنشر ولم ينشر في أي مجلة أخرى أو مؤتمر في داخل العراق أو خارجه وأرغب في النشر في مجلة كلية الكوت الجامعة للتخصصات العلمية والتطبيقية.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ :

رقم الموبايل :

البريد الإلكتروني :



تعهد نقل حقوق النقل والتوزيع والنشر

اني الباحث صاحب البحث الموسوم
بـ (.....)
اتعهد بنقل حقوق النقل والتوزيع والنشر الورقي والإلكتروني الى مجلة كلية الكوت
الجامعة للتخصصات العلمية والتطبيقية.

التوقيع :

الاسم :

التاريخ :

رقم الموبايل :

البريد الإلكتروني :

تعليمات النشر

تطمح كلية الكوت الجامعة ان تكون معتمدا للمتخصصين والهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد والمؤسسات الاخرى في العلوم والمعارف الحديثة والمنجزات العلمية في تخصصات المجلة، علما بان البحوث التي تقبل للنشر محكمة لأغراض الترقية العلمية.

ترحب مجلة كلية الكوت الجامعة بنشر البحوث القيمة والرصينة وفق الشروط الآتية:

1. ان تكون البحوث جديدة ولم يسبق نشرها او قبولها للنشر في مجلة اخرى او مؤتمر، وتختص بمجال تخصصات المجلة حصرا.
2. تخضع البحوث المقدمة للنشر للتقويم العلمي.
3. يقدم أصل البحث بثلاث نسخ بمسافة (1.5) بين الاسطر وعلى وجه واحد من ورق قياس A4، في كل سطر من 10-12 كلمة و 24 سطرا في الصفحة الواحدة، ومطبوعة ببرنامج (word)، ويكون نوع الخط للغة العربية (Simplified Arabic)، وللغة الانكليزية (Times New Roman).
4. حجم الخط للعنوانات الرئيسية وللعنوانات الاخرى (11)، اما حجم الخط في المتن فيكون (11)، وفي الهوامش (11).
5. تكتب المصادر بطريقة الساعة.
6. لا يزيد عدد الصفحات عن (15) صفحة للبحث المقدم للنشر بما في ذلك الجداول والمواد التوضيحية، ويستقطع مبلغ قدره (5,000) الاف دينار عن كل صفحة زائدة عن عدد الصفحات المحددة.
7. يجب ان يتضمن البحث:
 - العنوان ويذكر تحته الايميل والكلمات المفتاحية واسم الباحث / الباحثين.
 - مستخلص البحث باللغتين العربية والإنكليزية، على ان لا يزيد عدد الكلمات في المستخلص عن (250) كلمة للغتين، ويوضع في رأس المستخلصين العنوان مع اسم الباحث ومكان العمل.
 - المقدمة واهمية البحث وتدمج معهما مشكلة البحث.
 - الاهداف والفروض.
 - منهج البحث.
 - عرض النتائج في الباب الرابع يكون من خلال الجداول فقط (من دون التحليل).
 - النتائج والمناقشات.
 - قائمة المصادر.
 - الملاحق (ان وجدت).
 - ترقم جميع الاشكال والجداول على التوالي في البحث وتزود بعنوانات توضيحية.
 - يتم اعلام الباحث بنتيجة التقويم المطلوب تعديلها عند ورودها من المقوم مباشرة، وعليه اجراء التعديلات واعادتها بالصيغة النهائية بعد التعديل بنسخة مستنسخة واحدة وعلى قرص ليزري (CD)، ويحتوي على النسخة النهائية المعدلة لغرض النشر.
 - تهمل البحوث التي لا تطابق التعليمات الخاصة بالمجلة.
 - لا تعاد البحوث الى اصحابها أسواء قبلت ام لم تقبل.
8. تستقطع اجور النشر وبحسب التعليمات الصادرة من الجهات ذات التخصص.

دليل المؤلفين

1. تستقبل المجلة البحوث والدراسات التي تكون ضمن تخصصها حصرا.
2. ان يكون البحث المقدم للنشر قيما او اصيلا، ولم يسبق نشره في مجلة او اي وسيلة نشر اخرى.
3. يعطي المؤلف حقوقا حصرية للمجلة تتضمن النشر والتوزيع الورقي والالكتروني والخرن واعادة الاستخدام للبحث.
4. لا يزيد عدد صفحات البحث المقدم للنشر على خمس عشرة صفحة.
5. ترسل البحوث للمجلة عبر بريدها الالكتروني.
6. يكتب البحث المرسل للنشر ببرنامج الـ (word) وبحجم صفحة (A4) وبهيئة عمودين منفصلين مع ترك مسافة 2 سم من جوانب الصفحة الاربعة ويكتب متن البحث بنوع خط Times New Roman وبحجم 11.
7. يقدم ملخص للبحث باللغة الانكليزية وفي صفحة مستقلة وان لا يتجاوز عن (250) كلمة.
8. ان تحتوي الصفحة الاولى من البحث على المعلومات الآتية:
 - عنوان البحث.
 - اسم المؤلف / المؤلفين و جهات الانتساب ورقم الرمز البريدي للمدينة.
 - البريد الالكتروني للمؤلف / المؤلفين.
 - الملخص.
 - الكلمات الدلالية (المفتاحية).
9. يكتب عنوان البحث متمركزا في وسط الصفحة وبنوع خط Times New Roman وحجم 14 Bold.
10. يكتب اسم المؤلف / المؤلفين متمركزا في وسط الصفحة وبنوع خط Times New Roman وحجم 11 Bold.
11. تكتب جهات الانتساب للمؤلف / المؤلفين بنوع خط Times New Roman وحجم 11 Bold.
12. تكتب عنوانات البريد الالكتروني بنوع خط Times New Roman وحجم 11 Bold.
13. يكتب ملخص البحث بنوع خط Times New Roman وحجم 11 Bold, Italic.
14. تكتب الكلمات الدلالية التي لا يتجاوز عددها عن خمس كلمات بنوع خط Times New Roman وحجم 11 Italic, Justify.
15. جهات الانتساب تثبت كالآتي (القسم، الكلية، الجامعة، المدينة، البلد) ومن دون مختصرات.
16. تجنب المختصرات والاستشهادات عند كتابة البحث.
17. عدم ذكر اسم المؤلف / المؤلفين في متن البحث على الاطلاق.
18. يكتب اسم الشكل تحته متمركزا، اما الجدول فيكون عنوانه متمركزا فوقه.
19. تكون الرسوم والصور والمخططات ملونة وواضحة وذات دقة عالية مع مراعاة وضعها في مربع نص وبراغى عدم استعمال scan في الاشكال البيانية.
20. تذكر المصادر في متن البحث بترقيمها وبحسب الاسبقية، كما تكتب المصادر في نهاية البحث وترتب طبقا لطريقة Vancouver.
21. كل الدراسات التي تم الاستشهاد بها خلال متن البحث او الجداول او الصور وغيرها يجب ان تثبت وبشكل دقيق في قائمة المصادر وبالعكس.
22. يلتزم المؤلف / المؤلفين ببيان فيما إذا كان البحث المقدم للنشر قد تم في ظل وجود اية علاقات شخصية أو مهنية أو مالية يمكن تفسيرها على أنها تضارب في المصالح.

دليل المقومين

قبل البدء بعملية التقويم، يرجى من المقوم التأكد فيما اذا كان البحث المرسل اليه يقع ضمن تخصصه العلمي او لا، فاذا كان البحث ضمن تخصصه العلمي، فهل يمتلك المقوم الوقت الكافي لإتمام عملية التقويم؟ اذ ان عملية التقويم يجب ان لا تتجاوز عشرة ايام، وبعد موافقة المقوم على اجراء عملية التقويم واتمامها خلال المدة المحددة، يرجى اجراء عملية التقويم وفق المحددات الآتية:

1. هل ان البحث قيم او اصيل لدرجة يجب نشره بالمجلة؟
2. فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلة وضوابط النشر فيها.
3. هل ان فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة؟ إذا كان الجواب نعم، يرجى الاشارة الى تلك الدراسات.
4. مدى تعبير عنوان البحث عن نفسه ومحتواه.
5. بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكل واضح مضمون البحث وفكرته.
6. هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلف الوصول اليه وتوضيحه بشكل دقيق، وهل وضح فيها المؤلف ماهي المشكلة التي قام بدراستها.
7. مناقشة المؤلف للنتائج التي توصل اليها خلال بحثه بشكل علمي ومقنع.
8. يجب ان تجرى عملية التقويم بشكل سري وعدم اطلاق المؤلف على اي جانب فيها.
9. إذا اراد المقوم مناقشة البحث مع مقوم آخر فيجب ابلاغ رئيس التحرير بذلك.
10. يجب ان لا تكون هناك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المقوم والمؤلف فيما يتعلق ببحثه المرسل للنشر، ويجب ان ترسل ملاحظات المقوم الى المؤلف من خلال مدير التحرير في المجلة.
11. إذا رأى المقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، توجب على المقوم بيان تلك الدراسات لرئيس التحرير في المجلة.
12. ان ملاحظات المقوم العلمية وتوصياته سيعتمد عليها وبشكل رئيس في قرار قبول البحث من عدمه، كما يرجى من المقوم الاشارة وبشكل دقيق الى الفقرات التي تحتاج الى تعديل بسيط ممكن ان تقوم به هيئة التحرير والى تلك التي تحتاج الى تعديل جوهري يجب ان يقوم بها المؤلف نفسه.

البحوث باللغة العربية

الصفحات	عنوان البحث وأسماء الباحثين	ت
16-1	تأثير المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية - دراسة تحليلية الباحث - حسين نجيب محمد الربيعاوي و أ.م. د. سمية عباس الربيعي	1
27-17	العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000- 2016) أ.م. د. افتخار محمد مناحي الرفياعي	2
49-28	تقييم متطلبات إدارة الموارد البشرية في إدارة المشروعات / دراسة حالة في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية الباحثة - تقى علي حسن و أ.م. د. زهرة عبد محمد	3
69-50	أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في شركة المنتوجات النفطية فرع ميسان م.م. صادق حسين نبهان	4

تأثير المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية - دراسة تحليلية

أ.م.د. سمية عباس الربيعي
كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية
Sumayaabbas@yahoo.com

الباحث - حسين نجيب محمد الربيعاوي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
hussain2008n@yahoo.com

المستخلص :

يهدف البحث الحالي الى بيان مدى تأثير المشاركة بالعوائد على تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية بأبعاده (الرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي)، إذ وقع الاختيار على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - مركز الوزارة لتمثيل مجتمع البحث وتطبيق الجانب العلمي. وقد حدد مجتمع البحث بـ (402) تدريسي، اما حجم عينة البحث فهي (208) تدريسي وهم يمثلون الموارد المعرفية. وتمثلت مشكلة البحث في ضعف إدراك المدراء لأهمية الاحتفاظ بالموارد المعرفية، وتبني أساليب إدارية تخفض من مستوى تسربهم في الجامعات. واعتمد الباحثان على منهج البحث القائم، والتحليل البعدي، كونه منهجا يتصف بالشمول. وقد استخدم الباحثان أيضاً الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث، كذلك من خلال المقابلات وتشخيص الواقع الفعلي للوزارة المبحوثة. سعى الباحثان لاختبار فرضية البحث (علاقة التأثير)، وباستخدام مجموعة من الأساليب والمقاييس الإحصائية، وفي ضوء ما توصل اليه الباحثان من نتائج البحث، كان أهمها هناك اتفاق بشكل عام على ما أكدته الإدارة العليا للوزارة من وجود ضعف اهتمام ببعد المشاركة بالعوائد، رغم ادراك القيادة والعينة والباحثين لأهميته، وكذلك لا توجد آلية واضحة تُعتمد في تمييز الموارد المعرفية من حيث الاداء ومن ثم لا بد من اهتمام الإدارة العليا ببعد المشاركة بالعوائد لما له من تأثير كبير في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية، كذلك اعتماد آلية واضحة لشجيع الموارد المعرفية، يكون الاعتماد فيها على الفروقات الفردية والجهد المبذول من قبلهم.

الكلمات المفتاحية : المشاركة بالعوائد، تسرب الموارد المعرفية، الرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي .

The Impact of Sharing Returns in Reducing the Level of Cognitive Resources Leakage – Analytical Study

Hussain Najib Mohammed Al – Rubaiawi¹

Dr. Sumaya Abbas Al- Rubaiayi²

¹ Ministry of Higher Education & Scientific Research

² Al-Mustansiriyah University - College of Administration & Economics - Dept. of Business Administration

hussain2008n@yahoo.com

Sumayaabbas@yahoo.com

Abstract :

The current research aims to show the impact at participation of sharing returns in reducing the level of cognitive resources leakage in its dimensions (job satisfaction and organized commitment). It has been chosen the Ministry of Higher Education and Scientific Research - the ministry center to be the field of the research. The research community was identified as (402) teaching staff. The size of the research sample (208) teaching staff representing the knowledge resources. The problem of the research is the weakness of the manager's

perception in the importance of preserving and adopting knowledge resources administrative methods that reduce the level of leakage from universities. the two researchers depend on the new method and dimensional analysis as being an overall method. Also, the tow researchers use the questionnaire as basic method in collecting data and information concerning research. Besides they we personal interviews and diagnosis the actual reality of the target ministry. The two researchers peruse to choose the hypothesis of study (relationship of influence). By using set of methods and statical metrics. The two researchers reach to the result among them, that there is general agreement at what the supreme administration confirms on, about the weakness in sharing returns despite the leadership realizes that. In add ion to that, there is no clear technique that has been depended in recognizing the cognitive resources in the field of performance. Hence, the supreme administration must have great attention in sharing returns, which it has great influence in reducing the level of cognitive resources leakage. As well as Adopt a clear mechanism to encourage knowledge resources that depend on individual differences and their effort.

Keywords : Outcomes participation, Cognitive resources leakage, Job satisfaction, The organizational commitment.

المقدمة :

المعرفية، وتطرق المبحث الرابع للجانب العملي نتائج تحليل البيانات، والمبحث الخامس عرض الاستنتاجات والتوصيات المقترحة.

المبحث الاول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث :

تتمحور مشكلة البحث حول إمكانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – مركز الوزارة بالمحافظة على الموارد المعرفية (التدريسيين) وتقليل تسربهم من مركز الوزارة الى الجامعات والكليات الاهلية عن طريق النقل او التنسيب أو الاعادة في بعض الأحيان عن طريق اتباع ممارسات المشاركة بالعوائد، خصوصاً ان نسبة كبيرة منهم قد تطور اكااديمياً خلال عملها في مركز الوزارة. ويمكن صياغة المشكلة الرئيسية للبحث في التساؤل الاتي:

((هل هنالك تأثير للمشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / مركز الوزارة ؟ أم لا ؟))

تواجه المنظمات بصورة عامة في عالمنا اليوم تحديات كبيرة بسبب شدة المنافسة والمتغيرات المتسارعة للبيئة، واذا ما أرادت المنظمات الاستمرار في مواجهة هذه التحديات والعيش بمثل هكذا بيئة، لا بد من ان تمتلك المقومات الاساسية التي تمكنها من ذلك، ومواجهة هذه التحديات والتنافس، وتحقيق التقدم والتفوق، ويأتي في مقدمة هذه المقومات امتلاكها للموارد المعرفية، وهم الذين يتمتعون بمجموعة من المعارف والمهارات والخبرات والقدرات الابداعية والحكمة، قياساً بإقرانهم من الموظفين، ادى ذلك الى زيادة الضغوط على الادارات العليا للمنظمات عموماً وادارات الموارد البشرية خصوصاً في ايجاد استراتيجيات تمكنها من مواجهة ظروف الحصول على هذه الموارد النادرة، بل والحفاظ عليها من التسرب الى منظمات أخرى، ومن هذه الاستراتيجيات هي استخدام ممارسة مشاركة الموظفين بالعوائد، اذ تساعد هذه الممارسة المنظمات على تعزيز من حافز الموظفين للعمل وزيادة رضاهم ورفاهيتهم ورفع مستوى الالتزام لديهم ومن ثم المحافظة عليهم من التسرب واستقطاب افراد ذوي مهارات وقدرات جدد للمنظمة.

وتأسيساً على ما تقدم تم تقسيم البحث على ستة مباحث، حيث جاء المبحث الاول لمنهجية البحث والمبحث، الثاني للمشاركة بالعوائد، ثم المبحث الثالث لتخفيض مستوى تسرب الموارد

ب. ان أداء الملاك الوظيفي لوزارة التعليم يؤثر على أداء الجامعات الحكومية والجامعات والكليات الأهلية. ومن ثم تؤثر على مخرجات هذه المؤسسات التعليمية التي تعتبر مدخلات لجميع مؤسسات الدولة.

ت. خصوصية هذه الوزارة كون الموظفين من حملة الشهادات العليا فيها، تصل الى نسبة (23%) من مجموع عدد الموظفين، وهذه العقول لا يمكن الاستهانة بها، فضلاً عن نتاجهم البحثي والمعرفي، وهم من يتولون المناصب القيادية والادارية ومواقع اتخاذ القرار فيها.

سابعاً : حجم عينة البحث :

تمثلت عينة البحث بالملاك الوظيفي من حملة الشهادات العليا الدكتوراه والماجستير (التدريسيين) والبالغ عددهم (402) في جميع دوائر مركز الوزارة، إذ تم اعتماد العينة القصدية (العمدية). وقد تم استعمال القانون (مورغان) في اختيار حجم العينة المراد سحبها من مجتمع البحث، وقد بلغت (208) تدريسي.

ثامناً : أدوات البحث :

الجانب النظري : في سبيل إغناء الجانب النظري تم الاعتماد على ما افرزته ادبيات الفكر الاداري والتنظيمي العربية منها والأجنبية.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد في هذا الجانب على مجموعة من الوسائل، وهي كالآتي:

أ. المقابلات الشخصية: تعد المقابلات الشخصية مع الكادر المتقدم والجهات ذات العلاقة من الادوات والأساليب الفاعلة في عملية تشخيص المشكلة، والحصول على معلومات مباشرة عن متغيرات البحث من خلال التفاعل المباشر مع افراد العينة المدروسة.

ب. الوثائق والسجلات الرسمية: تم الحصول على بعض البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالوزارة المدروسة من الدوريات والنشرات التي تنشرها الوزارة بين فترة واخرى.

ت. الاستبانة: بعد الاستئناس بأراء القيادات في الوزارة خلال المقابلات الشخصية، أذ وضعت أسئلة الاستبانة لتؤشر رغبات المستفيدين لتخفيض تسرب الموارد المعرفية لتعبر عن ما مطلوب من إجراءات وزارية لمعالجة هذه المشكلة مستقبلاً. وقد صممت استمارة الاستبانة كأداة رئيسة للبحث في

ثانياً : أهمية البحث : تبرز أهمية هذا البحث في :

1. محاولة إثارة اهتمام الإدارة بمستوياتها كافة في مركز الوزارة، إلى أهمية الدور الذي تؤديه ممارسة المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
2. يعد هذا البحث مرشداً للقيادات الادارية في المنظمة المدروسة بضرورة تفعيل هذه الممارسة، وبيان دورها في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.

ثالثاً : أهداف البحث : يسعى هذا البحث لبلوغ الاهداف الآتية:

- 1- معرفة الدور الذي تؤديه ممارسة المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
- 2- إثارة اهتمام قيادات الوزارة بموضوع البحث للاستفادة منه في حال تطبيقه. وبيان أهمية تأثير المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
- 3- تطوير أداء عمل قسم ادارة الموارد البشرية في مركز الوزارة وحل مشاكله فيما يخص تسرب الموارد المعرفية.

رابعاً : منهج البحث :

اعتمد الباحثان منهج البحث القائم والتحليل البعدي (Curriculum - Based Research & Meta – Analysis) وهو منهج يتصف بالشمول إذ انه يستند في الوقت نفسه الى مناهج أخرى في الوصول الى غايته. (1) (الساعدي، 2016: 94-97).

خامساً : فرضية البحث :

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية).

سادساً : مجتمع البحث ومبررات اختياره :

اختيرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتطبيق الجانب العملي من البحث، كونها:

- أ. تؤدي الوزارة دوراً أساسياً ومهماً في خطط التنمية لفروع المعرفة ومتطلبات تطوير المجتمع.

للموظفين وحماسهم نحو تحقيق الأهداف التنظيمية، من خلال المشاركة في النجاح المالي أو فشل المنظمة، ليصبح الموظفون مساهمين مهمين وربما يمتلكون المنظمة في مرحلة ما. وقد عرفها (العززي، 2018: 211-212) بأنها جميع العوائد النقدية والمكافآت المالية والاعتبارية المختلفة التي يحصل عليها الفرد منذ توظيفه في المنظمة، وحتى انتهاء علاقته بها تدفع على شكل راتب أو مكافأة تقاعدية، وذلك مقابل تلك الخدمات التي يقدمها، وغالباً ما تشمل مثلاً معدل الأجر الأساسي، وبدل ايجار المنزل، وتخصيص سيارة للنقل، وإطعام مجاني أو مخفض، تسديد فواتير الخدمة الطبية، ومكافآت المناسبات الدينية والوطنية. بينما نقل (22) (Russell , 1994: 186) عن (Lawler, 1986) قوله بأنه يجب أن تستند المكافآت إلى المهارات أو الريح أو المشاركة في الأرباح، أو عمليات اتخاذ القرار التعاوني والمرن. فيما اعتبر (23) (Kok, et al, 2014: 427) ان المشاركة بالعوائد أنها مكوناً مهماً في فعالية مشاركة الموظفين، ولا سيما أن مشاركة المكافآت التنظيمية أمر بالغ الأهمية، لأن الموظفين يحصلون على المزيد من الطاقة والمعلومات والمعرفة، ويتوقعون المزيد عندما يشعرون أن مشاركتهم جعلت المنظمة أكثر فعالية. وقد اشار (3) (المنصوري، 2016: 100) نقلاً عن (عباس، 2006) ان انظمة التعويضات تعد من بين الانظمة التي لاقت اهتماماً كبيراً من قبل المنظمات، نظراً لأن تكاليف الأجور والرواتب تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التكاليف التي تتحملها المنظمات، فضلاً عن أهميتها في الحفاظ على الموظفين الكفولين واستقرارهم في المنظمة.

ويرى الباحثان أن على الإدارة العليا مهمة حساسة وخطيرة، وهي أن تعرف متى تستخدم المكافآت والحوافز للموظفين مع بيان نوع تلك المكافآت والحوافز (مالية أو غير مالية) مع مراعاة العدالة التوزيعية لتجنب حصول ردات فعل عكسية من قبلهم، كون هذه الممارسة تمثل اهم عنصر بالنسبة للموظفين، وهو يراه مقياساً لتقدير وتقييم المنظمة له نتيجة لما يقدمه لها من جهد ومهارات وظيفية وانتاجية والتزام تنظيمي، كذلك العدالة التوزيعية على مستوى المنظمات المنافسة للمنظمة. فضلاً عن ذلك يجب ان تكون العوائد من اتباع هذه السياسية للمنظمة أكبر من تكاليفها.

الحصول على البيانات والمعلومات، وروعي في صياغة هذه الاستمارة البساطة والوضوح في تشخيص متغيرات البحث، وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (Likert)- الخماسي، كما موضح بالجدول (1).

جدول (1) : مقياس (Likert) الخماسي

1	2	3	4	5
لا اتفق تماماً	لا اتفق	محايد	اتفق	اتفق تماماً

تاسعاً: الاساليب والمقاييس الاحصائية المطبقة في تحليل البيانات:

التحليل العاملي التوكيدي، والتحليل العاملي الاستكشافي، والجذر الكامن، ومقياس (KMO)، واختبار (Bartlett)، ومعامل ثبات، والمتوسط المرجح (الوسط الحسابي المرجح (الموزون)، والانحراف المعياري، والاهمية النسبية، ومعامل التحديد R^2 ، ومعامل ارتباط الرتب لسبير - مان، واختبار (Z-TEST).

عاشراً : اختبارات الصدق والثبات لأداة القياس الاستبانة :

استعان الباحثان بثلاث طرق لاختبار صدق فقرات الاستبانة وذلك باستخدام طريقة الصدق الظاهري، وطريقة الصدق البنائي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis)، والصدق البنائي الاستكشافي (Factor Analysis Exploratory)، أما إظهار مدى موثوقية البيانات التي سيحصل عليها، فقد استعمل طريقة معامل ثبات (Cronbach's Alpha).

المبحث الثاني : المشاركة بالعوائد (التحفيز والمكافآت)

اشار (21) (Kasaya & Munjuri, 2018: 831) بالاعتماد على (Judge and Gennard, 2005) الى أن المشاركة المالية تمكن الموظفين من المشاركة في الإنجازات المالية وإخفاقات المنظمة، وهذا يحفز الموظفين ليكونوا أكثر التزاماً بأهداف المنظمة، مما يؤدي إلى أداء وظيفي أعلى، كما أنه من المقبول وعلى نطاق واسع أن المشاركة المالية تعزز الروح المعنوية

المبحث الثالث : تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية

أولاً : الموارد المعرفية :

1. مفهوم الموارد المعرفية :

الموارد المعرفية (Cognitive Resources) مصطلح كبقية المصطلحات العلمية والادارية التي تباينت وتعددت التعريفات التي أوردها الكتاب والباحثون حولها، ويرجع السبب في ذلك الى اختلاف النظرة الفلسفية للباحثين والكتّاب أو النظرية العلمية القائمة عليها، ورغم اختلافهم بالعنوان إلا أنهم اتفقوا بالمضمون على هذا المصطلح، فقد اورد كلاً من (4) (الكبيسي والصباحي، 2016: 28-29) تصنيفاً يتكون من خمسة منظورات يكمل بعضها البعض الآخر، تبين ما هو المورد المعرفي : فالأول : منظور صناع المعرفة ، أما الثاني : فمنظور التركيز على العقل ، بينما الثالث : هو منظور التركيز على الذات والقدرة على التعلم ، والرابع : المنظور الاقتصادي ، وأخيراً : منظور يركز على المخزون المعرفي والفكري. أما (5) (جرادات واخرون، 2011: 63)، (6) (احمد، 2013، 51-52) فقد تم تعريف المورد المعرفي على أنه رأس المال المعرفي الذي يتكون من بعدين، هما (رأس المال البشري) و(المعلومات). أما (7) (حسين، 2007: 61) فقد عرف المورد المعرفي بأنه رأس المال البشري الاستراتيجي. وقد عرف (24) (Attar et al, 2019: 5579)، الموارد المعرفية على أنها راس المال البشري الذي يعتبر أحد عناصر رأس المال الفكري المتكون من (راس المال البشري والهيكلية والعلاقاتية والنفسية).

وبالاستناد الى ما سبق، فإن الباحثين يلاحظان ان تركيز الباحثين والكتّاب على ما يجب ان تتحلى به الموارد المعرفية من المعرفة والمهارات والخبرات والقدرات والحكمة والابتكار والابداع التي تعتبر أغلبها معرفة ضمنية غير ملموسة، التي يتحلى بها المورد المعرفي، وتستطيع المنظمة من خلال استثمارها للمورد المعرفي، ومن خلال المحافظة عليه وإدامته التفوق على منافسيها ومن ثم تحقيق اهدافها، ولغايات هذا البحث سيقوم الباحثان بتوحيد هذه العنوانات تحت مسمى واحد وهو ((الموارد المعرفية)).

وعليه يمكن للباحثين ان يعرفوا الموارد المعرفية بالآتي: " يقصد بهم حملة الشهادات العليا من الموظفين، ويطلق عليهم إدارياً [التدريسيين]، وهم الذين يتمتعون بمجموعة من المعارف، والمهارات والخبرات والقدرات الابداعية والحكمة بمستوى أعلى من حملة الشهادات الاخرى ".

2. أهمية الموارد المعرفية :

يمكن عرض هذه الأهمية على النحو الآتي :

- أصل استراتيجي لاستدامة المنظمة في عصر المنافسة العالية، اذ يفضل المستثمر المنظمات ذات الكفاءة الافضل للمورد المعرفي (Ahmed et al, 2019: 3) (25).
- مورد يصعب على الاخرين تقليده، فهو من الموارد الحرجة والنادرة، لذا يصعب تقليده او محاكاته، وهذا يتطلب من المنظمات ضرورة المحافظة عليه، والاهتمام به وعدم السماح بخسارته (5) (جرادات واخرون، 2011: 46).
- يعد متغيراً مهماً في معادلة نجاح المنظمات الساعية لتحقيق الميزة التنافسية، فهو يشكل أهمية استراتيجية بوصفه مصدراً أساسياً لتحقيق الربحية العالية في المنظمات (8) (شياح، 2013: 44).

3. خصائص الموارد المعرفية :

- نقل (7) (حسين، 2007: 69) عن (Bohlander et al, 2004) مجموعة من الخصائص التي تتمتع بها الموارد المعرفية لغرض تحقيق الميزة التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة، ومنها :
- أ. ذات قيمة : اي بمعنى ان الموارد المعرفية يكون العاملون فيها قادرين على تحسين الكفاءة والفاعلية للمنظمة عندما يجدون الطرق اللازمة لتخفيض الكلف وتحقيق شيء استثنائي للزبون.
 - ب. نادرة الوجود : ويكون ذلك عندما تكون معارف ومهارات وقدرات الموارد المعرفية غير متساوية مع ما تمتلكه المنظمات المنافسة .
 - ج. صعوبة التقليد : أي بمعنى أن قدرات وخصائص الموارد المعرفية لا يمكن استنساخها او تقليدها من قبل الاخرين.
 - د. منظمة ومرتبطة : ويتم ذلك عندما تكون قدرات ومواهب الموارد المعرفية لها القدرة على ربط وتحسين اعمالهم في مهام جديدة لحظة حدوثها.

ثانياً : التسرب الوظيفي :

1. مفهوم التسرب الوظيفي :

التسرب لغة هو (اسم وهو مصدر من تسرب يتسرب تسرباً)، كمثل تسرب الماء ونحوه: مُطواع سرب: أنسرب، سال، اخترق الحاجز ونفذ، رشح، وهي حركة بطيئة للمياه وغيرها خلال الشروخ الصغيرة والمسام (9) (عمر، 2008: 1052).

- ب. هناك عدم تطابق بين الوظيفة والشخص.
- ج. هناك القليل جدا من التدريب وفرص النمو والتقدم.
- د. يشعر الموظفون بخفض القيمة وعدم الاعتراف بهم وفقدان للثقة والثقة في كبار القادة.
- هـ. يشعر الموظفون بالإجهاد الناتج عن العمل الزائد وخلل بالتوازن بين العمل والحياة الشخصية.

ويرى الباحثان ان أسباب تسرب الموظفين من منظماتهم الى قطاع

حكومي آخر او قطاع خاص هو الاتي:

- أ. ضعف اهتمام الادارة بالموظفين، وانشغال المدير في أمور خارجية تهمة دون إعطاء أدنى أهمية لهم.
- ب. العنصرية في العمل وعدم المساواة.
- ج. شعور الموظف بأن وظيفته لا تحقق أهدافه، اذ يتم تكليفه بمهام أقل أهمية من مستواه العلمي.
- د. وجود مشاكل في العمل، وعدم قدرة الإدارة على حلها.
- هـ. غياب الاعتراف ومكافأة الانجازات الفردية من قبل الادارة.

5. النتائج المترتبة عن التسرب الوظيفي :

ان النتائج المترتبة عن التسرب الوظيفي تكمن بالآتي (13) (حريم،2013: 385-386):

أ. الآثار السلبية :

- التكاليف العالية : بسبب القيام باستقطاب وتعيين وتدريب الموظفين الجدد محل الذين يتركون العمل / انخفاض الانتاجية / فقدان الموظفين الموهوبين .
- ارباك واعاقة انجاز المشروعات.
- ارباك انماط الاتصالات الاجتماعية بين الموظفين.
- زيادة ضغوط واعباء العمل على الباقين.
- انخفاض معنويات الموظفين الباقين.

ب. الآثار الايجابية :

- الموظفون الجدد الذين يحلون محل المغادرين يمكن ان يفوق ادائهم مستوى اداء المغادرين.
- قد يكون لدى القادمين الجدد افكار جديدة حول الاستراتيجية والتقنية وعلاقات الزبائن والاولويات
- قد يحين وقت ترغب فيه المنظمات ان يترك بعض الموظفين الذين لم يستطيعوا التكيف مع ثقافة المنظمة.

ومن الناحية الاصطلاحية فالتسرب الوظيفي (Job leakage) كما عرفة (26) (2012: 241) (Armstrong) " (يُعرف أحياناً باسم "معدل دوران العمالة" أو "الهدر" أو "الاستنزاف") هو معدل مغادرة الأشخاص للمنظمة، الذي يمكن أن يكون عملية مدمرة ومكلفة للمنظمة ". اما (10) (منال، 2018: 55) فقد عرفته بأنه " التوقف أو الانفصال عن المنظمة، طوعاً عن طريق الاستقالة أو النقل او الفصل والتقاعد المبكر".

ويعرف الباحثان التسرب الوظيفي على انه " هو الانتقال او الاستقالة او التقاعد المبكر او الاعارة من منظمة الى اخرى بمحض ارادت الموظف وباختياره وحسب ما يراه الانسب لوضعه ".

2. أهمية دراسة التسرب الوظيفي :

ذكر (11) (ال مذهب، 1998: 3) مجموعة من الاسباب تحت على دراسة التسرب منها اسباب اقتصادية: اذ يكلف المنظمات نفقات باهظة تتمثل في البحث عن موظفين جدد وما يتطلبه ذلك من اعادة تأهيل وتدريب، فضلا عن ان ارتفاع نسبة التسرب يضعف من نمو الانتاجية والتطور المنظم. أما (12) (محمد، 2010: 371-372) فقد ذكر سبباً آخر فضلا عن الجانب الاقتصادي فمن خلال ارتفاع نسبة التسرب يمكن تشخيص المشكلة اين تكمن في اي فقرة من فقرات برامج وممارسات ادارة الموارد البشرية من ناحية الاستقطاب والاختيار والتعيين والتدريب وغيرها ومن ثم تقويمها، وقد اضاف ايضاً من خلال دراسة التسرب الوظيفي والتنبؤ به يمكن قياس معنويات الموظفين.

3. انواع التسرب الوظيفي :

فقد صنف الكاتب (Stahl,1983) حالات تسرب الموظفين بالمنظمات الكبيرة الى ثلاثة أنواع (11) (ال مذهب، 1998: 6-7):

- أ. حالات تبدأ من رب العمل، كالنقل والتسريح المؤقت والفصل.
- ب. حالات يبادر بها الموظف كالاستقالة، او التقاعد المبكر.
- ج. الاحداث القهرية، كالوفاة او التقاعد بقوة القانون، الا ان نسبتها قليلة جداً خصوصاً في المنظمات الجديدة.

4. أسباب التسرب الوظيفي :

اقترح (Branham,2005) أن هناك عدة أسباب رئيسية وراء مغادرة الموظفين للشركة نقلها الكاتب (27) (Jagun , 2015:) (12) وهي:

- أ. يشعر الموظفون أن الوظيفة أو مكان العمل غير ما توقعوه.

6. ابعاد تخفيض مستوى التسرب الوظيفي :

عرف (27) (Jagun, 2015: 15) عملية تخفيض مستوى التسرب الوظيفي بأنه " الجهد الذي يبذله صاحب المنظمة للحفاظ على الموظفين المرغوبين من اجل تحقيق اهداف المنظمة "

ويعرف الباحثان عملية تخفيض مستوى التسرب الوظيفي من خلال دراسته بانها: عبارة عن الجهود المنظمة المبذولة من قبل المنظمة التي تسعى من خلالها الى ايجاد بيئة عمل تساعد على بقاء الموارد المعرفية داخل المنظمة، من خلال وضع مجموعة من الممارسات التي يتم بواسطتها اشباع حاجاتهم المتنوعة.

طرح الباحثين والكتاب مجموعة مختلفة من العوامل التي تساعد على تخفيض مستوى التسرب الوظيفي للموظفين. الا ان الباحثين اتفقا مع ما ذهب اليه (13) (حريم، 2013: 387 - 391) و(14) (عمورة، 2014: 59) الذين ركزوا على عاملين هما (الرضا الوظيفي) و(الالتزام الوظيفي) الذين غدا من أكثر العوامل التي اشارت اليهما البحوث، كأبعاد يمكن من خلالها تخفيض مستوى التسرب الوظيفي:

1-6 : الرضا الوظيفي :

عرف (28) (Schermerhorn et al, 2002: 162) الرضا الوظيفي بأنه الدرجة التي يشعر بها الافراد بشكل ايجابي أو سلبي بشأن وظائفهم، أي انه موقف أو استجابة عاطفية لمهام الشخص وكذلك للظروف المادية والاجتماعية لمكان العمل. وقد عرفه (29) (Robbins & Judge , 2017: 118) بأنه "شعور ايجابي نحو الوظيفة ناتجة عنه تقييم ايجابي لخصائص الوظيفة".

ومن خلال المراجعة للأدبيات العلمية فان الباحثين يعرفان الرضا الوظيفي بأنه " هي مجموعة المشاعر الايجابية او السلبية الناتجة عن الصورة التي يرسمها الموظف عن المنظمة والبيئة المحيطة به، المبنية على مجموعة من المحددات كأسلوب القيادة والاشراف والأجور والمكافآت والحوافز والعدالة وجماعات العمل والحرية والمشاركة والنمو الوظيفي وغيرها ".
وهنا يضيف الباحثان ومن خلال مراجعتهم للأدبيات العلمية أهمية دراسة الرضا الوظيفي بالآتي: -

أ- ان بيان رضا الموظف من عدمه له أهمية، كون عدم الرضا لا يؤثر فقط على الموظف وحسب، بل له عواقب أيضاً على زملاء العمل والمدربين وفرق العمل والمنظمة ككل.
ب- معرفة كيفية تحسين مواقف الموظفين، اذ ان المنظمة لا تستطيع رفع مستوى الرضا الوظيفي من دون معرفة اسباب عدم الرضا ومن ثم معالجتها.

أما العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي، فقد حدد (29) (Robbins & Judge , 2017: 121) أربعة عوامل تؤثر على الرضا الوظيفي وهي (ظروف العمل، والشخصية، والاجور، والمسؤولية الاجتماعية للشركات. اما العناصر الخاصة بالرضا فقد حددت بخمسة عناصر ارتبطت بشكل حاسم بالرضا الوظيفي، ومن هذه المصادر ما اورده الباحثان (15) (هاشم، 2010: 112)، (30) (Dailey , 2012: 23) وهذه العناصر هي (التعويضات (الاجور والرواتب والمكافآت)، محتوى العمل، ونمط الاشراف، والتطور والترقية، وجماعات العمل). وقد اضاف بعض الباحثين (16) (فليه، عبد المجيد، 2005: 264)، (17) (محمد، 2016: 60)، (18) (خلف، 2018: 160) عنصرا سادسا وهو (ظروف العمل).

2-6 : الالتزام التنظيمي :

عرف (29) (Robbins & Judge , 2017: 116) الالتزام التنظيمي بأنه الدرجة التي يحددها الموظف مع منظمة معينة وأهدافه ويرغب في الحفاظ على العضوية فيها. ويبين (18) (مرهج، علاء الدين، 2017: 302) ان الالتزام التنظيمي يعني "الرغبة في البقاء بالعمل داخل المنظمة، والتوافق مع أهدافها والرضا عن بيئة العمل، وبذل مزيد من الجهد من أجل نجاحها وجعلها متميزة ومن ثم يفخر ويعتز الموظف بالعمل فيها".

ويعرف الباحثون الالتزام التنظيمي بأنه: " هو الرغبة الشديدة للمورد المعرفي في بذل مجهود عالٍ في خدمة المنظمة، والحرص على استمرار نجاحها وتفوقها " والاستمرار بالانتماء اليها.

وأهم الكتاب والباحثين بدراسة الالتزام التنظيمي كونه من أبرز المتغيرات السلوكية التي تؤثر بشكل مباشر على اداء المنظمة، حيث أكدت الدراسات التي بين (يد الباحثين) ومنها (31) (McShane & Von Glinow , 2010: 112) أهمية تحقيق التزام وظيفي لدى الموظفين بالمنظمة كون ذلك يؤدي الى ان (أ) الموظفون الملتزمون اقل عرضة للانخراط في الانسحاب من الوظيفة والعمل حتى وان كانوا غير راضين حالياً عن عملهم، لأن لديهم شعور بالولاء التنظيمي. (ب) كلما ارتفع معدل التوافق بالقيم والاهداف بين الموظف والمنظمة أدى الى ارتفاع الروح المعنوية للموظفين. (ج) زيادة تماسك الموظفين وثقتهم بالمنظمة ومن ثم تحقيق الاستقرار التنظيمي.

أما في حال تم اهمال الإدارة العليا للالتزام التنظيمي للموظفين فان عواقبه وخيمة على المنظمة، ومنها لا على سبيل الحصر:

ج. الالتزام المعياري: عرف (34) Masud & Daud, (2019: 218) بأنه "الالتزام الاخلاقي للموظفين مع المنظمة".

المبحث الرابع : نتائج تحليل البيانات

أولاً : الوصف التحليلي :

المتغير المستقل (المشاركة بالعوائد):

أكد جدول (2) ان قيمة الوسط الحسابي المرجح للمشاركة بالعوائد (3.7163) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة (3)، في حين كانت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا البُعد ضمن الفئة ما بين (3.4 إلى أقل من 4.2) في مصفوفة قوة استجابة المستجيب، ليرسخ ذلك ان مستوى أهمية اجابات عينة البحث على المشاركة بالعوائد اتجهت نحو الاتفاق، ليؤشر ذلك ان مستوى الاستجابة من قبل المستجيب كان بمستوى مرتفع، وبانحراف معياري سجل (0.8392)، الذي يبين وجود تشتت ملحوظ في استجابات عينة البحث بخصوص فقرات هذا المتغير، وشكلت الأهمية النسبية للمشاركة بالعوائد (74.33%) بما يوضح اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية فقرات المشاركة بالعوائد.

ونستدل من جدول (2) أن مستويات أهمية الفقرات ضمن المشاركة بالعوائد قد توزعت بين أعلى مستوى اجابة حققته الفقرة الثالثة بين جميع فقرات المشاركة بالعوائد بوسط حسابي مرجح بلغت قيمته (3.7837) وبانحراف معياري (0.8624)، وأهمية نسبية شكلت (75.67%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية الفقرة الثالثة، بما يؤكد اتفاق معظم افراد عينة البحث على ان الحوافز والمكافآت التي تمنح للتدريسيين تنسجم وبناء نظام عمل الاداء العالي والناجح.

وقد ظهر ايضاً بالجدول (2) أن الفقرة الخامسة قد حققت أدنى مستوى استجابة بين جميع فقرات المشاركة بالعوائد، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لها (3.6779) وكان الانحراف المعياري قد سجل (0.8332)، وأهمية نسبية شكلت (73.56%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على وجود ضعف في ان استخدم الادارة معايير موضوعية في تحديد المكافآت، منها الكفاءة والخبرة المتميزة.

(أ) ارتفاع مستوى التسبب بالعمل مع عدم المشاركة وتقديم التضحيات. (ب) ارتفاع نسب التسرب الوظيفي. (ج) ارتفاع نسب التغيب عن العمل والبحث عن عمل جديد.

وقد حدد (20) (الجميل، 2012: 296) ثلاثة عوامل تساعد على زيادة الالتزام التنظيمي لدى الموظفين وهي (أ) الاهتمام المستمر بتحسين المناخ التنظيمي للمنظمة بما يساعد على رفع المعنويات لدى الموظفين. (ب) المساعدة في إشباع الحاجات الانسانية للموظفين، وهذا يتوقف على مدى اعتراف القيادات الادارية بوجود هذه الحاجات وامكانية اشباعها. و(ج) وضوح الاهداف والأدوار يساعد الموظفين على الفهم والتحقيق والاستقرار وتجنب الصراع ومن ثم زيادة الالتزام التنظيمي.

فضلا عن ما ورد اعلاه يرى الباحثان من خلال الاطلاع على بعض الأدبيات وجود عامل اخر مهم يساعد على تكوين الالتزام التنظيمي للموظفين، وهو نمط القيادة: اذ تؤدي القيادة دوراً كبيراً في اقتناع الموظفين على انجاز الاعمال بدقة وفعالية، فالقيادة الناجحة هي القادرة على كسب تأييد موظفيها لإنجاز الاعمال من خلال تنمية المهارات الادارية والمشاركة بالقرار، واستخدام أنظمة حوافز مناسبة.

أما العوامل المؤثرة على الالتزام التنظيمي فقد شملت (العمر، الجنس، مستوى التعلم، مدة الخدمة) (20) (الجميل، 2012: 294)، و(19) (الفريجي، 2018: 68).

وقد تناول الكتاب والباحثون انواع مختلف ومتنوعة للالتزام الوظيفي، وإلا ان مجموعة منهم تتفق مع ما ذهب اليه الباحثان (32) (Allen & Meyer, 1990: 3) الى وجود ثلاثة انواع للالتزام وهي (الالتزام العاطفي، والالتزام المستمر، والالتزام المعياري).

أ. الالتزام العاطفي: عرفه (33) (Yao et al, 2019: 2) بأنه " الدرجة التي يحددها الموظف مع منظمة معينة ويرغب في الحفاظ على العضوية فيها.

ب. الالتزام المستمر: فقد عرفه (20) (الجميل، 2012: 296) بأنه عبارة عن " شعور الموظف بالقيمة الاستثمارية لاستثماره في المنظمة التي يعمل فيها مقابل ما يفقده في حال تركه العمل".

جدول (2) : مستوى استجابات عينة البحث على فقرات المشاركة بالعوائد

مستوى استجابة المستجيب	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	الفقرات	ترتيب
	The relative importance	Std. Deviation	Weighted Mean		
مرتفع	74,04	0,826	3,7019	تمنح الادارة مكافآت متوازية مع الجهد المبذول من قبل التدريسيين.	Q1
مرتفع	73,56	0,8663	3,6779	تستخدم الادارة معايير موضوعية في تحديد المكافآت منها الكفاءة والخبرة المتميزة.	Q2
مرتفع	75,67	0,8624	3,7837	الحوافز والمكافآت التي تمنح للتدريسيين تنسجم وبناء نظام عمل الاداء العالي والناجح.	Q3
مرتفع	74,81	0,808	3,7404	تمنح الادارة الحوافز بشكل عادل على وفق معيار الكفاءة والخبرة المتميزة.	Q4
مرتفع	73,56	0,8332	3,6779	تميز الادارة من خلال الحوافز بين التدريسيين ذي الاداء العالي وذي الاداء المتوسط.	Q5
مرتفع	74,33	0,8392	3,7163	المشاركة بالعوائد	X3

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج الحاسبة الالكترونية

فقرات تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية كانت بمستوى مرتفع، وبانحراف معياري للمتغير التابع بلغت قيمته (0.85375)، الذي يؤشر وجود تشتت ملموس في اجابات عينة البحث بخصوص فقرات تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية، بينما سجلت الأهمية النسبية للمتغير التابع (70.80%)، بما يوضح اتفاق معظم افراد عينة البحث على فقرات تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية، ومنه نستخلص ان الوزارة تهتم وبشكل ملحوظ بتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية من خلال البعدين المتمثلين بـ (الرضا الوظيفي، الالتزام التنظيمي) ولكن الاهتمام كان بنسب متفاوتة.

المتغير التابع (تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية):

شخص جدول (3) ان قيمة الوسط الحسابي المرجح لتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية بصفتها المتغير التابع سجلت (3.54015) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة (3)، بما يؤشر ان اتجاه اجابات عينة البحث بخصوص تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية اتجهت نحو الاتفاق، إذ جاءت قيمة الوسط الحسابي المرجح لتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية ضمن الفئة ما بين (من 3.4 إلى أقل من 4.2) في مصفوفة قوة استجابة المستجيب، ليؤشر ذلك الى ان مستوى استجابة المستجيب على معظم

جدول (3) : مستوى أهمية المتغير التابع تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية

الرمز	المتغيرات		الوسط الحسابي المرجح	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	مستوى الاستجابة من قبل المستجيب
	أبعاد المتغير التابع	الرضا الوظيفي	Weighted Mean	Std. Deviation	The relative importance	مرتفع
Y1	أبعاد المتغير التابع	الرضا الوظيفي	3,5697	0,8145	71,39%	مرتفع
Y2	المتغير التابع	الالتزام التنظيمي	3,5106	0,893	70,21%	مرتفع
Y	المتغير التابع	تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية	3,54015	0,85375	70,80%	مرتفع

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج الحاسبة الالكترونية.

(3)، وجاءت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا البُعد ضمن الفئة ما بين (من 3.4 إلى أقل من 4.2) في مصفوفة قوة استجابة المستجيب، ليرسخ ذلك ان مستوى أهمية اجابات العينة المختارة على الرضا الوظيفي اتجهت نحو الاتفاق ليؤشر ان مستوى الرضا الوظيفي من قبل المستجيب كان بمستوى مرتفعاً، وبانحراف معياري سجل (0.8145)، الذي يبين وجود تشتت ملحوظ في استجابات عينة البحث بخصوص فقرات الرضا الوظيفي، وشكلت الأهمية النسبية للرضا الوظيفي (71.39%) بما يوضح اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية فقرات الرضا الوظيفي.

ونستدل من جدول (4) أن مستويات أهمية الفقرات ضمن الرضا الوظيفي قد توزعت بين أعلى مستوى إجابة حققته الفقرة الحادية عشرة بين جميع فقرات الرضا الوظيفي بوسط حسابي مرجح بلغت قيمته (3.7115) وبانحراف معياري (0.7231)، وأهمية نسبية شكلت (74.23%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية الفقرة الحادية عشرة، بما يؤكد أن الإدارة تركز على مساعدة التدريسيين في زيادة الثقة بالنفس، مما يجعلهم يمتضون قدما الى الامام.

بينما أظهر جدول (4) أن الفقرة الثالثة عشرة قد حققت أدنى مستوى استجابة بين جميع فقرات الرضا الوظيفي، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لها (3.3606) وكان الانحراف المعياري قد سجل (0.7734)، وأهمية نسبية شكلت (67.21%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على وجود شكوك بخصوص حرص الإدارة على ان يسود بين التدريسيين مناخ الثقة والاحترام في بيئة العمل.

وقد توزعت مستويات استجابات عينة البحث على أبعاد تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية بين أعلى مستوى استجابة من قبل المستجيب حققه بُعد الرضا الوظيفي من بين جميع أبعاد المتغير التابع بوسط حسابي مرجح بلغ (3.5697) وبانحراف معياري بلغ (0.8145)، وأهمية نسبية شكلت (71.39%) بما يرجح اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية الرضا الوظيفي في تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية، بينما بين جدول (3) إلى أن بُعد الالتزام التنظيمي قد حقق ادنى مستوى استجابة بين أبعاد تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا البُعد (3.5106) وكان الانحراف المعياري للالتزام التنظيمي قد سجل (0.893)، وأهمية نسبية بلغت (70.21%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على وجود اهتمام أقل من قبل موظفي الوزارة ببعد الالتزام التنظيمي مقارنة بباقي أبعاد المتغير التابع في خطط الوزارة لتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية وذلك من وجهة نظر عينة البحث.

في حين كانت نتائج تحليل مستويات استجابات عينة البحث بخصوص أبعاد تخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية على النحو التالي:

أ - الرضا الوظيفي

يؤكد جدول (4) ان قيمة الوسط الحسابي المرجح للرضا الوظيفي بوصفه أحد أبعاد المتغير التابع المتمثل بتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية بلغت (3.5697) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة

جدول (4) : مستوى استجابات عينة البحث على فقرات الرضا الوظيفي

الرمز	الفقرات	الوسط الحسابي الموزون Weighted Mean	الانحراف المعياري Std. Deviation	الأهمية النسبية % The relative importance	مستوى استجابة المستجيب
Q6	تؤكد الادارة على ضرورة وجود قناة للاتصال مفتوحة ومباشرة بينها وبين التدريسيين.	3,3846	0,8659	67,69	متوسط
Q7	تتعامل الادارة مع التدريسيين بعدالة وشفافية عالية	3,5721	0,8654	71,44	مرتفع
Q8	تؤكد الادارة على تناسب الصلاحيات المخولة للتدريسيين مع طبيعة العمل الذي يقومون به.	3,5433	0,8594	70,87	مرتفع
Q9	تمنح الادارة الفرصة للتدريسي بتجربة اساليب جديدة في اداء العمل لتطوير امكاناتهم وقدراتهم الوظيفية.	3,5481	0,826	70,96	مرتفع
Q10	يتم تدريب التدريسي بما يتلاءم مع وظائفهم الحالية او مع وظائفهم الجديدة بالمستقبل.	3,5721	0,8471	71,44	مرتفع
Q11	تركز الادارة على مساعدة التدريسيين في زيادة الثقة بالنفس، مما يجعلهم يمضون قدما الى الامام.	3,7115	0,7231	74,23	مرتفع
Q12	تؤكد الادارة على ضرورة انسجام التدريسيين في مجاميع العمل مما يدفعهم الى العمل بجدية كاملة.	3,6971	0,7497	73,94	مرتفع
Q13	تحرص الادارة على ان يسود بين التدريسيين مناخ الثقة والاحترام في بيئة العمل.	3,3606	0,7734	67,21	متوسط
Q14	تعمل الادارة على توفير التسهيلات كافة للتدريسيين من اجل انجاز أعمالهم.	3,6202	0,7597	72,4	مرتفع
Q15	تخصص الادارة أوقاتا كافية للراحة للتدريسيين اثناء ساعات العمل.	3,6875	0,8758	73,75	مرتفع
Y1	الرضا الوظيفي	3,5697	0,8145	71,39%	مرتفع

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج الحاسبة الالكترونية

ب - الالتزام التنظيمي

ضمن الفئة ما بين (من 3.4 إلى أقل من 4.2) في مصفوفة قوة استجابة المستجيب، ليرسخ ذلك ان مستوى أهمية اجابات عينة البحث على الالتزام التنظيمي اتجهت نحو الاتفاق ليؤشر ان مستوى الاستجابة من قبل المستجيب كان بمستوى مرتفع، وبانحراف معياري سجل (0.8930)، الذي يبين وجود تشتت ملموس في استجابات عينة البحث بخصوص فقرات الالتزام التنظيمي، وشكلت الأهمية النسبية للالتزام التنظيمي (70.21%)

يظهر جدول (5) ان قيمة الوسط الحسابي المرجح للالتزام التنظيمي بوصفه أحد ابعاد المتغير التابع المتمثل بتخفيض مستوى تسرب المواد المعرفية بلغت (3.5106) وهي أكبر من قيمة الوسط الفرضي التي تمثل الحد الفاصل بين الاتفاق وعدم الاتفاق والبالغة (3)، بينما كانت قيمة الوسط الحسابي المرجح لهذا البُعد

عينة البحث على ان جملة المزايا التي توفرها لي مركز الوزارة مقارنة بباقي الجامعات هو ما يدفعني للبقاء فيه.

بينما أبرز جدول (5) أن الفقرة الثامنة عشرة قد حققت أدنى مستوى استجابة بين جميع فقرات الالتزام التنظيمي، إذ بلغت قيمة الوسط الحسابي المرجح لها (3.3077) وكان الانحراف المعياري قد سجل (0.9107)، وأهمية نسبية شكلت (66.15%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على وجود ضعف بخصوص ان تجعل الوزارة الاساتذة يشعرون بإحساس قوي بانتمائهم للوزارة.

بما يوضح اتفاق معظم افراد عينة البحث على أهمية فقرات الالتزام التنظيمي.

ونستدل من جدول (5) أن مستويات أهمية الفقرات ضمن الالتزام التنظيمي قد توزعت بين أعلى مستوى اجابه حققته الفقرة اثنان وعشرون بين جميع فقرات الالتزام التنظيمي بوسط حسابي مرجح بلغت قيمته (3.6587) وبانحراف معياري (0.8357)، وأهمية نسبية شكلت (73.17%) ليؤكد ذلك اتفاق معظم افراد عينة البحث على اهمية الفقرة الثانية والعشرين، بما يؤكد اتفاق اغلب افراد

جدول (5) : مستوى استجابات عينة البحث على فقرات الالتزام التنظيمي

مستوى استجابة المستجيب	الأهمية النسبية %	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي الموزون	الفقرات	الرمز
	The relative importance	Std. Deviation	Weighted Mean		
مرتفع	71,44	0,8976	3,5721	سأكون سعيداً جداً لقضاء بقية حياتي المهنية مع هذه الوزارة.	Q16
مرتفع	68,94	0,7955	3,4471	اشعر بأنني " جزء من العائلة " مع وزارتي.	Q17
متوسط	66,15	0,9107	3,3077	أشعر بإحساس قوي بانتمائي لوزارتي.	Q18
مرتفع	70,29	0,8673	3,5144	تتعطل الكثير من الامور في حياتي إذا قررت مغادرة الوزارة الان.	Q19
مرتفع	72,21	0,8296	3,6106	يُعد البقاء مع وزارتي أمراً ضرورياً بقدر ما هو رغبة.	Q20
مرتفع	70,67	0,8227	3,5337	تعد واحدة من العواقب الخطيرة المترتبة على ترك هذه الوزارة هي ندرة البدائل المتاحة.	Q21
مرتفع	73,17	0,8357	3,6587	جملة المزايا التي يوفرها لي مركز الوزارة مقارنة بباقي الجامعات هو ما يدفعني للبقاء فيه.	Q22
مرتفع	69,33	1,1064	3,4663	يبدو الانتقال من مركز الوزارة الى الجامعات عمل غير أخلاقي على الاطلاق بالنسبة لي	Q23
مرتفع	70,67	0,8669	3,5337	اشعر بأنني مدين بقدر كبير لوزارتي.	Q24
مرتفع	69,23	0,9981	3,4615	تستحق وزارتي ولاني الذي يخلق شعورا من الالتزام الاخلاقي بالبقاء فيها.	Q25
مرتفع	70,21	0,8930	3,5106	الالتزام التنظيمي	2Y

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج الحاسبة الالكترونية .

في قيمة المتغير التابع تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية في حال حصول تغير في قيمة المتغير المستقل المشاركة بالعوائد بمقدار وحدة واحدة اوجد الباحثان قيمة معامل الانحدار (BETA)، إذ سيختبر الباحثان في هذه المرحلة من التحليل الاحصائي فرضية التأثير التالية:

(يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية)

وكانت نتائج اختبار هذه الفرضية على النحو الاتي : أذ أكد جدول (6) قبول الفرضية أعلاه وبنسبة ثقة (95%)، إذ بلغت قيمة F المحتسبة (135.003) وهي معنوية، بسبب كونها أكبر من قيمة F الجدولية البالغة (3.9201) عند مستوى معنوية (0.05)، ولا سيما ان القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المناظرة لقيمة F المحتسبة كانت (0.000) وهي أصغر من مستوى معنوية (0.05)، بينما بلغت قيمة معامل التحديد (39.6%) لتبين بذلك نسبة تفسير المشاركة بالعوائد للمتغير المُعبر عن تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية، لتصبح المعادلة الخطية البسيطة التي تُعبر عن العلاقة الخطية التأثيرية بين المشاركة بالعوائد التي يرمز لها بـ (X3) وتخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية التي يرمز لها بـ (Y) على النحو الاتي:

$$Y = 1.719 + 0.502 X3$$

ثانياً: تأثير المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية :

يعرض الباحثان في هذا المحور تطبيق لـ (F - TEST) لاختبار فرضية تأثير المشاركة بالعوائد بصفقتها متغيراً مستقلاً في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية بصفقتها متغيراً تابعاً، إذ ستصبح نتيجة الاختبار قبول فرضية التأثير عندما تكون قيمة F المحتسبة أكبر من نظيراتها الجدولية البالغة (3.9201) عند مستوى معنوية (0.05)، اي قبول الفرضية بنسبة (95%)، وفي ذات الوقت تكون القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المناظرة لقيمة F المحتسبة أصغر من مستوى معنوية (0.05)، بينما ستصبح نتيجة اختبار (F - TEST) رفض فرضية التأثير وذلك عندما تكون قيمة F المحتسبة أقل من نظيراتها الجدولية البالغة (3.9201) عند مستوى معنوية (0.05)، اي رفض الفرضية بنسبة (95%)، وذلك عندما تكون القيمة الاحتمالية (مستوى الدلالة) المناظرة لقيمة F المحتسبة أكبر من قيمة مستوى المعنوية، بينما استند الباحثان الى استعمال معامل التحديد R^2 % (Coefficient of Determination) لمعرفة نسبة تفسير (تأثير) المتغير المستقل المشاركة بالعوائد للمتغير المُعبر عن تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية، أما لعرض مقدار التغير الحاصل

جدول (6) : اختبار فرضية تأثير المشاركة بالعوائد في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية

تعليق الباحث	F - test		معامل التحديد R^2 % نسبة التفسير	معامل الانحدار بيتا β	الحد الثابت ألفا α	نوع التحليل الاحصائي المستعمل	المتغيرات		الفرضية
	القيمة الاحتمالية مستوى (الدلالة)	قيمة F المحتسبة					التابع	المستقل	
قبول الفرضية بنسبة ثقة 95 %	0.000	135.003	39.6%	0.502	1.719	تحليل الانحدار الخطي البسيط	تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية	المشاركة بالعوائد	الفرضية
قيمة F الجدولية عند مستوى ثقة 95% تساوي (3.9201)									

المصدر : اعداد الباحثين بالاستناد الى نتائج الحاسبة الالكترونية .

5. تخصيص مكافآت مالية خلال السنة للموارد المعرفية المتميزة لزيادة الابداع والرضا الوظيفي لديهم.
6. تنويع الحوافز والمكافآت للموارد المعرفية لتكون فعاله وقادرة على التأثير بشكل ايجابي لديهم.
7. تحفيزهم على نشر البحوث في المجالات العالمية من خلال تخصيص مكافآت مالية إليهم.

المصادر والمراجع

- [1] الساعدي، مؤيد، (2016)، " قياس السلا ملموسات في السلوك التنظيمي وادارة الموارد البشرية"، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- [2] العنزلي، سعد علي، (2018)، "أساسيات إدارة الموارد البشرية"، ط1، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، العراق.
- [3] المنصوري، محمود شاكر، (2016)، " دور إدارة الاحتواء العالي للموارد البشرية في تعزيز مخرجات العمل الموقفية من خلال الدور الوسيط للدعم التنظيمي المدرك"، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.
- [4] الكبيسي، صلاح الدين عواد والصباحي، حاتم علي عبد الله، (2016)، "منهجية القيمة المضافة للمعرفة بين النظرية والتطبيق"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد (91)، المجلد (22).
- [5] جرادات، ناصر محمد والمعاني، احمد اسماعيل والصالح، اسماء رشاد، (2011)، " إدارة المعرفة"، ط1، اثرء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [6] احمد، احمد حسن، (2013)، " دور الممارسات الفردية والجماعية في تحقيق متطلبات رأس المال المعرفي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
- [7] حسين، سعد مهدي، (2007)، " أثر راس المال البشري الإستراتيجي وعناصر النجاح الحرجة في تفوق المنظمات " اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- [8] شبايع، حسام حسين، (2013)، " قياس جاهزية رأس المال الفكري من منظور بطاقة الدرجات الموزونة " اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

المبحث الخامس : الاستنتاجات والتوصيات المقترحة

أولاً : الاستنتاجات :

1. هناك اتفاق عام من عينة البحث على أهمية المشاركة بالعوائد، وهذا ما يؤكد وجود وعي لدى العينة بخصوص هذه الممارسة.
2. يوجد اتفاق عام لدى كل من القيادات العليا وعينة البحث الى اهمية متغير تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية وابعاده. وهذا يؤشر الى وجود إدراك واضح لديهم لمخاطر تسرب الموارد المعرفية في حالة عدم الاهتمام به.
3. اظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان المشاركة بالعوائد لها تأثير قوي في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
4. هناك اتفاق بشكل عام لدى عينة البحث على ما اكدته الادارة العليا للوزارة من وجود ضعف اهتمام ببعده المشاركة بالعوائد رغم إدراك القيادة والعينة والباحثين لأهميته.
5. لا توجد آلية واضحة تُعتمد في تمييز الموارد المعرفية من حيث الأداء.
6. عدم وجود مكافآت مالية خلال السنة للموارد المعرفية المتميزة او غيرهم باستثناء مكافئة نهاية السنة لجميع الموظفين.
7. غياب التنوع بالمكافآت المعنوية الممنوحة للموظفين وكتب الشكر تمنح في أغلب الاحيان بحسب العلاقات الشخصية والمحسوبية.
8. عدم وجود تخصيص مادي للتدريسيين في مركز الوزارة لنشر البحوث في المجالات العالمية.

ثانياً : التوصيات المقترحة :

1. نشر مفهوم ممارسة المشاركة بالعوائد بين مستويات الادارة الثلاثة واعتباره خياراً استراتيجياً للوزارة لتخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
2. بيان مفهوم ومخاطر تسرب الموارد المعرفية بين مستويات الادارة الثلاث وكيفية تخفيضه لتحقيق أهداف الوزارة العليا.
3. ضرورة اهتمام الادارة العليا ببعدي المشاركة بالعوائد لما له من تأثير كبير في تخفيض مستوى تسرب الموارد المعرفية.
4. اعتماد آلية واضحة لتشجيع الموارد المعرفية يكون الاعتماد فيها على الفروقات الفردية والجهد المبذول من قبلهم.

[20] الجميلي، مخلص شياح علي، (2012)، " العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي"، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (4)، العدد (9).

المصادر الاجنبية :

- [21] Kasaya, M. A. & Munjuri, M. G. (2018). "EFFECT OF EMPLOYEE INVOLVEMENT ON JOB PERFORMANCE IN THE MEDICAL RESEARCH INDUSTRY IN KENYA ". International Journal of Economics, Commerce and Management, Issue 5, 826-847.
- [22] Russell, G. D. (1994). "Liability and criminal justice management: Resolving dilemmas and meeting future challenges". American Journal of Criminal Justice, 18(2), 177-197.
- [23] Kok. Lawrence, Lebusa, Malefane Johannes, Joubert, Pierre, (2014)," Employee Involvement in Decision-Making: A Case at One University of Technology in South Africa" Mediterranean Journal of Social Sciences, MCSER Publishing, Rome-Italy.
- [24] Attar, M., Kang, K., & Sohaib, O. (2019, January)." Knowledge Sharing Practices, Intellectual Capital and Organizational Performance ". In Proceedings of the 2nd Hawaii International Conference on System Sciences.
- [25] Ahmed, A., Khurshid, M. K., & Yousaf, M. U. (2019). "Impact of Intellectual Capital on Firm Value: The Moderating Role of Managerial Ownership".

- [9] عمر، احمد مختار، (2008)، " معجم اللغة العربية المعاصرة"، ط1، عالم الكتب، القاهرة، مصر.
- [10] منال، تسابت، (2018)، " تأثير الدخل الفردي للعامل على التسرب الوظيفي داخل المنظمة"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة العربي بن مهيدي، الجزائر.
- [11] ال مذهب، معدي بن محمد، (1998)، " تسرب اعضاء هيئة التدريس من مؤسسات التعليم العالي"، مجلة الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد (38)، العدد (1).
- [12] محمد، ممدوح ختلان، (2010)، " العوامل المؤثرة في انخفاض معدل دوران العمل واستقرار العاملين"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، المجلد (17)، العدد (10).
- [13] حريم، حسين محمود، (2013)، " ادارة الموارد البشرية - إطار متكامل " ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- [14] عمورة، ريم، (2014)، " أثر العوامل المعنوية الخاصة بالعاملين على نوايا ترك العمل"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- [15] هاشم، عادل عبد الرزاق، (2010)، " القيادة وعلاقتها بالرضا الوظيفي"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- [16] فلييه، فاروق عبده وعبد المجيد، محمد، (2005)، " السلوك التنظيمي في ادارة المؤسسات التعليمية"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- [17] محمد، مجيد حميد، (2016)، " علاقة التغيير المنظمي بالرضا الوظيفي"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد (1).
- [18] مرهج، منذر وعلاء الدين، باسل، (2017)، " دور الحوافز في تحقيق الالتزام الوظيفي " مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد (39)، العدد (6).
- [19] الفريجي، حسين علي، (2018)، " تطوير الموارد البشرية والتشارك المعرفي ودورهما في تعزيز الالتزام الوظيفي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد.

Research Methods, Issues, and Future Directions". Review of Integrative Business and Economics Research.

- [26] Armstrong, M., (2012), "**Handbook of Human Resource Management Practice**". 12th ed. London: Kogan Page.
- [27] Jagun, V. (2015). "**An Investigation into the High Turnover of Employees within the Irish Hospitality Sector, Identifying What Methods of Retention Should Be Adopted**", (Doctoral dissertation, Dublin, National College of Ireland).
- [28] John R. Schermerhorn, Jr., James G. Hunt and Richard N. Osborn, (2002), "**ORGANIZATIONAL BEHAVIOR**", 7TH edition, the United States of America.
- [29] Stephen P. Robbins and Timothy A. Judge, (2017), "**Organizational Behavior** ", 17th, Edinburgh, Harlow, England.
- [30] Dailey, (2012), "**Organizational behavior**", Edinburgh, United Kingdom.
- [31] Steven L. McShane and Mary Ann Von Glinow, (2010), "**ORGANIZATIONAL BEHAVIOR: EMERGING KNOWLEDGE AND PRACTICE FOR THE REAL WORLD**", McGraw-Hill/Irwin
- [32] Allen, Natalie j and Meyer john p (1990), "**The measurement and antecedents of affective, continuance and normative commitment to the organization**", Journal of Occupational Psychology, 3 (63), 1-18.
- [33] Yao, T., Qiu, Q., & Wei, Y. (2019). "**Retaining hotel employees as internal customers: Effect of organizational commitment on attitudinal and behavioral loyalty of employees**". International Journal of Hospitality Management,
- [34] Masud, H., & Daud, W. N. W. (2019). "**Human Resource Management Practices and Organizational Commitment:**

العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)

أ.م.د. افتخار محمد مناحي الرفياعي
الجامعة العراقية/ كلية الإدارة والاقتصاد
dr.iftkhr2011@yahoo.com

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي من أحادية مصدر دخل متمثل بالنفط، ورغم البحث والدعوات المتصاعدة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل، وتنويع القاعدة الانتاجية، لكن الاقتصاد العراقي شهد انخفاضا في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وزيادات متفاوتة في عرض النقود، وارتفاعات متفاوتة في معدلات التضخم من عام إلى آخر. وبهذا يمكن طرح مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟ وهل أن طبيعة هذه العلاقة ايجابية لكلا المتغيرين ام لا؟ وهل لهما تأثير معنوي على معدل التضخم؟

يهدف البحث إلى تحديد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف. والتعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم. يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي من حيث التحليل والتوصيف للمتغيرات، والعلاقة بينها، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23). وكانت أهم الاستنتاجات التي توصل إليها تتمثل في أن لكل من عرض النقود وسعر الصرف أثرا في تغذية التضخم (المخفض الضمني) في ظل أوضاع الاقتصاد العراقي المتمثلة في جمود الجهاز الانتاجي وتعطيله، وعدم قدرته على مواكبة الزيادات المتتالية في الانفاق العام، الأمر الذي يترتب عليه تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ومن ثم ظهور بوادر ظاهرة التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم والعراق، عرض النقود والتضخم، سعر الصرف والتضخم.

The Relationship between Inflation and Money Supply and Exchange Rate in Iraq for the Period (2000-2016)

Assist. Prof. Dr. Iftkhar Mohammed Mnahi
Al Iraqia University - Administration and Economy College
dr.iftkhr2011@yahoo.com

Abstract

The Iraqi economy suffers from a single source of income represented by oil, despite the increasing research and calls aimed at diversifying sources of income and diversifying the production base, but the Iraqi economy witnessed a decline in the value of the Iraqi dinar against the US dollar, and increases in the supply money, etc. Thus, the problem of research can be posed by the following questions: Is there a relationship between the inflation rate and the money supply and the exchange rate? Is the nature of this relationship positive for both variables or not? Do they have a significant impact on inflation?

The aim of the research is to determine the nature of the relationship between the rate of inflation and the supply money and the exchange rate. And to recognize that changes in the money supply and the exchange rate lead to changes in prices of goods and services, which are reflected in changes in inflation rates.

The research depends on the deductive approach in terms of analysis and characterization of the variables and the relationship between them, using the quantitative method of multiple linear regression using the statistical program (SPSS 23). The most important conclusions were that both the money supply and the exchange rate have an effect on feeding inflation (implicit reduction) under the conditions of the Iraqi economy of stagnation of the production system and its disruption, and its inability to keep up with consecutive increases in public spending, Total demand on the overall supply and then the emergence of signs of inflation.

Key words: inflation, Iraq, money supply, inflation, exchange rate, inflation.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي تغيرات متسارعة في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية، منها التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، مما أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه المتغيرات من قبل الباحثين المعنيين بالشأن الاقتصادي وصناع القرار الاقتصادي للوقوف على أدائها وعلاقتها المتبادلة لاستهداف مؤشرات حقيقية تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وبقاء الاقتصاد العراقي يعتمد على مصدر دخل أحادي متمثل في الإيرادات النفطية، ورغم البحث والدعوات المتصاعدة التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتنويع القاعدة الانتاجية، لكن الاقتصاد العراقي شهد انخفاضا في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي، وزيادات متفاوتة في عرض النقود، وارتفاعات متفاوتة في معدلات التضخم من عام إلى آخر. وبهذا يمكن أن تكون مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية: هل توجد علاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف؟ وهل أن طبيعة هذه العلاقة ايجابية لكلا المتغيرين ام لا؟ وهل لهما تأثير معنوي على معدل التضخم؟

أهمية البحث:

- تتجلى أهمية البحث في توضيح الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية قيد البحث، المتمثلة في عرض النقود وسعر الصرف والتضخم.
- الإطار النظري لهذه المتغيرات، أي توضيح وجهة نظر المدارس الاقتصادية عن المتغيرات الاقتصادية قيد البحث.
- توضيح طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات من خلال العلاقات الكمية باستخدام أسلوب التحليل الاقتصادي القياسي باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

فرضية البحث:

- تكمن فرضية البحث في: أن طبيعة العلاقة بين معدل التضخم والتغيرات في كل من عرض النقود وسعر الصرف علاقة طردية، ولهما تأثير معنوي على معدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016).

منهجية البحث:

- يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي من حيث التحليل والتوصيف للمتغيرات والعلاقة بينها، مع الاستعانة بالأسلوب الكمي المتمثل بالانحدار الخطي المتعدد باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS 23).

هدف البحث:

- يهدف البحث إلى:
 - التوصل إلى طبيعة العلاقة بين معدل التضخم، وكل من عرض النقود وسعر الصرف.
 - التعرف على أن التغيرات في عرض النقود وسعر الصرف تؤدي إلى تغيرات في أسعار السلع والخدمات، الذي ينعكس على التغيرات في معدلات التضخم.

هيكلية البحث:

2. اسباب التضخم

أ- زيادة حجم الانفاق الكلي وتفوقه على العرض الكلي للسلع والخدمات، مما يولد فائضا في الطلب يعكس في زيادة معدلات التضخم. (الجنابي:2014، ص 294).

ب- زيادة أسعار عوامل الإنتاج وأسعار المنتجات النهائية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، الذي يطلق عليه بتضخم التكلفة، حيث إن الزيادة في أسعار عوامل الإنتاج تحدث نتيجة إلى زيادة معدلات الأجور وارتفاع أسعار الاستيرادات، وزيادة معدلات الأرباح من قبل أرباب العمل. (المصدر نفسه: ص 296-297).

ت- وجود الاختلال الهيكلي أو البنائي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي في اي اقتصاد يترتب عليه زيادة غير طبيعية في كمية عرض النقود وسبباً في الإدارة النقدية والمالية غير الرشيدة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكل هذا يرتبط بتعاظم مشكلة الغذاء نتيجة لتباطؤ الإنتاج الزراعي وتزايد الاعتماد على الخارج لاستيراد المواد الغذائية، فضلاً عن الزيادة في موارد النقد الأجنبي من الصادرات و تدفق رأس المال للداخل، غير كافٍ لمواجهة الزيادة السريعة في الطلب على الاستيرادات الناجمة عن الزيادة في معدل النمو السكاني والجهود المبذولة لعملية التنمية والتحديث الصناعي التي تسعى إليها الدول النامية. (زكي: 1980، ص84).

ثانياً: مفهوم عرض النقود والعوامل المؤثرة فيه.

1- مفهوم عرض النقود.

تختلف مفاهيم عرض النقود على وفق اختلاف النظريات المفسرة له، وهي: (عبد الحميد: 2007، ص290-291).

أ) عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1)، إذ يُطلق على عرض النقود بالسيولة النقدية الذي يُعبر عنها، ويتألف من صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية (تحت الطلب).

ب) عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) الذي يُعبر عنه بالسيولة المحلية الاجمالية، فيتكون من عرض النقود بالمفهوم الضيق (M_1) مضافاً إليه الودائع غير الجارية والمتمثلة في ودائع التوفير والودائع الادخارية أو الزمنية.

ت) عرض النقود بالمفهوم الأوسع (M_3)، ويتكون من عرض النقود بالمفهوم الواسع (M_2) مضافاً إليه الودائع الحكومية وأي أصول نقدية أخرى، ويُطلق عليه بالسيولة العامة.

ومن هنا فإن الزيادة في كمية عرض النقود في أي اقتصاد بهدف تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار،

فُسم البحث على أربعة محاور، تطرق المحور الأول إلى الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، وقد عنى الثاني بتوضيح الإطار النظري لكل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف، في حين تطرق المحور الثالث إلى تطور كل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)، وكُرس المحور الرابع على قياس وتحليل العلاقة بين التضخم وكل من عرض النقود وسعر الصرف. واختتم البحث ببعض الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في التضخم وعرض النقود وسعر الصرف.

أولاً: مفهوم التضخم وأسبابه.

لقد تعددت مفاهيم التضخم، فمنها من يستند إلى الأسباب التي تؤدي إلى حدوثه ومنها من يستند إلى أعراضه، نذكر البعض منها بالآتي: (خليل:1982، ص583).

1. مفهوم التضخم

يُعرف على أنه الارتفاع الشديد والمستمر في المستوى العام للأسعار. وقد عرفه (Crowther) على أنه الحالة التي تنخفض فيها قيمة النقود، أي يحدث ارتفاع في الأسعار.

وقد عُرف من قبل (Grolde weiser) على أنه زيادة في كمية النقود المتداولة التي يتم مبادلتها بالسلع والخدمات بمعدل أسرع من عرض السلع.

كما عرفه (F. W. Paish) على أنه الحالة التي تكون فيها الدخل النقدية - تقريباً الدخل الشخصية النقدية كلها- تتزايد زيادة أسرع من الدخل الشخصية الحقيقية، وليس بالإمكان مقاومتها.

وقد عُرف التضخم من قبل (Einzig) على أنه حالة من الاختلال، يكون فيها التوسع في القوة الشرائية أما سبباً أو نتيجة لارتفاع مستوى الأسعار.

في حين عرفه (Emile James) على أنه الحركات المتصاعدة في الأسعار، المستمرة وغير القابلة للانعكاس، والناجمة عن فائض في الطلب عن طاقة العرض.

وعليه يُعد التضخم حدوث الفائض في الطلب عن طاقة العرض بشكل مستمر يترتب عليه ارتفاع مستمر في الأسعار.

ثالثاً: مفهوم سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه.

1- مفهوم سعر الصرف.

يمثل سعر الصرف النسبي لعملتين، أو بتعبير آخر قيمة عملة دولة ما، مقومة بعملة دولة أخرى. كما يمكن أن يُنظر إلى سعر الصرف من ناحيتين هما: (خليل: 1994، ص1435).

الناحية الأولى تُمثل عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية اللازمة لاقتناء وحدة نقدية واحدة من العملة المحلية، ويطلق عليه بـ (سعر الصرف المحلي). أما **الناحية الثانية** فتُعبّر عن عدد الوحدات النقدية من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة نقدية واحدة من العملة الأجنبية، ويُسمى بـ (سعر الصرف الأجنبي).

ويُعدّ سعر الصرف المحلي الأكثر اعتماداً دولياً في الوقت الحاضر، فعندما تقوم أية دولة بتحليل اقتصادها تستخدم سعر صرف عملتها وليس سعر صرف العملات للدول الأخرى، لكي تحصل على نتائج أقرب إلى واقع اقتصادها، فانخفاض سعر الصرف المحلي في اقتصاد أي بلد يعني انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يترتب عليه ارتفاع في الأسعار. وفي حالة الاعتماد على سعر الصرف الأجنبي للتعبير عن الاقتصاد المحلي، فإن انخفاض سعر الصرف الأجنبي يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية، ومن ثم انخفاض الأسعار، وعادة ما تكون النتائج غير دقيقة. (حسن: 2017، ص7).

2- العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

أ- **العوامل الاقتصادية:** (الرفيعي: 2012، ص284-286)

- **عرض النقود والطلب عليها:** يُعدّ من العوامل المهمة والمؤثرة في سعر الصرف، حيث توضح النظرية الكلاسيكية وجود علاقة بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار بالنسبة نفسها والاتجاه، ومن ثم انخفاض قيمة النقود، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف المحلي.
- **سعر الفائدة:** يؤثر في سعر الصرف من خلال التأثير في ميزان المدفوعات، فارتفاع سعر الفائدة الحقيقي يحفز على جذب العملة الأجنبية، أي زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل، الذي يترتب عليه انخفاض قيمتها، ومن ثم انخفاض سعر الصرف.
- **سعر الخصم:** يؤثر في سعر الصرف من خلال تعديل أو تغيير سعر الصرف في المعاملات المصرفية، فعند تخفيض سعر الصرف الأجنبي، فإنه يعمد إلى سياسة تخفيض سعر

الذي يترتب عليه انخفاض في قيمة النقود، لكون طبيعة العلاقة بين المستوى العام للأسعار وقيمة النقود عكسية. (الشمري: 1988، ص72)، وانخفاض قيمة النقود قد ينتج عن ارتفاع سعر صرف العملة المحلية تجاه العملة الأجنبية، الأمر الذي يدعونا إلى التطرق إلى مفهوم سعر الصرف.

2- العوامل المؤثرة في عرض النقود.

تتمثل العوامل المؤثرة في عرض النقود بالآتي: (الرفيعي: 2007، ص72-77).

أ- صافي الموجودات الأجنبية:

تُعدّ من العوامل الرئيسية المؤثرة في عرض النقود في الدول كافة، ولاسيما تلك التي تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة في اقتصاداتها ومنها العراق.

وتُعبّر زيادة صافي الموجودات الأجنبية عن حدوث فائض في ميزان المدفوعات الكلي، وقد يكون ناتجاً عن صادرات سلعية أو خدمية أو تحويلات رأسمالية رسمية من العمال المحليين العاملين في الخارج، أو تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل لغرض تنفيذ عملية التنمية والاستثمار، وهذه الزيادة لا بد أن تقابلها زيادة مماثلة لها في الودائع الحكومية والعملة المصدرة إلى التداول خارج البنك المركزي، ويترتب على ذلك زيادة في عرض النقود.

ب- الائتمان المحلي.

يُعبّر عنه بحقوق (مديونية) الجهاز المصرفي سواء على القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، حيث إن الزيادة في الائتمان المحلي تؤدي إلى زيادة كمية عرض النقود، الذي يترتب عليها ارتفاع المستوى العام للأسعار، أي يكون له أثر توسعي في عرض النقود.

ت- حسابات رأس المال والاحتياطيات وصافي الموجودات الأخرى.

يكون تأثير رأس المال المدفوع والاحتياطيات لدى كل من البنك المركزي والمصارف التجارية في عرض النقود تأثيراً سلبياً، لأن رأس المال المدفوع والاحتياطيات يعني حجب جزء من النقود عن التداول.

أما صافي الموجودات الأخرى التي يمثل الفرق بين الموجودات الأخرى والمطلوبات الأخرى، فيعني انخفاضها زيادة في عرض النقود، وزيادتها تعني انخفاض عرض النقود

ثابتة في الأجل القصير من ناحية ثانية. (النسور: 2014، ص192)

2- التضخم من وجهة نظر المدرسة الكينزية.

فسرت المدرسة الكينزية التضخم من خلال العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وعتت التضخم على أنه تضخم طلب، أي زيادة في مقدار الطلب الكلي تجاه العرض الكلي، أي قصور العرض الكلي من السلع والخدمات عن مواكبة الانفاق النقدي الكلي بشقيه العام والخاص. لأن الجهاز الانتاجي غير مرن عند مستوى التشغيل الكامل. (الشمري: مصدر سابق، ص270).

3- التضخم من وجهة نظر المدرسة النقودية.

تبنت المدرسة النقودية أو ما يطلق عليها بمدرسة شيكاغو من جديد أفكار المدرسة الكلاسيكية، وحاولت تفسير التضخم بعده نتيجة للنمو غير المتوازن بين كمية عرض النقود وحجم الإنتاج، أي الزيادة في كمية عرض النقود تفوق الزيادة في حجم الإنتاج، والذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار. ومن هنا يُعد النقوديون وفي مقدمتهم (ملتون فريد مان) التضخم ظاهرة نقدية بحتة. (الدليمي: 1990، ص637-638).

ثانياً: عرض النقود من وجهة نظر المدارس الاقتصادية.

1- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية. (على ومحمد: 2019، ص17).

يرى الكلاسيك أن التغيرات في كمية عرض النقود لا يؤثر على الأسعار النسبية للسلع والخدمات وإنما يؤثر على الأسعار المطلقة إي المستوى العام للأسعار. ومعنى ذلك أن سعر أي سلعة يتأثر بالعامل النقدي والعامل السلعي في الوقت نفسه، أما المستوى العام للأسعار يتأثر بالعامل النقدي فقط.

وتوضح المدرسة الكلاسيكية بمعادلتها (معادلة فيشر ومعادلة الأرصد) وجود علاقة طردية بين كمية عرض النقود والمستوى العام للأسعار مع ثبات كل من حجم المعاملات وسرعة تداول النقود من جانب معادلة فيشر، وثبات كل من الدخل والرغبة للاحتفاظ بالنقود (التفضيل النقدي) من جانب معادلة الأرصد النقدي.

وبناءً على ذلك أن حجم المعاملات هو الذي يحدد كمية عرض النقود الواجب توافرها في الاقتصاد، حيث إن التغير في عرض النقود زيادةً أو نقصاناً يترتب عليه زيادة أو نقصاناً في الأسعار وبالنسبة نفسها على التوالي من دون أي تأثير على حجم الإنتاج أو التشغيل.

الخصم في سوق الصرف، الأمر الذي يمهّد إلى جذب رؤوس الاموال الأجنبية التي تعمل على تحسين سعر الصرف ثم انخفاض جانب المديونية عن الدائنية في ميزان المدفوعات.

- **معدل التضخم:** أن ارتفاع معدل التضخم في اقتصاد ما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية لذلك الاقتصاد، ومن ثم انخفاض سعر صرفها.

- **حالة ميزان المدفوعات:** يتأثر سعر الصرف في حالة ميزان المدفوعات تأثيراً واضحاً، ففي حالة حدوث فائض، فإن سعر الصرف يستمر بالانخفاض بسبب تفوق حقوق الدولة على ديونها، الأمر الذي يزيد من عرض العملة الأجنبية في سوق المال، وبالمقابل زيادة الطلب على العملة المحلية من قبل الأجانب، وبذلك يتجه سعر الصرف نحو الانخفاض.

الموازنة العامة: تأثير الموازنة العامة على سعر الصرف تأثيراً كبيراً، فزيادة الانفاق الحكومي نتيجة لأتباع سياسة توسعية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم انخفاض سعر صرفها. ويحدث العكس في حالة اتباع سياسة انكماشية.

ب- العوامل غير الاقتصادية

تتمثل بالاضطرابات والإشاعات والحروب، فضلاً عن خبرة المتعاملين في سوق المال وقوتهم التفاوضية، حيث تؤثر على أغلب القطاعات في الاقتصاد لتلك لدولة ولاسيما قطاع الصناعة والتجارة الخارجية، وبذلك يتعرض الاقتصاد إلى انعدام الاستقرار وفقدان الثقة بعملته، نتيجة لارتفاع معدلات التضخم.

المحور الثاني: الإطار النظري لكل من التضخم وعرض النقود وسعر الصرف.

أولاً: التضخم من وجهة نظر المدارس الاقتصادية.

1- التضخم من وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية.

ترى المدرسة الكلاسيكية أن التضخم يُعد ظاهرة نقدية بحتة، لكونها ناتجة عن ارتفاع معدل الطلب المتولد عن الزيادة في كمية ما متاح من نقود في التداول، الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك بسبب اعتقادهم أن حجم الإنتاج ثابت عند مستوى التشغيل الكامل من ناحية، وسرعة تداول النقود

للمعلمة المحلية، أي أن العلاقة السببية ترجع إلى التغيرات في القوة الشرائية للمعلمة المحلية وما يترتب عليها من تغيرات في سعر الصرف.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة.

تربط هذه النظرية بين سعر الصرف وسعر الفائدة، فضلاً عن أنها تتمحور في الترابط الموجود بين السوق النقدي وأسواق الصرف الأجنبي من خلال المبدأ المتمثل في أن أسعار الفائدة لا بد وأن تؤثر في نسبة تغير سعر الصرف الأجل. وعلى وفق هذه النظرية فإن المستثمر الذي يوظف أمواله في خارج بلده لكون فيه سعر الفائدة مرتفع مقارنة مع نظيره في بلده سوف لن يحصل على معدل عائد أعلى من الذي يحصل عليه في بلده، لأن الاختلاف في العائد الذي يحصل عليه يجب تعويضه من خلال الفرق بين السعر الفوري والسعر الأجل للمعلمة.

3- نظرية ميزان المدفوعات.

يُعد ميزان المدفوعات العامل الحاسم في تحديد سعر صرف المعلمة المحلية، لكونه يُمثل المصدر الأساس لطلب البلد على المعلمة الأجنبية وعرض المعلمة المحلية. ويتحدد سعر الصرف من خلال المركز المالي الخارجي لميزان المدفوعات. ففي حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات، فإنه يُشير إلى زيادة في الطلب الأجنبي على المعلمة المحلية الذي يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للمعلمة المحلية، لانخفاض عرض المعلمة المحلية في سوق الصرف الأجنبي مقابل المعلمة الأجنبية. ويحدث العكس في حالة حدوث عجز فيه.

المحور الثالث: تطور معدل التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016)

نلاحظ من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد حقق نمواً متزايداً للمدة (2000-2016)، إذ بلغ (203870) مليار دينار عراقي عام 2016 بعد أن كان قد بلغ (50214) مليار دينار عراقي عام 2000. أي بلغ حوالي أربعة أمثال ما كان عليه في عام 2000. وهذا النمو لا يُعد نمواً حقيقياً بل نمواً نقدياً، الذي يعكسه النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة باعتماد أساس عام 2007، إذ بلغ (199477) مليار دينار عراقي عام 2016 بعد أن كان قد بلغ (112209) مليار دينار عراقي عام 2000، فضلاً عن أنه يوضح التضخم

2- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة الكينزية.

ترى المدرسة الكينزية أن التحكم في كمية عرض النقود يكون من قبل السلطة النقدية، فبإمكان السلطة النقدية زيادة كمية عرض النقود لمواجهة الزيادة في التفضيل النقدي، وذلك للمحافظة على استقرار سعر الفائدة.

ويُعد عرض النقود متغيراً خارجياً وفقاً لرأي كينز، أي أنه لا يتحدد في إطار السوق النقدي، فكمية عرض النقود عديمة المرونة بالنسبة للتغيرات في سعر الفائدة، أي أن عرض النقود ثابت مهما تغير سعر الفائدة. (المصدر نفسه: ص 20-21).

3- عرض النقود من وجهة نظر المدرسة النقودية.

تتمثل الفكرة الأساسية التي أنطلق منها النقوديون وفي مقدمتهم الاقتصادي (ملتون فريد مان) في تحديد عرض النقود من أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يتطلب زيادة عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تتفق مع معدل النمو الاقتصادي، ويمكن التعبير عنها بالآتي: (على ومحمد: 2019، ص 28-29).

$$\frac{\Delta M}{\Delta Y} = 1 \rightarrow M = F(y)$$

إذ إن:

ΔM : يمثل التغير في عرض النقود (الزيادة في عرض النقود)
 ΔY : يمثل الدخل الذي يعبر عنه بالنمو الاقتصادي.

ومعنى ذلك أن كمية عرض النقود دالة تابعة للتغير الحقيقي في الدخل. لذلك فإن نمو عرض النقود بمعدلات مستقرة تتوافق مع معدلات النمو الاقتصادي تكون من مسؤولية السلطة النقدية. وهذا يعني أن (ملتون فريد مان) أعطى اهتمام لعرض النقود بدلاً من الطلب على النقود.

ثالثاً: سعر الصرف من وجهة نظر المدارس الاقتصادية

توجد العديد من المدارس الاقتصادية فسرت سعر الصرف، ومنها الآتي: (عناص: 2017، ص 44-47).

1- نظرية تعادل القوة الشرائية.

يُحدد سعر صرف أي عملة محلية وفقاً لنظرية تعادل القوة الشرائية استناداً إلى القوة الشرائية للمعلمة المحلية في السوق الأجنبية، وتوضح هذه النظرية أن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف سببها تغير في القوة الشرائية للمعلمة المحلية، ولكن التغيرات التي تحدث في سعر الصرف لا تؤثر في القوة الشرائية

النقدي الحاصل في مقدار الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

جدول (1) : عرض النقود والتضخم وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016) / مليار دينار عراقي

المتغير	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بأساس 2007	المخفض الضمني بأساس 2007 (التضخم) (Y) = (2) ÷ (1)	معدل النمو %	عرض النقود (M ₁) (x1)	معدل النمو %	سعر الصرف (x2)	معدل النمو %	السنة
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	
	50214	112209	44.7	-	1728	-	0.3108	-	2000
	41315	114191	36.1	(%19.2)	2159	%24.9	0.3108	0	2001
	41023	104823	39.1	%8.3	3014	%39.6	1764	%5674.6	2002
	29586	66398	44.4	%13.5	5774	%91.5	1896	%7.4	2003
	53235	101845	52.2	%17.5	10149	%75.7	1453	(%23.3)	2004
	73534	103551	71.0	%36.0	11400	%12.3	1469	%1.10	2005
	95588	309390	87.3	%22.9	15460	%35.6	1467	(%0.13)	2006
	111456	111456	100.0	%14.5	21721	%40.5	1255	(%14.4)	2007
	157026	120627	130.1	%30.1	28190	%29.7	1193	(%4.9)	2008
	130643	124703	104.7	(%19.5)	37300	%32.3	1170	(%1.9)	2009
	162065	132687	122.1	%16.6	51743	%38.7	1170	0	2010
	217327	142700	152.2	%24.6	62474	%20.7	1170	0	2011
	254225	162588	156.4	%2.7	63736	%2	1166	(%0.3)	2012
	273588	174990	156.3	(%0.06)	73831	%15.8	1166	0	2013
	266420	175335	175.3	%12.1	72692	(%1.5)	1188	%1.8	2014
	199716	182051	109.7	(%37.4)	65445	(%9.9)	1190	%0.16	2015
	*203870	*199477	102.2	(%6.8)	* 70733	%8	1190	0	2016

المصدر: - بيانات العمود (1 و 2) / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الحسابات القومية، (2000-2016).

بيانات العمود (5 و 7) / البنك المركزي العراقي النشرة السنوية، دائرة الاحصاء والأبحاث، (2000-2016).

بيانات العمود (3 و 4 و 6 و 8) / أحتسب من قبل الباحثة.

الأرقام بين قوسين () تعني أرقام سالبة.

العام الذي يسبقه، وكذلك في عام 2004 قد بلغ معدل نموه (75,7%) مقارنة مع العام الذي يسبقه. والسبب في ذلك يعود إلى تدمير الاحتلال الأمريكي إلى البنية التحتية، وإسقاط النظام السياسي، وحل المؤسسات الأمنية وما ترتب عليه من عمليات سلب ونهب، وكذلك شروع سلطة الاحتلال بتبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من عمليات فساد مالي وإداري، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي كان قد فُرض عليه الحصار الاقتصادي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، كل هذه العوامل كانت حصيلتها ازدياد معدلات نمو عرض النقود مقابل جمود الجهاز الانتاجي العام والخاص، واستمرار ارتفاع الأسعار الذي ترتب عليه

وما يتعلق بتطور عرض النقود، فقد شهد نمواً متزايداً للمدة (2000-2005)، إذ بلغ (11400) مليار دينار عراقي عام 2005 بعد أن كان (1728) مليار دينار عراقي عام 2000، كما نلاحظ أن أعلى معدل نمو بلغه في عام 2003 هو (91,5%) مقارنة بنظيره في العام الذي يسبقه، وكذلك في عام 2004 قد بلغ معدل نموه (75,7%) مقارنة مع نظيره في العام الذي يسبقه. والسبب في ذلك يعود إلى تدمير الاحتلال الأمريكي إلى البنية التحتية، وإسقاط النظام السياسي، وحل المؤسسات الأمنية وما ترتب عليه من عمليات سلب ونهب، وكذلك شروع سلطة الاحتلال بتبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من عمليات فساد مالي وإداري، فضلاً عن أن الاقتصاد العراقي كان قد فُرض عليه الحصار الاقتصادي منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين، كل هذه العوامل كانت حصيلتها ازدياد معدلات نمو عرض النقود مقابل جمود الجهاز الانتاجي العام والخاص، واستمرار ارتفاع الأسعار الذي ترتب عليه انخفاض في قيمة العملة الوطنية وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، إذ بلغ (1896 و 1453 و 1469) للأعوام (2003 و 2004 و 2005) على التوالي. وهذا يفسر طبيعة العلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدل التضخم من ناحية والعلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم.

وقد استمر عرض النقود في الزيادة ولكن بمعدلات نمو منخفضة ومتفاوتة نتيجة للسياسة النقدية التقييدية المتبعة التي ترتب عليها انخفاض في معدلات التضخم للمدة (2006-2010) كهدف من أهدافها التي ورد ذكرها في قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، إذ بلغ أعلى معدل نمو لعرض النقود (40,5%) عام 2007 تلاه عام 2010، فقد بلغ (38,8%) ثم عام 2006 بلغ

أما فيما يتعلق بالمخفض الضمني للناتج المحلي الاجمالي الذي يُعد أحد المؤشرات التي يُعتمد عليها لقياس معدل التضخم في أي اقتصاد، فيتضح من الجدول (1). أن معدل التضخم وعلى وفق مؤشر المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي الاجمالي قد شهد تزايداً خلال الأعوام (2001-2005)، وذلك لأسباب عدة، منها التهديدات العالمية للعراق قبل عام 2003، والاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تدمير للبنية التحتية، وعمليات السلب والنهب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة بشكل عام المؤسسات المصرفية والمالية والنقدية بشكل خاص، فضلاً عن عملية تبديل العملة الوطنية (الطبعة المحلية) وما رافقها من سلبات كثيرة.

وقد شهدت تذبذباً كبيراً للمدة (2006-2010) بين الارتفاع والانخفاض وذلك بسبب استمرار الانفلات الامني واستشراء الفساد الاداري والمالي في أغلب مفاصل الاقتصاد العراقي المصاحبة لعمليات إعادة الاعمار.

أما عام 2011 فقد ازداد معدل التضخم، إذ بلغ (24,6%) بعد أن كان قد بلغ (16,6%) عام 2010، وذلك لزيادة الإيرادات النفطية المترتبة عن ارتفاع اسعار النفط عالمياً، والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانفاق العام.

وفي عام 2012 عاود إلى الانخفاض، إذ بلغ (2,7%)، واستمر بالانخفاض عام 2013، ثم ارتفع بشكل حاد عام 2014 مقارنة بالعام الذي يسبقه على الرغم من انخفاض أسعار النفط عالمياً، والذي ترتب عليه انخفاض الإيرادات، فضلاً عن سيطرة العصابات الارهابية (داعش) على مناطق واسعة من العراق، وتعرض المؤسسات كافة الحكومية وغير الحكومية وبالذات المصرفية والمالية إلى سيطرتهم وسرقت كل ما فيها من موارد مالية.

وقد شهد عام 2015 انخفاض حاد في معدل التضخم، إذ بلغ (37,4%)، وذلك نتيجة للسياسة التقشفية التي اتبعتها الحكومة، وحصر أغلب الانفاق العام لمحاربة تلك العصابات. وفي عام 2016 استمرت سياسة الحكومة التقشفية لكن رافقها ارتفاع طفيف في أسعار النفط، الأمر الذي ترتب عليه انتعاش في الاقتصاد العراقي مقارنة مع معدلته في عام 2015، إذ بلغ معدل التضخم (6,8%) عام 2016.

وما يتعلق بتطور عرض النقود، فقد شهد نمواً متزايداً للمدة (2000-2005)، إذ بلغ (11400) مليار دينار عراقي عام 2005 بعد أن كان (1728) مليار دينار عراقي عام 2000، كما نلاحظ أن أعلى معدل نمو بلغه في عام 2003 هو (91,5%) مقارنة مع

انها تؤثر في المتغير التابع. اي ان الانحدار الخطي المتعدد عبارة عن انحدار للمتغير التابع (Y) على العديد من المتغيرات المستقلة (X_1, X_2, \dots, X_i)، ويعبر عنه بالمعادلة الخطية الاتية (Bachoua:2011,145):

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

حيث ان:

β_0 : تمثل الحد الثابت.

Y: يمثل المتغير التابع.

X_1, X_2, \dots, X_i : تمثل المتغيرات المستقلة.

$\beta_1, \beta_2, \dots, \beta_i$: تمثل معاملات المتغيرات المستقلة.

e: الحد العشوائي.

ومن أجل تقدير وقياس العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2004 - 2017)، تم الاعتماد على اسلوب الانحدار الخطي المتعدد نظراً لوجود أكثر من متغير مستقل وباستخدام البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS)، واستخدمت الصيغة الدالية الخطية للقيم المطلقة، ويمكن توصيف صيغة العلاقة الدالية المستخدمة وتعريف المتغيرات التي تتضمنها تلك الصيغة بالآتي: -

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + e$$

أ. المتغير التابع (Y): يمثل معدل التضخم.

ب. المتغيرات المستقلة (X_1) و (X_2): تمثل كل من عرض النقود وسعر الصرف.

ثانياً: تقدير وتحليل العلاقة الدالية بين التضخم وكل من عرض

النقود وسعر الصرف في العراق للمدة (2000-2016).

نلاحظ من الجدول (2) أن علاقة الارتباط بين المتغير المستقل (X_1) والمتمثل بعرض النقود مع المتغير التابع (Y) والمتمثل بمعدل التضخم للمدة (2000-2016) كانت علاقة طردية وقوية جداً، وهذا ما تؤكد قيمة معامل ارتباط سبيرمان، حيث بلغت (0,925) وعند مستوى معنوية (0,000)، في حين يتضح عدم وجود علاقة ارتباط بين المتغير المستقل (X_2) والمتمثل سعر الصرف مع المتغير التابع (Y) والمتمثل بمعدل التضخم، وتؤكد ذلك قيمة معامل ارتباط Pearson correlation إذ بلغت (0,108) عند مستوى معنوية (0,681).

(35,6%)، مقابل معدلات التضخم التي قدرة بـ (14,5% و 16,5 و 22,9%) على التوالي للأعوام ذاتها. وهذا يؤكد العلاقة الطردية بين عرض النقود ومعدلات التضخم. أما ما يتعلق بسعر الصرف للمدة (2006-2010) فنلاحظ أن سعر صرف الدينار العراقي اتجه نحو التحسن، أي نحو الارتفاع والاستقرار نوعاً ما، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدلات التضخم قياساً بالمدة (2000-2005)، وهذا يعكس طبيعة العلاقة العكسية بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم.

وقد أخذ معدل التضخم بالانخفاض للمدة (2011-2016) باستثناء كل من عامي 2011 و 2014، إذ بلغ (24,6%) و (12,1%) على التوالي، فبالنسبة إلى عام 2011 يعود السبب إلى ارتفاع معدلات نمو عرض النقود من ناحية وارتفاع اسعار النفط عالمياً من ناحية أخرى، وما ترتب عليها من زيادة في الإيرادات النفطية التي وجهت إلى الانفاق العام من أجل إعادة اعمار الاقتصاد العراقي. أما في عام 2014 فارتفاع معدلات التضخم يُعزى إلى تعرض مساحات كبيرة من العراق إلى هجمات ارهابية شرسية (داعش) ودمرت ما فيها من بنية تحتية والسيطرة على الكثير من المؤسسات العامة والخاصة بشكل عام والمؤسسات المالية والمصرفية والنقدية بشكل خاص وسرقت ما فيها من موارد مالية ووضعتها تحت تصرفها، مقابل ذلك زيادة نفقات الحكومة للتخلص من هذه العصابات أدى إلى عودت معدلات التضخم إلى الارتفاع مقابل ذلك عاود سعر صرف العملة الوطنية إلى الانخفاض تجاه الدولار الأمريكي، إذ بلغ (1188) دينار عراقي لكل واحد دولار امريكي عام 2014 بعد أن كان قد بلغ (1166) عام 2012 و 2013.

المحور الرابع: قياس وتحليل العلاقة بين معدل التضخم وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2000 - 2016).

أولاً: توصيف الأنموذج القياسي.

لغرض قياس العلاقة بين معدل التضخم مُعبراً عنه بالمخفض الضمني للنتائج المحلي الاجمالي وكل من عرض النقود وسعر صرف في العراق للمدة (2000 - 2016) وباستخدام البيانات السنوية، فقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد، حيث يُعد من الطرق الكمية للتنبؤ، ويُعبر عن علاقة متغير تابع بمتغيرين مستقلين أو أكثر. ويعرف على أنه عملية تقدير العلاقة الخطية بين متغيرات عدة احداها متغير تابع والباقي متغيرات مستقلة، يُعتقد

اما عن تأثيرهما المعنوي فقد اظهر اختبار (t) أن عرض النقود له تأثير معنوي على معدل التضخم عند مستوى (0,000) وهو أقل من (0,05)، إذ كانت قيمة (t) المحتسبة وبالغة (8,766) أكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1,753). اما بالنسبة للمتغير المستقل سعر الصرف (X_2) فيتضح أن تأثيره غير معنوي عند مستوى (0,756) وهي أكبر من (0,05)، إذ بلغت قيمة (t) المحتسبة (0,317) أقل من نظيرتها الجدولية وبالغة (1,753) عند مستوى معنوية (5%).

اما عن اختبار (F) فقد بلغت قيمته المحتسبة (38,942) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وبالغة (3,74) عند مستوى معنوية (5%)، وتفسير ذلك أن انموذج الانحدار معنوي عند مستوى (5%)، وهذا يؤكد معنوية انموذج الانحدار وجوهريّة معامل التحديد R^2 وبالغة (85,7%).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1) أن لكل من عرض النقود وسعر الصرف أثراً في تغذية التضخم (المخفض الضمني) في ظل أوضاع الاقتصاد العراقي المتمثلة في جمود الجهاز الانتاجي وتعطيله، وعدم قدرته على مواكبة الزيادات المتتالية في الانفاق العام، الأمر الذي يترتب عليه تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي ومن ثم ظهور بوادر ظاهرة التضخم.

2) أن طبيعة العلاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016) علاقة طردية، وفيما بين سعر صرف الدينار العراقي ومعدل التضخم علاقة عكسية.

3) وجود علاقة ارتباط طردية وقوية جداً بين المتغير (X_1) ومعدل التضخم في العراق للمدة (2000-2016)، وهذا يؤكد مقدار معامل ارتباط Pearson correlation والبالغ (0,925) عند مستوى معنوية (0,000). في حين لا توجد علاقة ارتباط بين المتغير (X_2) ومعدل التضخم للمدة ذاتها، وهذا يؤكد مقدار معامل ارتباط Pearson correlation والبالغ (0,108) عند مستوى معنوية (0,681).

4) التقلبات التي تحدث في معدلات التضخم للمدة (2000-2016) ناتجة في معظمها عن التغيرات التي تحدث في كل من عرض النقود وسعر الصرف، وهذا ما يؤكد معامل التحديد (R^2) والبالغ (85,7%)، فضلاً عن أن انموذج الانحدار الخطي المتعدد يتمتع بمقدرة تفسيرية عالية.

جدول (2) : معامل الارتباط بين المتغيرات

	X_1	X_2	Y
X_1 Pearson correlation	1	0,080	0,929
Sig.		0,768	0,000
N	16	16	16
X_2 Pearson correlation	0,080	1	0,108
Sig.	0,768		0,681
N	16	17	17

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS).

ويتضح من الجدول (3) ان النتائج التقديرية للعلاقة بين المتغيرين المستقلين (عرض النقود، سعر الصرف) والمتغير التابع معدل التضخم (Y) تُشير الى ان قيمة معامل التحديد (R^2) بلغت (0,857)، اي ان (85,7%) من التغيرات في المتغير التابع (معدل التضخم) ناتجة عن التغيرات الحاصلة في كل من عرض النقود وسعر الصرف و(14,3%) من التغيرات تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل في الانموذج، وهذا يعكس درجة توصيف (مقدرة تفسيرية) عالية للانموذج الخطي.

الجدول (3) : نتائج تقدير الدالة الخطية للقيم المطلقة.

الدالة المقدرّة	R^2	R^{-2}	F
$Y = 43,403 + 0,002 X_1 + 0,003 X_2$ $t = 3,255 \quad t_1 = 8,766$ $t_2 = 0,317$	0,857	0,835	38,942

المصدر: بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي الجاهز (SPSS).

اما عن طبيعة علاقة المتغيرين المستقلين بالمتغير التابع ومدى تأثيرهما المعنوي، فيتضح من نتائج التقدير للمعاملات ان طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقلين (X_2 , X_1) والمتغير التابع (Y) علاقة موجبة، وتعني ان زيادة كل عرض النقود وسعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بمقدار (0,002)، (0,003) وحدة على التوالي للمدة (2000-2016).

- رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد.
- [3] خليل. سامي، 1982، النظريات والسياسات النقدية والمالية، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت.
- [4] خليل. سامي، 1994، نظرية الاقتصاد الكلي- الكتاب الأول: المفاهيم والنظريات الأساسية، وكالة الأهرام، القاهرة.
- [5] الدليمي. عوض فاضل اسماعيل، 1990، النقود والبنوك، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- [6] الرفيعي. افتخار محمد مناحي، 2007، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية في السيطرة عليها مع إشارة تطبيقية للعراق، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، بغداد.
- [7] الرفيعي. افتخار محمد مناحي، 2012، السيولة النقدية وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي للمدة (2000-2009)، مجلة الدنانير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد 2، بغداد.
- [8] زكي. رمزي، 1980، مشكلة التضخم في مصر، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.
- [9] الشمري. ناظم محمد نوري، 1988، النقود والمصارف، مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.
- [10] عبد الحميد. عبد المطلب، 1997، السياسات الاقتصادية - تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
- [11] علي. بن قدور ومحمد بيرير، 2019، السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، الاردن.
- [12] عنجاص. رنا علي جميل، 2017، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق استقرار سعر صرف الدينار العراقي للمدة (2003-2014)، رسالة ماجستير، الجامعة العراقية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية، بغداد.
- [13] النسور. أياد عبد الفتاح، 2014، أساسيات الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

[14] Bachioua, Lahcene Abdullah, Fundamentals of Statistics Concepts and Applications an Arabic Text, New Delhi, Edition 1, 2011.

(5) أن لعرض النقود (X_1) تأثيراً معنوياً على معدل التضخم للمدة (2000-2016) عند مستوى (0,000) زهو أقل من مستوى (0,05)، وهذا تؤكد قيمة (t) المحتسبة والبالغة (8,766) وهي أكبر من نظيرتها الجدولية والبالغة (1,753). وسبب ذلك أن السلطة النقدية غير ذات فاعلية للحد من التزايد في عرض النقود والحد من تزايد الارتفاع في الاسعار.

(6) أن سعر الصرف ليس له تأثير معنوي على معدل التضخم، وهذا تؤكد قيمة (t) المحتسبة والبالغة (0,317) وهي أقل من نظيرتها الجدولية والبالغة (1,753). وكذلك تؤكد قيمة معامل ارتباط Pearson correlation وهذا يرجع إلى اتباع البنك المركزي العراقي لنظام الصرف الثابت المدار للمحافظة على سعر الصرف.

ثانياً: التوصيات.

- (1) ضرورة سعي السلطة النقدية إلى المحافظة على أن تكون كمية عرض النقود تتناسب مع كمية السلع والخدمات المتاحة لغرض خفض معدلات التضخم في الاقتصاد.
- (2) ضرورة سعي السلطة النقدية إلى زيادة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي (العملة الأجنبية)، أي زيادة عدد الوحدات النقدية من العملة الأجنبية التي يمكن الحصول عليها مقابل وحدة نقدية واحدة من العملة المحلية لتحقيق هدفها الاساس المتمثل بخفض معدلات التضخم.
- (3) العمل على تطوير الجهاز المصرفي العراقي لجعله قادر على تقديم أفضل الخدمات إلى الجمهور، الأمر الذي يترتب عليه زيادة ثقة الجمهور فيه، ومن ثم يقل تعاملهم بالنقود الحاضرة والتوجه نحو الادوات الائتمانية الحديثة.
- (4) العمل على تفعيل الجهاز الانتاجي في الاقتصاد العراقي، وجعله قادر على مواكبة أية الزيادة في الانفاق العام، للحد من ظاهرة التضخم.

المصادر:

- [1] الجنابي. هيل عجمي جميل، 2014، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط 2.
- [2] حسن. بلال قاسم محمد، 2017، قياس تأثير نافذة بيع العملة على التغيرات في سعر الصرف وعرض النقود في العراق،

تقييم متطلبات إدارة الموارد البشرية في إدارة المشروعات / دراسة حالة في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية

أ.م.د. زهرة عبد محمد

الباحثة - تقى علي حسن

كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

zhr.abd.2017@gmail.com

Toqaali@yahoo.com

المستخلص

إن اغلب الشركات المختصة بإدارة المشروعات تغفل عن أهمية إدارة الموارد في مشروعاتها، إذ إن لها الأثر البالغ على نجاح أو فشل تنفيذ المشروع. ولكون إدارة الموارد في المشروعات تنفذ بشكل روتيني وبالأساليب التقليدية، لذلك سعى البحث إلى التعرف على الواقع الحالي لأداء إدارة الموارد للمشروعات، ومدى كفاءتها لغرض مواكبة التطورات في عملية تنفيذ المشروعات وفق منهجية عالمية متطورة، تمثلت بمتطلبات إدارة الموارد وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات Project Management Body of Knowledge-PMBOK الاصدار السادس لعام 2017. وتكمن أهمية البحث من خلال المساهمة في تعريف عينة البحث وزيادة ادراكهم بمتطلبات إدارة الموارد للمشروعات وتشجيعهم على استعمال المعارف التي تتضمنها هذه المتطلبات. ولتحقيق هدف البحث تم تصميم قائمة فحص (Check List) لمتطلبات إدارة الموارد للمشروعات بوصفها أداة رئيسة لجمع البيانات. واعتمد البحث على منهج دراسة الحالة، وقد تم اختيار شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية كموقع لإجراء الجانب التطبيقي للبحث. وتوصل البحث إلى أن معدل التطبيق بلغ (2.15) أي مطبق بشكل نوعاً ما، كما بلغت النسبة المئوية للمطابقة مع متطلبات إدارة الموارد للمشروعات وفق دليل PMBOK:2017 (54%). لذا يوصي البحث بتطبيق متطلبات إدارة الموارد لكونها تحسن من مستويات أداء إدارة المشروعات لغرض تحقيق الأهداف، وفق ما هو مطلوب منها.

الكلمات الرئيسية : إدارة المشروع، عمليات إدارة المشروع، إدارة الموارد.

Evaluation of Resource Management Requirements in Project Management /A case study in Al-Farouk General Company for Construction Contracting

Tuqa Ali Hasan

Dr. Zahra Abd Mohammed

Al-Mustansiriyyah University - College of Administration & Economics

Toqaali@yahoo.com

zhr.abd.2017@gmail.com

Abstract

Most project management companies overlook the importance of resource management in their projects, as they have a profound impact on the success or failure of project implementation. Since the management of resource in projects is carried out routinely and traditional methods, the research sought to identify the current

reality of the performance of resource management of projects and their efficiency in order to keep abreast of developments in the process of implementation of projects in accordance with a sophisticated global methodology, represented by the requirements of resource management according to the Project Management Body of Knowledge–PMBOK sixth edition 2017. the importance of research lies in contributing to the definition of the research sample and increasing their awareness of the requirements of resource management for projects and encourage them to use the knowledge contained in these requirements. To achieve the objective of the research, a check list of project management requirements for projects was designed as a key data collection tool. the research was based on the case study methodology. Al Farouk general contracting company was selected as the site for conducting the applied side of the research. The research found that the application rate was (2.15), which is applied in some form, and the percentage of compliance with the requirements of the resource management of projects according to PMBOK: 2017 guide (54%). Therefore, the research recommends the application of resource management requirements as they improve the performance levels of project management in order to achieve the objectives as required.

Keywords : Project management, Project management processes, Resource management.

المقدمة

أربعة محاور، فقد خصص المحور الأول لمنهجية البحث أما المحور الثاني فتناول الجانب المعرفي للبحث، فيما ركز المحور الثالث على مدى توافر متطلبات إدارة الموارد على وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK:2017)، أما المحور الرابع فقد ركز على الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث

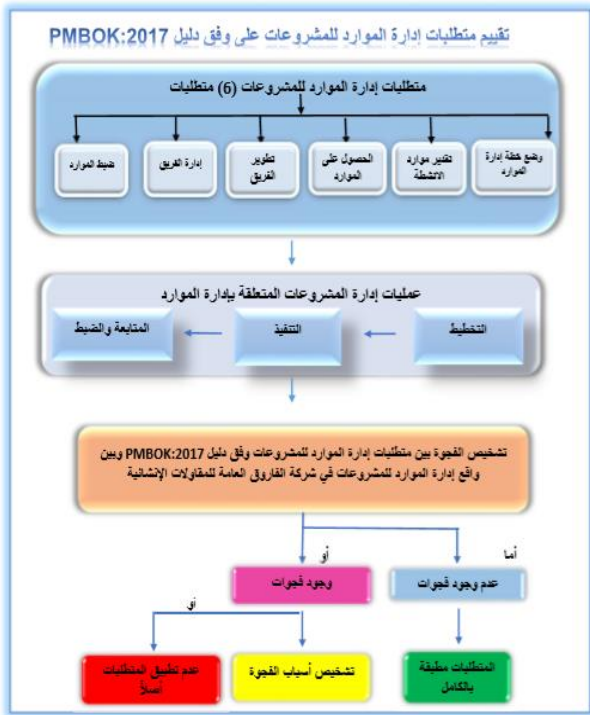
تتمحور مشكلة البحث بعدم وجود متطلبات تتعلق بإدارة الموارد لمشروعات الشركات المعنية بتنفيذ مشروعات قطاع التشييد ومنها شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية، لذلك ركزت مشكلة البحث على عرض متطلبات إدارة الموارد وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017 وكونه يعد المنهجية الأكثر انتشاراً واستخداماً ومجالات تطبيقه واسعة، كما يعد دليلاً يقدم معلومات مفصلة عن متطلبات إدارة الموارد. فضلاً عن عدم وجود قوائم فحص لمتطلبات إدارة الموارد في إدارة المشروعات لتتمكن من تشخيص الفجوة بين متطلبات

أصبح موضوع إدارة الموارد في مشروعات التشييد مهماً وضرورياً لما له من دور كبير على نجاح أو فشل المشروعات، إذ إن اختيار الموارد الجيدة والمناسبة تحسن من الأداء في تنفيذ المشروعات، فضلاً عن التطور الحاصل في الوقت الحاضر، وارتفاع مستوى التعقيد في العمل في المشروعات، لذلك استلزم توافر أساليب حديثة ومتطورة لإدارة الموارد المادية، البشرية، والمالية. إذ إن أغلب المشكلات تعود إلى سوء الإدارة. لذلك فإن العديد من هيئات ومعاهد إدارة المشروعات سعت إلى تشجيع وتطوير إدارة المشروعات كمهنة، وذلك من خلال تقديم الأدلة المعرفية، ومنها دليل إدارة المشروعات Project Management Body of Knowledge – PMBOK، الذي قدمه معهد إدارة المشروعات الأمريكية (Project Management Institute-Management Institute) عام 1996 وكان أول إصدار وتوالت الإصدارات إلى الإصدار السادس عام 2017. إذ عد المنهجية الأكثر عالمية، ومجالات استخدامه واسعة. والإصدار السادس منه قدم العديد من المتطلبات المتعلقة بإدارة الموارد للمشروعات التي تسهم في نجاح المشروعات، وتقادي وقوع الإخفاقات في إدارة المشروعات. وانسجاماً مع ما تقدم تناول البحث

استخدام المعارف، والأدوات، والأساليب التي تتضمنها هذه المتطلبات.

رابعاً: المخطط الاجرائي للبحث

لغرض معالجة مشكلة البحث وفي ضوء أهداف البحث وأهميته تم تصميم المخطط الاجرائي للبحث وكما موضح في الشكل (1).



الشكل (1): المخطط الاجرائي للبحث

المصدر: إعداد الباحثان

خامساً: أساليب جمع البيانات والمعلومات

1- الجانب النظري

- 1- الكتب العربية والأجنبية
- 2- الدوريات العربية والأجنبية
- 3- الرسائل والأطاريح الجامعية العربية والأجنبية
- 4- البحوث والمؤتمرات
- 5- إصدارات معهد إدارة المشروعات الأمريكي (PMI).

إدارة الموارد وفق دليل PMBOK:2017 وبين واقع إدارة الموارد للمشروعات في شركات المقاولات، ومنها الشركة المبحوثة، إذ تمكنها من تحديد نقاط الضعف في إدارة الموارد للمشروعات، ومن ثم السعي لتلافي ذلك الضعف من أجل تنفيذ المشروعات بنجاح.

ثانياً: اهداف البحث

يهدف البحث إلى:-

- 1- التعريف بمتطلبات إدارة الموارد للمشروعات وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017.
- 2- تصميم قوائم فحص لجميع متطلبات إدارة الموارد للمشروعات التي تضمنت (6) متطلبات وعلى وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017، إذ إن معهد إدارة المشروع الأمريكي (PMI) لم يصدر أي قوائم فحص تتعلق بدليل PMBOK.
- 3- تشخيص الفجوة بين متطلبات إدارة الموارد للمشروعات على وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017 وبين واقع إدارة الموارد للمشروعات في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية. وتحليل أسباب الفجوة وتقديم بعض التوصيات لمديري المشروعات بما يساهم في تطبيق متطلبات إدارة الموارد لغرض تحسين أداء إدارة الموارد، ومن ثم نجاح المشروع.

ثالثاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في:-

- 1- تقديم إطار معرفي عن موضوعات إدارة المشروعات وعن متطلبات إدارة الموارد.
- 2- يعد البحث الحالي محاولة جادة للإسهام في تقديم قوائم فحص لجميع متطلبات إدارة الموارد للمشروعات التي تضمنت (6) متطلبات بحيث تساعد جميع شركات وزارة الاعمار والإسكان في إدارة الموارد للمشروعات بنجاح لاسيما عينة البحث شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية.
- 3- المساهمة في تعريف عينة البحث وزيادة ادراكهم بمتطلبات إدارة الموارد وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017 وتشجيعهم على

ب- **المعايشة الميدانية:** لغرض التعرف والاطلاع على واقع وطبيعة وأساليب إدارة الموارد في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية، فضلاً عن بعض المشروعات التابعة لها. كما تم إجراء العديد من المقابلات الشخصية مع مديري المشروعات والمهندسين ومسؤولي الشعب داخل الشركة وبصورة مستمرة، وبعض المهندسين المقيمين في مواقع المشروعات خارج الشركة لغرض جمع البيانات والتعرف على الواقع الفعلي لإدارة الموارد للمشروعات والتقصي عن أسباب المشكلات الحاصلة في إدارة الموارد للمشروعات. والملحق رقم (1) يبين المقابلات التي تم إجراؤها.

سادساً: منهج البحث

استخدم البحث أسلوب دراسة الحالة (Case Study) لكونه يعالج مشكلة البحث ويوفر معلومات تتسم بالشمولية والتفصيل ومتعمقة عن مشكلة البحث، من خلال المعايشة الميدانية لعينة البحث لجمع المعلومات عن طريق إجراء المقابلات مع مسؤولين المواقع الإدارية المختلفة داخل الشركة والمدراء المتخصصين في إدارة المشروعات للحصول على نتائج دقيقة وذات مصداقية، فضلاً عن الاطلاع على الوثائق والسجلات، وتجمع دراسة الحالة البيانات من عينة البحث وفق أسلوب علمي منظم لاختبار مدى تطبيق الموصفات الدولية على عينة البحث من أجل وضع الحلول المناسبة وتحقيق الهدف من البحث.

سابعاً: مجتمع وعينة البحث

تم اختيار وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة مجتمعاً للبحث، إذ تضم الوزارة عدداً من الدوائر، ومركزين وطنيين، هما المركز الوطني للاستشارات الهندسية، والآخر المركز الوطني للمختبرات الإنشائية، وعدداً من الشركات بلغ (8) شركات مقاولات، منها مختصة بالأبنية، ومنها مختصة بالطرق والجسور، وقد تم اختيار شركة الفروق العامة للمقاولات الإنشائية عينة للبحث، وذلك لكونها تعد من الشركات الرائدة التي حافظت على استمرار عملياتها التي تدعم الاقتصاد الوطني، وتتجزع العديد من المشروعات في مجال البناء والإنشاءات مثل الابنية، المجمعات السكنية فضلاً عن إنتاج الركاز، الانابيب الخرسانية، والاسيجة الكونكريتية للقطاعات العام والخاص.

2- الجانب العملي

أ- **قائمة الفحص:** لغرض تحليل البيانات والمعلومات استخدمت قائمة الفحص (Check lists) كأداة رئيسية لجمع البيانات ذات الصلة بالجانب العملي لتشخيص الفجوة بين متطلبات إدارة الموارد للمشروع وفق دليل PMBOK:2017 وبين الواقع الفعلي لإدارة الموارد للمشروعات في عينة البحث، ويهدف الوصول لأكبر دقة ممكنة في تحليل النتائج استخدم المقياس الخماسي لقوائم الفحص (مطبق كلياً، مطبق جزئياً، مطبق نوعاً ما، مطبق بشكل ضعيف، وغير مطبق) وبالأوزان (0,1,2,3,4) لتحديد مدى مطابقة التنفيذ الفعلي لتلك المتطلبات.

ولحساب حجم الفجوة تم اعتماد الأدوات الإحصائية الآتية:-

1- **الوسط الحسابي المرجح (المعدل):** يعد الوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية والذي يتم استخراجها من خلال ضرب الأوزان في قيم التكرارات المقابلة لها، ومن ثم قسمة المجموع على مجموع التكرارات وسيستخدم لغرض معرفة معدل التطبيق لمتطلبات إدارة الموارد للمشروع، وحسب الصيغة التالية (الربيعي، 2016: 19).

$$\text{الوسط الحسابي المرجح (المعدل)} = \frac{\text{مجموع (الأوزان * تكراراتها)}}{\text{مجموع التكرارات}} \dots (1-1)$$

2- **النسبة المئوية:** تعبر هذه المعادلة عن النسبة المئوية لمدى المطابقة مع كل متطلب من متطلبات إدارة الموارد للمشروع وحسب الصيغة الآتية:-

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{الوسط الحسابي المرجح}}{4} \dots (2-1)$$

ويمثل الرقم (4) أعلى درجة في المقياس التي تمثل حالة التطبيق الكلي لمتطلبات إدارة الموارد للمشروعات.

3- **حجم الفجوة:** يتم احتساب حجم الفجوة من خلال طرح النسبة المئوية للتطبيق من الرقم (1).

حجم الفجوة لكل متطلب = 1 - النسبة المئوية للمطابقة (3-1)

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً: إدارة المشروع Project Management

1- مفهوم إدارة المشروع Concept of Project Management

ان المعنى اللغوي للمشروع هو "اسم المفعول من شرع" والمشروع فعل بمعنى " شرع في العمل أي أخذ فيه، بدأ، خاض" (معجم المعاني الجامع). فمنذ الأيام الأولى للنشاط البشري تطور مفهوم المشروع، وبمرور الوقت توسع تلبيةً لمتطلبات المجتمع المختلفة، وتناغماً مع التقدم والتطور، لذلك تطورت ونشأت المشروعات الكبيرة والمعقدة وامتدت واستغرقت في إنشائها فترات أطول.

بين (Turner,2009) إن المشروع يكون مؤقت بطبيعته وأنه يتطلب تخصيصات للموارد بغية تأدية عمله وإحداث التغييرات المنشودة (Turner,2009:2). إذ ينشأ من الاحتياجات غير المتوفرة التي قد تتمثل في إيجاد حلول لمشاكل عمل حرجة أو الاستفادة المثلى من الطاقة البشرية غير المستغلة (Wysocki,2014:4). وقد يُنشأ المشروع لغرض تطوير

واحداث تغير إيجابي في منتج معين (Marchat,2008:39). إذ ساد العالم للفترة ما بين (1929-1933) أزمة الكساد الكبيرة وما خلفته الحرب العالمية الأولى من دمار وضع الحكومات في مسؤولية صعبة لإيجاد الحلول التي تمكنها من إعادة البنى التحتية لها، إذ سميت هذه الفترة (بفترة إعادة الإعمار) وبرز فيها إقامة المشروعات الاستراتيجية في الدول على مختلف الأصعدة التي استمرت لعدة عقود من العمل، وساعد هذا التدخل القطاع الخاص في البدء من جديد بعد فترة الكساد وإعادة تشغيل الايدي العاملة، لغرض تحسين الخدمات للمواطنين وهو الهدف الرئيس للدول ومسؤولياتها التي لم تتنازل عنها. فالبنية التحتية للدولة لأي بلد تبدأ من تنفيذ المشروعات على جميع الأصعدة التجارية، والصناعية، والخدمية على حد سواء (أبو القز، 2016: 56). لذا فالمشروع يبدأ عندما يقرر شخص أو مجموعة اتخاذ إجراء محدد عند اكتشافهم وجود مشكلة أو فرصة ما، وبعد تكوين الفكرة، فإنها تستلزم الوقت والجهد لتحويلها إلى مخرجات (صويص وآخرون، 2010: 25). وقدم العديد من الكتاب والباحثين تعريفات للمشروع وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1) : تعريفات المشروع من وجهة نظر الكتاب والباحثين

ت	الكتاب والباحثون	تعريف المشروع
1	(نجم، 2013: 20)	تعهد ذو غرض محدد ومركز يتسم بالمرونة التنظيمية لتحقيق نتيجة، منتج أو خدمة، حلول جديدة وفريدة وفق محددات الكلفة، الوقت، المجال، الجودة، والعمل بطريقة أخلاقية بما يحد من الأخطار المحتملة وفق مؤشرات كمية ونوعية تساهم في إنجاز أهداف واستراتيجية المنظمة.
2	(دلي، 2015: 45)	نشاط فريد مؤقت أو مجموعة نشاطات لها بداية ونهاية محددة.
3	(Larson&Gray,2018:6)	مسعى مؤقت يهدف إلى تقديم منتج، خدمة، أو نتيجة فريدة.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد إلى المصادر أعلاه.

المشروعات من الوسائل المهمة التي تلبى متطلبات الزبائن وتسهم في تحقيق الاحتياجات الأخرى لمنظمات الأعمال من خلال تنفيذ العمليات والمهام بأساليب معيارية وبأفضل كفاءة وفعالية، وتتجاهل المهام غير اللازمة لإتمام المشروع (المالكي، 2010: 81). إذ أصبحت إدارة المشروعات عاملاً رئيساً في أكثر الشركات المتقدمة في اقتصاد المعرفة الجديد (Strettin,2018:7) وقد اورد الكتاب والباحثون تعريفات عديدة لإدارة المشروع يمكن توضيحها بالجدول (2).

وبالاستناد الى ما ورد سابقاً يرى الباحثان أن المشروع عبارة عن نشاط اقتصادي يتمثل بمجموعة من النشاطات المنظمة، والمحددة بنقاط بداية ونهاية، ويتم إنجازها بواسطة الموارد البشرية والمادية، ضمن قيود الوقت، والكلفة، والجودة، التي تهدف إلى تقديم مخرجات المشروع بصورة تلبى حاجات ورغبات أصحاب المصلحة في المشروع. تمر إدارة المشروعات بمراحل تاريخية منذ القدم ووصولاً إلى الوضع الحالي الذي أصبحت فيه إدارة

جدول (2): تعريفات إدارة المشروع من وجهة نظر الكتاب والباحثين

ت	الكتاب والباحثين	تعريف إدارة المشروع
1	(Vanhoucke,2013:1)	نظام تخطيط، تنظيم، وإدارة الموارد لتحقيق النجاح في إنجاز الأهداف والغايات المحددة للمشروع.
2	(Kostalova&Tetrevova,2014:679)	تخطيط، تنظيم، ومراقبة جميع جوانب المشروع وإدارة وقيادة جميع أصحاب المصلحة لتحقيق أهداف المشروع بشكل آمن وضمن معايير متفق عليها للوقت، الكلفة، المجال، والأداء (الجودة).
3	(كبرو، 2017: 43)	مجموعة الفعاليات والأنشطة التي تعمل مع بعضها البعض من (تخطيط، تنظيم، توجيه، ومراقبة) لغرض الاستخدام الأمثل لإمكانات المشروع بقصد تحقيق أهدافه بكفاءة وفاعلية وضمن معايير الوقت، الكلفة، والجودة، على أن تأخذ إدارة المشروع العوامل والمتغيرات البيئية المختلفة المحيطة بالمشروع.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى المصادر المذكورة أعلاه.

تميل إلى أن تكون أعلى من القطاعات الأخرى، وكشفت الدراسات أن معظم الحوادث المرتبطة بمشروعات التشييد تُعزى إلى عدم وجود تدابير استباقية وقائية، مثل تدريب القوى العاملة، وتحديد مصدر المخاطر والتحكم فيه، والتوعية بالسلامة (Li, et al, 2018:150). وفي ظل ظروف عدم التأكد هذه، يصبح زمن وكلف التنفيذ عرضة للزيادة المستمر ومن دون إنذار مسبق، لذلك فإن الرقابة الدقيقة والمستمرة أثناء هذه المرحلة تمثل ضرورة حتمية، إذا كان الهدف تنفيذ المشروعات في فترة زمنية وبكلفة محددين (الديري، 2011: 74). وعليه تتطلب مشروعات التشييد إدارة ماهرة لأنها معقدة وتواجه العديد من التحديات والقيود، مثل الكلفة، والوقت، والمواد، والقوانين البيئية. لذا تحتاج إدارة المشروعات إلى اتصالات وتعاون شامل وفعال لإدارة هذه الأنشطة والتحكم فيها. إذ تعد إدارة المشروع أمراً حيوياً عندما يواجه المشروع تغييرات في البيئة الداخلية أو الخارجية له، وعندما تكون الحاجة إلى تقديم حلول بديلة أو تنفيذ خطط للطوارئ. لذلك يواجه مديرو المشروعات العديد من التحديات ويجب أن يكونوا دائماً مبدعين ومرنين من أجل التعامل مع الظروف الصعبة وأحياناً غير المتوقعة. وتتنافس الشركات اليوم مع بعضها البعض لإنتاج مخرجات عالية الجودة مع الحد الأدنى للميزانية وتسليمها في الوقت المحدد (Najmi,2011:15).

يرى الباحثان أن إدارة المشروع سلسلة من مجموعة عمليات (البدء، التخطيط، التنفيذ، المتابعة والضبط، والاعلاق)، التي تتضمن بعض المتطلبات اللازمة، إذ تتم بشكل منظم ومنسق وبدقة من خلال استعمال الأدوات والأساليب العلمية المتطورة ضمن حدود الوقت، والميزانية، والجودة، بغية تحقيق أهداف المشروع التي تؤدي إلى نجاحه، ومن ثم الحصول على ميزة تنافسية عالية.

2- إدارة المشروعات في قطاع التشييد Project Management in the Construction Sector

تعرف مشروعات التشييد بأنها مشروعات تنموية ذات وزن وتأثير على البنية الأساسية وصناعة الانشاءات وكذلك الاقتصاد الوطني، وتحتاج إلى استثمار اقتصادي ووقت للتنفيذ وأعداد ضخمة من القوى العاملة على حسب حجم ونوع المشروع، وهيكلي تنظيمي وإدارة مختلفة فضلاً عن أنها تمتاز بأن لها تأثيراً جادا على الصناعة، مما تساعد على ابتكار أنواع جديدة من مواد التشييد، وتساهم في رفع مستوى المعيشة لقطاع كبير من الناس (الزويني وعيدان، 2017: 56). إذ يعد قطاع التشييد كبيراً، ديناميكياً، ومعقداً، فضلاً عن توافره لعدد كبير من فرص العمل لملايين الأشخاص حول العالم. لذلك فإن الحوادث التي تحصل

المشروع تجميع منطقي لعمليات إدارة المشروع لتحقيق أهداف المشروع المحددة، وتكون العمليات مستقلة عن مراحل المشروع حيث تُجمع عمليات إدارة المشروعات في خمس عمليات لإدارة المشروعات تتمثل بالبدء، والتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة والضبط، والاعلاق (PMBOK,2017:23).

1- عملية البدء Initiating Process

تعد عملية البدء العملية الأولى ضمن عمليات إدارة المشروع، إذ تتكون من المتطلبات التي يتم إجراؤها لتحديد مشروع جديد أو مرحلة جديدة في مشروع موجود بالفعل من خلال الحصول على تصريح رسمي لبدء المشروع أو المرحلة (PMBOK,2017:551). وتبدأ بعد اختيار المشروع من قبل الإدارة العليا ويتم تحديد منهجية لفريق المشروع لمعرفة ما يجب عليهم فعله، وما هي القيود المفروضة واللائمة لإنجاز المشروع (Shabani,2015:1306). وكذلك تحديد أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، ويعين مدير المشروع الذي يفوض ويلتزم بتنظيم واستخدام موارد المشروع التي تشمل الموظفين، والمعدات، والإمدادات وغيرها (Love,2017:160). كما يبدأ مدير المشروع بتوظيف فريق المشروع وينشئ بيئة مركزية للمشروع (Westland,2006:3). إذ يعمل على تلبية الاحتياجات الحقيقية للجهة المستفيدة، والتفاوض معها بشأن كيفية تلبية هذه الاحتياجات وذلك لكتابة وصف عام للمشروع، فضلاً عن سعيه لاستحصال موافقة الإدارة العليا لوضع خطة للمشروع. ويجب تحديد احتياجات المشروع بوضوح، وذلك لأنه عادة لا يكون لدى راعي المشروع تعريف أو رؤية واضحة عن المشاكل أو الفرص ذات الصلة بالمشروع، لذلك من المهم إدراج أكبر عدد من أصحاب المصلحة في تعريف ووصف مجال المشروع منذ بداية المشروع لتلبية المتطلبات للمساعدة في تقليل المخاطر، ومن المهم تقديم وصف واضح عن أهداف المشروع (Tetteh,2014:26-27).

2- عملية التخطيط Planning Process

تتكون عملية التخطيط من تلك المتطلبات التي تجرى لتحديد المجال الكلي للمجهود، وتحديد الأهداف وصقلها، وتطوير مسار العمل المطلوب لتحقيق تلك الأهداف (PMBOK,2017:565). إذ إنها عملية ذهنية بطبيعتها تعتمد على التفكير الإبداعي والقدرة على استشراف المستقبل والتنبيه بالأحداث والمتغيرات وإنشاء العلاقات والروابط بين المعطيات والمعلومات المتوفرة، لغرض بلورة الصورة حول موقف معين وسبل التعامل معها، ويعد عامل الزمن أحد العوامل المهمة في التخطيط (شنشل، 2011: 95-96).

ثانياً : الدليل المعرفي لإدارة المشروعات Guide PMBOK

يعد الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) مرجعاً عالمياً معتمداً من قبل معهد إدارة المشروعات، بما يشتمل عليه من شهادات وبرامج للتنمية المهنية فضلاً عن أنه يحدد ويصف المعارف والممارسات المستخدمة لإدارة المشروعات التي تنطبق على معظم المشروعات، وفي معظم الأوقات (PMI,2000:5). للوصول إلى نتائج ناجحة بشكل كبير (Tavan&Hosseini,2017:28). كما هو الحال في مهن أخرى كالمحاماة والطب والمحاسبة فالمعرفة المتضمنة في هذا الدليل تستمد من ممارسات سليمة معترف بها من قبل ممارسي إدارة المشروعات الذين ساهموا في وضع هذا الدليل (PMBOK,2008:3-4). وكذلك ينظر إليه معهد إدارة المشروعات على أنه ممارسة جيدة أي أن هناك اتفاقاً عاماً على أن تطبيق المعرفة، المهارات، الأدوات، والأساليب على عمليات إدارة المشروعات يمكن أن تعزز فرصة النجاح في العديد من المشروعات في تقديم مردود ونتائج الأعمال المتوقعة (Pinto, et al,2014:63). إن الغرض من الدليل هو توجيه مدير المشروع لإنجاز المشروع بنجاح، فالإدارة الفعالة للمشروع تتطلب فهماً لمجال التطبيق وبيئة المشروع، ومعرفة مهارات الإدارة العامة، والمهارات الشخصية (Matos&Lopes,2013:788).

ثالثاً: عمليات إدارة المشروع Project Management Processes

العملية هي سلسلة من الإجراءات الموجهة نحو نتيجة معينة (Schwalbe,2011:79). تتسم كل عملية بمدخلاتها والأدوات والأساليب التي يمكن تنفيذها وكذلك المخرجات الناجمة عنها، يتعين على مدير المشروع الأخذ في الحسبان مصادر العملية التنظيمية والعوامل المحيطة بالمشروع، تقدم مصادر العملية التنظيمية الإرشادات والمعايير اللازمة لتخصيص عمليات الشركة بحيث تناسب الاحتياجات المحددة للمشروع، يتم تنفيذ عمليات المشروع بواسطة فريق المشروع مع تفاعل أصحاب المصلحة (PMBOK,2013:47)، ولكي يتم إنجاز المشروع بنجاح يجب على فريق المشروع أن يستخدم طريقة معرفة لتكييف مواصفات المنتج وخطته للإيفاء بمتطلبات المشروع والمنتج، وأن يلتزم بالمتطلبات للإيفاء باحتياجات أصحاب المصالح ومطالبيهم وتوقعاتهم (الشمري، 2007: 61). لذلك تعني عمليات إدارة

4- عملية المتابعة والضبط **Monitoring & Controlling Process**

تعني تلك المتطلبات اللازمة من أجل تتبع ومراجعة وضبط ما تم إحراره من تقدم وأداء في المشروع وتحديد أي مجالات يكون مطلوباً فيها إحداث تغييرات بالخطوة، وبدء التغييرات المترتبة (PMBOK,2017:613). ويمكن اعتبار المتابعة والضبط عمليتين منفصلتين، ولكن نظراً لأنهما يسيران مع بعضهما البعض، فهما يعدان نشاطاً واحداً (Heagney,2012:19). والمتابعة هي تجميع البيانات والمعلومات ذات الصلة بالمشروع وتسجيلها والإبلاغ عنها لما لها من أهمية بالنسبة لمدير المشروع وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين، بينما يستخدم الضبط بيانات ومعلومات المتابعة لتحقيق الأداء الفعلي المتفق مع الخطوة Mantel, et al,2011:238). فعملية المتابعة تتم بشكل دوري ومستمر للتأكد من ان ما يتم تنفيذه من أنشطة المشروع متفق مع ما هو موضوع في خطة العمل، والمرجع الأساس، وميزانية المشروع الخ (الدلو، 2013: 96). وتتضمن مجموعة متطلبات عملية المتابعة والضبط تقييم طلبات التغيير والتقرير بشأن الاستجابة الملائمة، التوصية باتخاذ إجراءات تصحيحية أو وقائية تحسباً للمشاكل المحتملة، متابعة أنشطة المشروع المستمرة في ضوء خطة إدارة المشروع والمرجع الأساس للمشروع، والتأثير على العوامل التي يمكن أن تدور حول عملية الضبط في التغيير حتى يتم تنفيذ التغييرات المعتمدة، وتوفير المتابعة المستمرة رؤية دقيقة لفريق المشروع وأصحاب المصلحة الآخرين حول حالة المشروع، وتحدد، أي المجالات التي تتطلب مزيداً من الاهتمام ومجموعة متطلبات عملية المتابعة والضبط لا تتابع وتتحكم فقط في الأعمال التي يقرر اجراؤها داخل إحدى مجموعات المتطلبات، ولكن تتابع وتتحكم في جهد المشروع بأكمله (PMBOK,2017:613).

5- عملية الاغلاق **Closing Process**

تتضمن العمليات المطلوبة لأغلاق مرحلة من المشروع أو إغلاق المشروع بالكامل (Meza&Tost,2017:3). إذ تتم كتابة التقارير النهائية، واستكمال العمليات المتبقية، وتجميع توصيات الفريق لتحسين سير عمل المشروع (Krajewski, et al,2013:70). وتجرى مراجعة للمشروع لغرض تعلم الدروس والاستفادة من تطبيقها فضلاً عن توثيقها (Heagney,2012:14). ويتم ارسافة جميع وثائق المشروع المهمة في نظام معلومات إدارة المشروعات (PMIS) لاستخدامها كبيانات تاريخية (PMBOK,2013:58). ليتم تخزينها والرجوع إليها في المشروعات المستقبلية، واتمام

وقد بينت الأبحاث العلمية أن النتائج الإيجابية للمشروع تعتمد بشكل أساس على عملية التخطيط، إذ إنها تتضمن تعريفاً واضحاً ومفصلاً للنشاطات المفصلة التي يحتاج إليها لغرض إكمال كل نشاط ضمن المشروع (طيطي،2009: 87). ويضمن التخطيط التزام المديرين بالنهج العقلاني والموضوعي في اتخاذ القرارات، نتيجة لوضوح الأهداف (حمود وفاخوري،2009: 264). وتتضمن عملية التخطيط تفسيرات وأوصافاً حول كيفية إدارة المشروع، وتنفيذه، وضبطه بما في ذلك المراحل المختلفة والمهام، والأنشطة، والطرائق، والموارد البشرية والمالية، والمسؤوليات والتنظيم، ومخططات المشروع، ومراحل المشروع، وقياسات المؤشرات وتمثل خطة المشروع دليلاً لجميع أصحاب المصالح المشاركين في المشروع، وعادةً ما يتم تحديثها وتعديلها بشكل مستمر من خلال تطوير المشروع (Croxatto & Greub,2017:436).

3- عملية التنفيذ **Executing Process**

تتكون عملية التنفيذ من تلك المتطلبات التي يتم تنفيذها لاستكمال العمل المحدد في خطة إدارة المشروع لتلبية متطلبات المشروع (PMBOK,2017:565). إذ بعدما أصبحت الرؤى والخطة حقيقة واقعة، تأتي عملية تنفيذ وإنجاز الأنشطة، إذ تعد عملية التنفيذ الأخطر والأكثر استنزافاً للموارد، لذلك فهي تحتاج إلى مراقبة وسيطرة دقيقة من قبل أصحاب الاختصاص من أجل تجاوز العقبات وتحقيق أهداف المشروع (Al-Agele&Ali,2017:15). إذ جرى تفويض المهام لأعضاء فريق المشروع، ليتم إنجاز معظم أعمال المشروع، وإبقاء المشروع على المسار الصحيح بمجرد البدء به (Alotaibi&Mafimisebi,2016:96). فضلاً عن التنسيق بين الأفراد، والموارد، وإدارة توقعات أصحاب المصلحة. ويمكن أن تشمل عملية التنفيذ تغييرات في المدد المتوقعة للأنشطة، وإنتاجية الموارد وتوافرها، والمخاطر غير المتوقعة (PMBOK,2013:56). إذ تؤثر هذه التغييرات عادة على خطة إدارة المشروع بطريقة قد تتطلب المزيد من التحليل والإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى تغيير في خطة المشروع، وكذلك ينفق جزء كبير من ميزانية المشروع عليها، وقد تؤثر ردود الفعل على التغييرات الجديدة في نتائج المشروع بشكل سلبي، أو إيجابي، اعتماداً على كيفية استجابة مدير المشروع لتلك التغييرات (Tetteh,2014:33). وقد تتطلب النتائج إجراء تغييرات أو إجراءات تصحيحية على الخطوة، وإعادة تحديد المرجع الأساس، كنتيجة للتغييرات المنفذة (Heldman et al,2016:218).

المناسيين، لذا يجب على مديري المشروعات ان يبذلوا الجهد المناسب في الحصول على فريق المشروع وإدارته وتحفيزه وتمكينه، رغم انه يتم تكليف أعضاء فريق المشروع بأدوار ومسؤوليات محددة، الا انه من المفيد اشراك أعضاء الفريق كافة في عملية التخطيط وصنع القرار في المشروع، ويمكن من خلال مشاركة أعضاء الفريق في اثناء التخطيط الاستفادة من خبراتهم في العملية، وتعزيز التزامهم تجاه المشروع (-PMBOK,2017:307). (309). إذ تستلزم إدارة الموارد من مدير المشروع تحديد الاحتياجات من الموارد، ويتضمن ذلك تحديد نوع الموارد والتوقيت الواجب توافره بالكمية المطلوبة، وعمل الترتيبات اللازمة لضمان وصول الموارد في الزمن المحدد مع متابعة تنفيذ هذه الترتيبات لاستكمال نجاح المشروع، وفي حال حدوث نقص أو تصارع على الموارد فإنه يجب اتخاذ الاجراءات المناسبة للتغلب على هذه النقطة وللمنع الفشل في المشروع ومن ثم فإن إدارة الموارد تستلزم إدارة العمالة وإدارة المعدات وإدارة المواد بفاعلية وكفاءة لنجاح المشروع وتحقيق أهدافه (دهليز وعنبر، 2017: 5).

والجدول التالي يبين متطلبات إدارة الموارد، موزعة على عمليات إدارة المشروع التي تحتاج إلى متطلبات إدارة الموارد.

جدول (3) : متطلبات إدارة الموارد موزعة على عمليات إدارة المشروع التي تحتاج إلى متطلبات إدارة الموارد

عمليات إدارة المشروع	عملية البدء	عملية التخطيط	عملية التنفيذ	عملية المتابعة والضبط	عملية الإغلاق
متطلبات إدارة الموارد	*	- وضع خطة إدارة الموارد - تقدير موارد الأنشطة	- الحصول على الموارد - تطوير الفريق - إدارة الفريق	ضبط الموارد	*

المصدر: اعداد الباحثين.

المحور الثالث: الجانب العملي

مدى توافر متطلبات إدارة الموارد على وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK:2017)

أولاً: وضع خطة إدارة الموارد Plan Resource Management

تحديد كيفية تقدير موارد الفريق، والموارد المادية، والحصول عليها، وإدارتها، واستخدامها.

العقود كافة، والحصول على القبول الرسمي والموافقة من أصحاب المصلحة على المشروع عند انهاء الأنشطة كافة بشكل رسمي وتحقيق أهداف المشروع (Heldman et al,2016:22). فضلاً عن إجراء تقييم لأداء أعضاء الفريق (PMBOK,2013:58). يجب على الفريق المحافظة على تركيزه لضمان اكتمال العمل وإنهائه في الوقت المناسب وبطريقة فعالة، وذلك لان من السهل أن يضع الجهد المبذول للتنفيذ، إذ يتطلع بعض أعضاء الفريق إلى المشروع القادم بينما يصبح البعض الآخر مسروراً لانتهاج العمل الحالي. وخلال هذه العملية ينبغي أن يتحول تركيز الفريق إلى هدف المشروع، لأن في أثناء التنفيذ يركز الفريق على إنجاز العمل ضمن الوقت، والكلفة، والمواسفات، بينما في هذه العملية يجب أن يركزوا على الغرض من المشروع، لإجراء العمليات النهائية والمطلوبة لتحقيق أهداف المشروع (Turner,2009:299).

رابعاً: إدارة موارد المشروع Project Resource Management

تشمل إدارة موارد المشروع متطلبات تحديد الموارد اللازمة للمشروع، والحصول عليها، وإدارتها من أجل اكتمال المشروع بنجاح. وتساعد هذه المتطلبات على ضمان أن تكون الموارد المناسبة متاحة لمدير وفريق المشروع في الوقت والمكان

جدول (4): قائمة فحص وضع خطة إدارة الموارد

ت	وضع خطة إدارة الموارد	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	تضع إدارة المشروع خطة لتحديد موارد المشروع اللازمة لتنفيذ أنشطة المشروع.	√				
2	تحدد إدارة المشروع كيفية توفر الموارد التي يحتاجها المشروع.	√				
3	تعتمد خطة إدارة الموارد على المعلومات الواردة في وثائق خطة إدارة الجودة، الجداول الزمنية، ووثائق المخاطر لتكون مدخلات لتخطيط الموارد.	√				
4	تتأثر العوامل المحيطة بالمشروع كالثقافة التنظيمية، والسياسات والإجراءات العامة، والقوانين الحكومية والعمل بمقتضاها عند وضع خطة إدارة الموارد.	√				
5	توفر إدارة المشروع ظروف عمل ملائمة لفريق العمل في المشروع.	√				
6	تحدد مسؤوليات وصلاحيات فريق المشروع وإشغالهم المكان المناسب كلاً بحسب موقعه الوظيفي ضمن وثائق الوصف الوظيفي.	√				
7	يوفر الهيكل التنظيمي للمشروع الفهم الكامل لكافة الأعضاء بشأن أدوارهم.	√				
8	توضح إدارة المشروع استراتيجيات التدريب اللازمة لفريق العمل.	√				
9	تبين خطة إدارة الموارد الكلف المتوقعة للموارد كافة للمساعدة في تقدير الميزانية.	√				
10	توثق الموارد البديلة في حالة عدم إتاحة الموارد اللازمة للمشروع.				√	
11	تحدد المهارات اللازمة لأعضاء فريق المشروع وتعين مدير للمشروع لإنجاز أنشطة المشروع.	√				
12	يمتلك مدير المشروع خبرات ومهارات تفاوضية للتفاوض مع الجهات العليا لغرض تهيئة أفضل الموارد لإنجاز المشروع.	√				
13	تدرج في خطة إدارة الموارد الحوافز المادية والمعنوية لفريق المشروع.					√
14	يراعى توافر نظام لتنظيم الملفات إلكترونياً لإتاحة وسهولة الوصول للمتطلبات اللازمة للمشروع.	√				
15	توجد مراجعة مستمرة لميثاق المشروع لضمان الفهم الكامل للقواعد الأساسية الخاصة بموارد المشروع.	√				
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	0	9	4	1	1
	النتيجة	0	27	8	1	0
	معدل التطبيق	2.40				
	النسبة المئوية للتطبيق	% 60				
	حجم الفجوة	% 40				

أجل تنفيذها لغرض مضاعفة خبرات الافراد العاملين وزيادة مهاراتهم.

7- محدودية بيان جميع الكلف المتوقعة للموارد كافة، مما أدى ذلك إلى وجود إخفاقات في تقدير الكلف.

8- ضعف توثيق الموارد البديلة، وذلك بسبب أن إدارة المشروع تعتمد إلى وضع خطة بديلة عند حدوث الازمة، مما أدى ذلك إلى حدوث بعض التلكؤات في إنجاز الأنشطة.

9- بسبب امكانيات الشركة الضئيلة ومتطلبات العمل المتعددة، أدى ذلك إلى عدم الاهتمام بالشكل الكافي بالمهارات اللازم توفرها لفريق المشروع فضلاً عن الظروف المحيطة بمجال العمل، أدت إلى تقييد حركة مدير المشروع وعدم امتلاكه الصلاحية الكافية للتفاوض مع الجهات ذات العلاقة بشأن استحصال أفضل الموارد لتنفيذ المشروع.

10- عدم إدراج الحوافز المادية والمعنوية لفريق المشروع ضمن خطة إدارة المشروع لغرض مضاعفة جهودهم وزيادة اندفاعهم لإنجاز الاعمال بدقة وجودة عالية وضمن الوقت المحدد.

11- عدم الاهتمام الكافي في تنظيم الملفات الكترونياً بسبب التوجهات العامة في الشركة ودوائر الدولة كافة، إذ تم الاعتماد على الإجراءات الورقية والروتينية، فضلاً عن محدودية الرجوع لميثاق المشروع بشكل مستمر.

ثانياً: تقدير موارد الأنشطة Estimate Activity Resources
تقدير موارد فريق العمل، نوع وكميات المواد، والمعدات والمستلزمات الضرورية لأداء العمل بالمشروع. أن المنفعة الرئيسية لهذا المتطلب أنها تحدد نوع وكمية وخصائص الموارد اللازمة لإكمال المشروع. ويؤدي هذا المتطلب دورياً على مدار المشروع بحسب الحاجة (PMBOK,2017:320).

تعكس نتائج الجدول (4) لقائمة فحص متطلب وضع خطة إدارة الموارد بأن مستوى التطبيق الفعلي قد حقق معدلاً قدره (2.40)، وبنسبة مئوية (60%) وبفجوة مقدارها (40%)، إذ تشير أسباب الفجوة إلى الآتي: -

1- محدودية وضع خطة واضحة المعالم وحقيقية لإدارة موارد المشروع، إذ تمثلت الخطة بجدول الكميات والاعتماد على المخاطبات الرسمية، فضلاً عن الالتزام بالقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات العليا، فضلاً عن محدودية الاعتماد على وثائق الخطط الثانوية الأخرى المتمثلة بإدارة الجودة، والجدول الزمني وغيرها.

2- عدم الاهتمام الكافي بالظروف المحيطة بالمشروع عند وضع الخطة.

3- بالرغم من توفر الخدمات العامة إلا أنها ليست ملائمة بالشكل الكافي لفريق عمل المشروع لكي تساعده على الإنجاز بأسرع ما يمكن.

4- عدم التوثيق والاهتمام الكلي لأدوار ومسؤوليات وصلاحيات ملاك المشروع في خطة إدارة المشروع ضمن وثائق الوصف الوظيفي، ويرجع ذلك إلى الظروف المحيطة بمجال العمل، التنقلات الحاصلة، الاجازات، ونقص الملاك المتخصص مما أثر ذلك على عدم إشغال العاملين الموقع الوظيفي المناسب لهم.

5- بسبب عدم كفاءة العاملين ونقص الخبرات اللازمة أدى ذلك إلى عدم الفهم الكامل للأدوار وطبيعة العمل المكلف بالعامل مما انعكس على التلكؤ في إنجاز الاعمال.

6- محدودية التوثيق الكلي لاستراتيجيات التدريب اللازمة للعاملين مما يؤدي إلى عدم إدراك هذه الاستراتيجيات من

جدول (5) : قائمة فحص تقدير موارد الأنشطة

ت	تقدير موارد الأنشطة	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	تحدد نوع ومقدار الموارد اللازمة لكل نشاط من أنشطة المشروع لتنفيذ المشروع.	√				
2	تشتمل خصائص النشاط على متطلبات الموارد، والتواريخ اللازمة للبدء والانتهاؤ من النشاط لغرض تقدير موارد الأنشطة.		√			
3	يؤخذ بالحسبان أنواع الموارد المستخدمة في مشروعات سابقة عند تقدير موارد المشروع الحالي.			√		
4	تستخدم الأساليب الإحصائية مثل أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، أو أسلوب بيرت لحساب مقدار الموارد اللازمة للأنشطة.					√
5	يجري تنسيق ما بين تقدير موارد الأنشطة وتقدير الكلف لضمان نجاح المشروع.	√				
6	ينفذ هيكل تجزئة الموارد الذي يحدد أنواع الموارد، مستوى المهارات، الشهادات المطلوبة، وغيرها من المتطلبات.			√		
7	توجد برمجيات خاصة لإدارة الموارد في نظام معلومات إدارة المشروع.			√		
8	تعقد الاجتماعات لتحديد مستوى الجهد المطلوب والمهارات اللازمة لفريق المشروع.			√		
9	توفر الوثائق الداعمة لإدارة المشروع بفهم واضح وكامل لتقدير الموارد.		√			
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	2	2	4	0	1
	النتيجة	8	6	8	0	0
	معدل التطبيق	2.44				
	النسبة المئوية للتطبيق	% 61				
	حجم الفجوة	% 39				

2- لا يؤخذ بالحسبان بشكل كلي أنواع الموارد المستخدمة في المشروعات السابقة للاستفادة منها في التقدير للمشروعات الحالية.

3- عدم الاهتمام باستخدام الأساليب الإحصائية مثل الانحدار الخطي وبيرت لحساب مقدار الموارد اللازمة للأنشطة ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف المحيطة وعدم الوعي بهذه الأساليب والتوجهات العامة من قبل الجهات العليا.

يظهر في الجدول (5) أن مستوى التطبيق الفعلي للمتطلب أعلاه حقق معدل تطبيق قدره (2.44) ونسبة مطابقة (61%)، وفجوة مقدارها (39%) ويستدل من هذه النتائج الآتي: -

1- محدودية توثيق تواريخ البدء والانتهاؤ لكل نشاط من أنشطة المشروع، فضلاً عن عدم واقعية المدة الكلية لإنجاز أنشطة المشروع، مما يؤدي إلى حصول بعض التلكؤات التي تعيق اكمال العمل وفق الأهداف المحددة، ويرجع السبب الرئيس في ذلك إلى عدم إجراء الدراسة الدقيقة، والتي تتسم بالمصادقية لهذه التقديرات.

7- بسبب التقدير التخميني للموارد اللازمة للمشروع وعدم التوثيق الكلي لها، أدى ذلك إلى عدم الفهم الواضح والكامل لتقدير الموارد بشكل دقيق.

ثالثاً: الحصول على الموارد Acquire Resources

الحصول على أعضاء الفريق، والمرافق، والمعدات، والمواد، والمستلزمات، والموارد الأخرى اللازمة، لاستكمال عمل المشروع. أن المنفعة الرئيسية لهذا المتطلب لأنها توضح وترشد إلى اختيار الموارد وتخصيصها إلى أنشطتها ذات الصلة. ويؤدي هذا المتطلب دورياً على مدار المشروع (PMBOK,2017:328).

4- بسبب بعض المقيدات مثل عدم امتلاك أماكن خزن كافية أو بسبب الظروف المحيطة بمجال العمل، أدى ذلك إلى عدم الاهتمام الكلي بتوثيق وتحديد أنواع الموارد، ومستوى المهارات، والشهادات المطلوبة وغيرها من المتطلبات الأخرى.

5- عدم الاهتمام الكلي في استعمال برمجيات خاصة في نظام المعلومات لإدارة موارد المشروع.

6- بالرغم من عقد الاجتماعات، إلا أنها لم تتطرق ولا تحدد بدقة الجهد المطلوب، أو المهارات اللازم توافرها لفريق المشروع.

جدول (6) : قائمة فحص الحصول على الموارد

ت	الحصول على الموارد	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	تنفذ عملية الحصول على الموارد اللازمة للمشروع وتخصيصها إلى أنشطتها ذات الصلة.	√				
2	يتفاوض مدير المشروع مع المسؤولين الذين يشغلون موقعاً مهماً لغرض توافر وتخصيص أفضل الموارد اللازمة للمشروع.	√				
3	تراجع وثائق الجدول الزمني، ومتطلبات الموارد، ووثائق أصحاب المصلحة، وغيرها من الوثائق المهمة لتخصيص كل مورد لنشاطه المحدد.	√				
4	تستخدم أداة تحليل القرارات متعددة المعايير (الكلفة، الخبرة، المعرفة، وغيرها) لاختيار موارد المشروع.			√		
5	توثق مهام الموارد، تحديد ساعات العمل، والاجازات العامة، وتحديد متى تكون الموارد متاحة أثناء تنفيذ المشروع.	√				
6	تجرى التحديتات اللازمة على خطة إدارة الموارد في المشروع.	√				
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	0	5	1	0	0
	النتيجة	0	15	2	0	0
	معدل التطبيق	2.83				
	النسبة المئوية للتطبيق	%71				
	حجم الفجوة	%29				

1- أدت الظروف المحيطة بالمشروع والتعليمات المفروضة إلى عدم استحصال الموارد اللازمة بالشكل المطلوب وبالأخص الموارد المادية، فضلاً عن ذلك يسعى مدير المشروع وللغرض مع المسؤولين ذوي الصلة بإدارة المشروع، إلا أنهم

يتضح من نتائج قائمة الفحص في الجدول (6) لمستوى التطبيق الفعلي للمتطلب أعلاه في الشركة المبحوثة معدلاً قدره (2.83)، وينسبة مطابقة (71%)، وحجم فجوة بنسبة (29%)، ويستدل من هذه النتائج على الآتي: -

5- محدودية التوثيق للتحديثات اللازمة بعد إجراء عملية الحصول على الموارد اللازمة للمشروع.

رابعاً: تطوير الفريق Develop Team

تحسين الكفاءات والتفاعل بين أعضاء فريق العمل والمحيط العام الذي يعمل فيه أعضاء الفريق، لتحسين أداء المشروع. أن المنفعة الرئيسية لهذا المتطلب أنها تؤدي إلى تحسين العمل الجماعي، وتحسين المهارات الاجتماعية والكفاءات، وتحفيز الموظفين، وانخفاض ترك العمل، وتحسين الأداء العام للمشروع. ويؤدي هذا المتطلب على مدار المشروع (PMBOK,2017:336).

تواجههم صعوبة في استحصال المصادقات على آرائهم، الأمر الذي أثر سلباً على سير عمل المشروع.

2- قلة الاهتمام بمراجعة الوثائق اللازمة لغرض تخصيص كل مورد لنشاطه المحدد.

3- محدودية التطبيق لاستخدام الأدوات اللازمة للمساعدة في اختيار موارد المشروع.

4- التوثيق الجزئي لبعض المتطلبات اللازمة أثناء التنفيذ مثل الإجازات وتوافر الموارد.

جدول (7) : قائمة فحص تطوير الفريق

ت	تطوير الفريق	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	يعمل مدير المشروع على تطوير فريقه بشكل فعال وبناء لأنه فريق تعاوني لغرض التحسين المستمر لأدائهم.			√		
2	تنشئ إدارة المشروع الدورات التدريبية اللازمة لفريق المشروع وفق جدول زمني.			√		
3	تمنح المكافآت لأعضاء الفريق الكفونين لتقديرهم وتحفيزهم.			√		
4	يهتم فريق المشروع بالاختلافات الثقافية الإيجابية ويوظفها لمساندة ودعم الفريق.				√	
5	يوضع أعضاء فريق المشروع النشطون في موقع فعلي واحد للتحسين من قدراتهم على الأداء والمحافظة على أمن النظام.		√			
6	يقيم مدير المشروع الأداء العام للفريق دورياً لمعرفة التحسينات التي طرأت على الافراد أو بيان نقاط القوة والضعف لديهم.			√		
7	تحدث الوثائق المرتبطة بتطوير الفريق.					√
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	0	1	4	1	1
	النتيجة	0	3	8	1	0
	معدل التطبيق			1.71		
	النسبة المئوية للتطبيق			43%		
	حجم الفجوة			57%		

فريق المشروع، ودعمهم، وتدريبهم، وتحفيزهم من أجل بناء فريق تعاوني ومدرك لأهداف المشروع، وتعزى أسباب الفجوة إلى الآتي: -

يشير معدل التطبيق في الجدول (7) إلى ان المتطلب حصل على معدل تطبيق (1.71). مما يدل على التطبيق بمستوى ضعيف وبنسبة تطبيق مئوية للمتطلب (43%) وبفجوة مقدارها (57%)، وهذا يتطلب من الشركة اهتماماً أكبر بهذا المتطلب لغرض تطوير

- 5- عدم الاهتمام الكافي بتقييم الأداء العام لفريق المشروع وبيان نقاط القوة والضعف لديهم، لغرض الاستفادة من نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.
- 6- لا توجد وثيقة خاصة بتطوير فريق المشروع، لذلك لا تجري التعديلات اللازمة عليها.

خامساً: إدارة الفريق Manage Team

تتبع أداء أعضاء الفريق، وتقديم الملاحظات، وحل الإشكالات، وإدارة التغييرات في الفريق، من أجل تحسين أداء المشروع. إن المنفعة الرئيسة لهذا المتطلب، أنها تؤثر على سلوك الفريق وتدير النزاع وتحل الإشكالات. وينفذ هذا المتطلب على مدار المشروع (PMBOK,2017:345).

- 1- قلة الاهتمام بتطوير فريق المشروع وتدريبه، ويرجع السبب في ذلك إلى أن مدير المشروع ليست لديه الامكانية الكافية لتطوير الفريق، فضلاً عن أنه يهتم بأن يحصل على فريق عمل كفوء ومدرب، وأنه يركز على سير العمل لغرض إنجاز الأنشطة بأسرع ما يمكن.
- 2- أدت الضائقة المالية إلى عدم الاهتمام الكافي بتحفيز العاملين ومنحهم المكافآت.
- 3- عدم الاهتمام الكافي بالاختلافات الثقافية ما بين العاملين، لكي يتم توظيفها والاستفادة منها في تطوير الفريق وزيادة خبراتهم ومعرفتهم ويقتصر ذلك بحسب نشاط كل فرد.
- 4- محدودية وضع أعضاء الفريق النشطين بموقع واحد وذلك بسبب التعليمات الجارية والاعمال الروتينية المتبعة.

جدول (8) : قائمة فحص إدارة الفريق

ت	إدارة الفريق	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	تطبق أساليب خاصة لإدارة وحل الصراعات (مثل التجنب، التسوية، التضحية، الاجبار، التعاون).			√		
2	تدقق وثائق خطة إدارة المشروع، خطة إدارة الموارد، تقييم أداء الفريق، تقارير الأداء من ضبط الجدول الزمني، ضبط الكلف، وضبط الجودة عند إدارة فريق المشروع.			√		
3	يمتلك مدير المشروع مهارة الإدارة، والقيادة، وإدارة الصراع، والتفاوض.		√			
4	تجرى رقابة مكثفة على أعضاء الفريق ذوي المهارات المنخفضة.				√	
5	يطبق برنامج يحفز فريق المشروع معنوياً ومادياً.					√
6	يهيئ مدير المشروع البيئة الملائمة لفريق المشروع لتسهيل العمل الجماعي والتعاون، وتحفيز الفريق باستمرار على العمل.			√		
7	توثق التغييرات التي تحصل عند إدارة الفريق.			√		
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	0	1	4	1	1
	النتيجة	0	3	8	1	0
	معدل التطبيق			1.71		
	النسبة المئوية للتطبيق			%43		
	حجم الفجوة			%57		

(43%) وبفجوة مقدارها (57%)، إذ تشير أسباب الفجوة إلى الآتي: -

يتبين من نتائج قائمة فحص متطلب إدارة الفريق في الجدول (8) أن مستوى التطبيق الفعلي حقق معدلاً قدره (1.71) وبنسبة مئوية

- 6- بسبب الإمكانات المادية الضئيلة وبحسب جهود مديري المشروعات، لذلك لا تتوفر بيئة ملائمة بالقدر الكافي لفريق المشروع، إذ يوجد مديرو مشروعات يسعون قدر الإمكان إلى أن يوفروا البيئة الملائمة، على عكس القسم الأخر.
- 7- لا يجرى التوثيق الكلي للتغيرات التي حصلت عند إدارة الفريق.

سادساً: ضبط الموارد Control Resources

ضمان أن الموارد المادية المعنية والمخصصة للمشروع متوفرة كما هو مخطط لها، فضلاً عن مراقبة الاستغلال المخطط مقابل الاستغلال الفعلي للموارد، والقيام بالإجراء التصحيحي عند الحاجة. إن المنفعة الرئيسية لهذا المتطلب ضمان أن الموارد المعنية متاحة للمشروع في الوقت المناسب وفي المكان المناسب وتسريحها، حينما تتوقف الحاجة إليها. ويؤدي هذا المتطلب على مدار المشروع (PMBOK,2017:352).

- 1- أدت العلاقات الشخصية والمصالح المشتركة إلى إعاقة تنفيذ الأساليب المتبعة لحل الصراعات، بالشكل المطلوب مثل التجنب، والتعاون، والتضحية وغيرها.
- 2- محدودية الرجوع إلى وثائق خطة إدارة المشروع عند إدارة الفريق لمعرفة ما يلزم لذلك، مما أثر سلباً على إدارة الفريق.
- 3- قد لا يمتلك مدير المشروع المهارات والخبرات اللازمة لإدارة الفريق، كما أنه ليس لديه الصلاحية الكافية لاتخاذ القرارات اللازمة.
- 4- لا توجد رقابة مكثفة ومركزة على أعضاء الفريق ذوي المهارات المنخفضة، مما أدى ذلك إلى تهاون بعضهم في العمل.
- 5- لا توجد برامج أو إجراءات تحفز فريق المشروع معنوياً ومادياً مما انعكس على أداء الفريق.

جدول (9) : قائمة فحص ضبط الموارد

ت	ضبط الموارد	مطبق كلياً	مطبق جزئياً	مطبق نوعاً ما	مطبق بشكل ضعيف	غير مطبق
1	تتأكد إدارة المشروع من ان الموارد اللازمة للمشروع متاحة كما خطط لها في الوقت والمكان المناسبين لتحقيق اهداف المشروع.	√				
2	تشخص إدارة المشروع الانحرافات في خطة إدارة الموارد.			√		
3	تستمر عملية متابعة الموارد وتحديد النقص أو الفائض في الموارد ومعالجته في الوقت نفسه.				√	
4	تتحقق إدارة المشروع فيما إذا تمت إدارة الموارد كما خطط لها.			√		
5	إعلام أصحاب المصلحة المعنيين عند حدوث أي إشكالات مرتبطة بالموارد.			√		
6	توثق التغييرات كافة التي طرأت على متطلب ضبط الموارد في سجل خاص بها.					√
	الأوزان	4	3	2	1	0
	التكرارات	1	0	3	1	1
	النتيجة	4	0	6	1	0
	معدل التطبيق	1.83				
	النسبة المئوية للتطبيق	%46				
	حجم الفجوة	%54				

- من الاحداث، مما أدى ذلك إلى التلكؤ في سير عمل المشروع.
- 2- قلة الاهتمام بالتأكد فيما إذا كانت إدارة الموارد تمت كما خطط لها بالشكل المطلوب.
- 3- لا يجرى إعلام أصحاب المصلحة بشكل دائمى، فيما إذا طرأت أي إشكالات على موارد المشروع، وذلك لان إدارة المشروع تسعى إلى حل الإشكالات فيما بينهم.
- 4- لا يوجد سجل لضبط الموارد، وانما توثق أي تغييرات مهمة في سجل الوقائع اليومية، أو الكتب الرسمية والمخاطبات بسبب التعليمات المفروضة، لذلك لا يعد مرجعا أو من ضمن الدروس المستفادة، لكي يستفاد من المعلومات الموثقة فيه في المشروعات اللاحقة.
- والجدول (10) يبين معدل التطبيق العام والنسبة المئوية وحجم الفجوة لمتطلبات إدارة الموارد في المشروع في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية.

تشير النتائج في قائمة الفحص في الجدول (9) الى مستوى التطبيق الفعلي لمتطلب ضبط الموارد في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية إذ تحقق معدل قدره (1.83) وبنسبة مطابقة (46%)، وهذا يثبت وجود فجوة لعدم المطابقة بنسبة (54%) وتعود إلى الأسباب الآتية:-

- 1- بالرغم من أن إدارة المشروع تسعى إلى متابعة سير عمل المشروع، وتقديم التقارير الدورية، والموافق اليومية والشهرية، وفي بعض الأحيان توضع خطة وحلول معينة لغرض المعالجة في الوقت نفسه، إلا أنه في بعض المشروعات تشخص الانحرافات ولكن لا تجرى المعالجة بالشكل المطلوب للانحرافات، التي طرأت على الموارد، وذلك بسبب عدم امتلاك الإمكانيات الكافية للمعالجة في الوقت نفسه بسبب ظروف خارجة عن إرادة المشروع، مثل ظروف البلد والعطل وغيرها

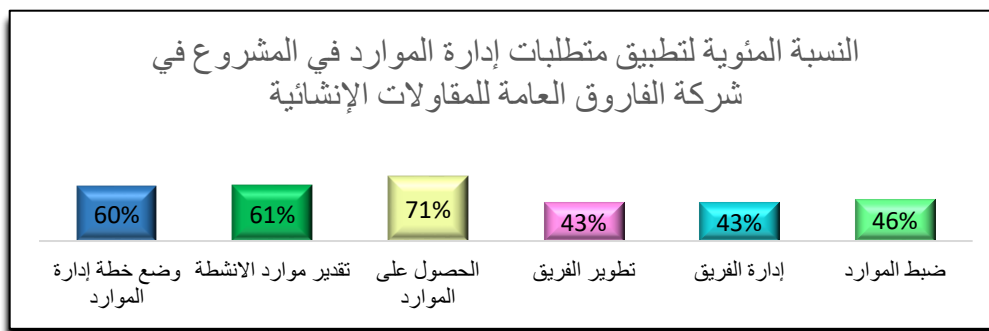
جدول (10) : المعدلات العامة للتطبيق والنسبة المئوية وحجم الفجوة

ت	متطلبات إدارة الموارد للمشروعات	معدل التطبيق	النسبة المئوية	حجم الفجوة
1	وضع خطة إدارة الموارد	2.40	60%	40%
2	تقدير موارد الأنشطة	2.44	61%	39%
3	الحصول على الموارد	2.83	71%	29%
4	تطوير الفريق	1.71	43%	57%
5	إدارة الفريق	1.71	43%	57%
6	ضبط الموارد	1.83	46%	54%
	المعدل العام لمتطلبات إدارة الموارد في المشروع في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية	2.15	54%	46%

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج قوائم الفحص.

إدارة الموارد في المشروع في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية.

والشكل (2) يوضح المخطط البياني للنسبة المئوية لتطبيق متطلبات



الشكل (2): المخطط البياني للنسبة المئوية لتطبيق متطلبات إدارة الموارد في المشروع في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- عدم اهتمام كافٍ بالمتطلبات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، على الرغم من إقامة الدورات التطويرية للملاك العامل في الشركة ضمن الإمكانيات الذاتية، إلا أنه ليس بالشكل الذي يفي بالغرض.
- 2- عدم إعطاء الصلاحيات اللازمة لمديري المشروعات ليتمكنوا من إدارة مشروعاتهم وفق الأدوات والمعرفة اللازمة للوصول إلى النجاح في إدارة المشروعات.
- 3- تعاني الشركة من ضعف في متطلبات إدارة وتطوير فريق المشروع، مما أثر على أداء إدارة المشروعات ككل، فضلاً عن الضائقة المالية التي حدثت من الاهتمام بهذا الجانب بشكل أكبر.
- 4- قلة الاهتمام بضبط الموارد وعدم وجود سجل لتوثيق الأحداث والتغيرات التي تطرأ على المشروعات.
- 5- بلغ معدل التطبيق العام لمتطلبات إدارة الموارد للمشروعات وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK) الإصدار السادس لعام 2017 في شركة الفاروق العامة للمقاولات الإنشائية (2.15). كما بلغت النسبة المئوية (54%) مما تشير إلى التطبيق نوعاً ما للمتطلبات، مما يتطلب الاهتمام من قبل إدارة الشركة بمتطلبات إدارة الموارد.

ثانياً: التوصيات

- 1- ضرورة الاهتمام بشكل أكبر بوضع خطة واضحة لإدارة الموارد كونها تعمل على حل المشاكل الناتجة عن عدم التخطيط المسبق بشكل جيد والتوجه الاستراتيجي في ذلك، وعلى وفق الدليل المعرفي لإدارة المشروعات (PMBOK:2017)، وما يتضمنه من أساليب وطرائق مفيدة.
- 2- زيادة الاهتمام بإدارة الموارد البشرية كونها الأساس الذي تركز عليه إدارة المشروعات، من حيث العمل على زيادة تطوير الملاك العامل لأعمال التنفيذ المباشر وقبل البدء بالدخول بمشروعات جديدة للتعرف على الأساليب كافة.
- 3- إعداد سجل خاص بإدارة الموارد وتوثيق جميع الأحداث التي تطرأ على المشروعات، ليكون مرجعاً ودليلاً يستفاد منه في المشروعات اللاحقة.

- 4- دراسة الدليل المعرفي لإدارة المشروعات وتبنيه وتطبيقه لما يضيفه من متطلبات، تعزز من إدارة الموارد للمشروعات، وترفع من مستويات أداء إدارة المشروعات ولغرض الوصول إلى نتائج إيجابية وتحقيق الأهداف وفق ما هو مطلوب.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

أ- الكتب

- [1] حمود، خضير كاظم وفاخوري، هائل يعقوب، (2009)، "إدارة الإنتاج والعمليات"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [2] الزويني، فائق محمد سرحان وعيدان، إبراهيم عبد الله، (2017)، "تكنولوجيا المعلومات في إدارة المشاريع الإنشائية"، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [3] شنشل، فلاح حسن، (2011)، "نظام الحكم والإدارة في الإسلام - عهد علي بن أبي طالب (عليه السلام) لمالك الأشتر نموذجاً"، الطبعة الأولى، دار الحجة البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- [4] صويص، غالب جليل، صويص، راتب جليل وعباسي، غالب يوسف، (2010)، "أساسيات إدارة المشاريع"، الطبعة الأولى، اثناء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [5] طيطي، خضر مصباح، (2009)، "أساسيات إدارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- [6] كبرو، رعد يوسف، (2017)، "مدخل إلى إدارة المشاريع - المنهجية - المهارات - التنفيذ"، الطبعة الأولى، دار الكتب والوثائق، بغداد، العراق.
- [7] موسى، شقيري نوري وسلام، أسامة عزمي، (2013)، "دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ب- الرسائل والأطاريح

- [1] أبو القز، منى فؤاد عبد الهادي علي، (2016)، "تقييم المشروعات خلال فترة التشغيل التجريبي وفق معيار الكلفة

[9] المواشي، زينب هادي حسين، (2016)، "دور اسلوبي (CPM/PERT) في تعزيز اداء المشاريع الاتشائية - بحث تطبيقي في محافظة بغداد"، رسالة ماجستير في علوم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

ج- البحوث والدراسات

[1] دهليز، خالد عبد وعنبر، هشام محمود، (2017)، "أثر المجالات المعرفية لإدارة المشاريع على جودة المشاريع في المؤسسات الأهلية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية للاقتصاد والأعمال (الجامعة الإسلامية في غزة)، المجلد (25)، العدد (2)، ص ص 1-21.

[2] علي، راضي عبد الله ومجيد، رافد عبد الجليل، (2015)، "دور مبادئ إدارة الجودة الشاملة في تحسين الأداء المؤسسي في مستشفيات دائرة صحة البصرة - دراسة ميدانية في مستشفى الموائى العام"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد (8)، العدد (15)، ص ص 271-313.

ثانياً: المصادر الأجنبية

A) BOOKS

- [1] El-Reedy, Mohamed A., (2011), "Construction Management for Industrial Projects: A Modular Guide for Project Managers" John Wiley & Sons, New Jersey, U.S.A.
- [2] Heagney, Joseph, (2012), "Fundamentals of Project Management", 14th ed, American Management Association, New York, U.S.A.
- [3] Heizer, Jay & Rander, Barry & Munson, Chuck, (2017), "Operations Management", Sustainability and Supply Chain Management, 12th ed, Pearson Education, New York, U.S.A.
- [4] Heldman, Kim & Mangano, Vanina & Feddersen, Brett, (2016), "Project Management Professional Exam Review Guide", 3rd ed, John Wiley & Sons, Inc,

والجودة والوقت - بحث تطبيقي في المديرية العامة لتوزيع كهرباء الرصافة"، رسالة ماجستير في تقويم الأداء، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

[2] حسن، نرمين فائق، (2017)، "تقييم أداء المشروعات باستخدام اسلوب برمجة الاهداف: دراسة حالة في شركة سعد العامة للإنشاءات"، رسالة ماجستير تقني في تقنيات إدارة الجودة الشاملة، الكلية التقنية الادارية، الجامعة التقنية الوسطى، العراق.

[3] خضر، تمام سلمان، (2015)، "جدولة المشروع باستعمال اسلوب برمجة الأهداف - دراسة ميدانية لمشروع القرية العصرية في محافظة واسط"، رسالة ماجستير في علوم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

[4] دلي، علي عبد الحسين، (2015)، "تأثير خصائص المنظمة المتعلمة في نجاح ادارة المشروع بحث استطلاعي تحليلي في الهيئة العامة للطرق والجسور"، رسالة ماجستير في العلوم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

[5] الدلو، احمد عيد، (2013)، "تقييم إدارة المشاريع الزراعية في منظمات المجتمع المدني بقطاع غزة" رسالة ماجستير، اكااديمية الادارة والسياسة، جامعة الأقصى، فلسطين.

[6] الربيعي، لؤي راضي خليفة، (2016)، "تقييم واقع متطلبات نظام التصنيع الأخضر: دراسة حالة في شركة ديالى العامة للصناعات الكهربائية/ معمل محولات التوزيع"، رسالة ماجستير في علوم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.

[7] الشمري، زهرة عبد محمد، (2007)، " نموذج نضج إدارة المشروع: تصميم وحوسبة وتطبيق دراسة حالة في عينة من شركات وزارة الإعمار والإسكان في العراق"، أطروحة دكتوراه في فلسفة إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

[8] المالكي، حنان رحيم عنيد، (2010)، "تأثير عوامل النجاح الحرجة في ادارة المشروعات - دراسة استطلاعية تحليلية في شركة المنصور العامة للمقاولات الإنشائية"، رسالة ماجستير في علوم الإدارة الصناعية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

- "**Operations management in context**", 2ed, Published by Elsevier Ltd, U.S.A.
- [15] Schwalbe, Kathy, (2011), "**Information Technology Project Management**", 6thed, Revised, Course Technology, Cengage Learning, U.S.A.
- [16] Schwalbe, Kathy, (2014), "**Information Technology Project Management**", 7thed, Course Technology, Cengage Learning, U.S.A.
- [17] Turner, J. Rodney. (2009), "**the Handbook of Project-Based Management**", 3thed, Leading Strategic Change in Organizations, the McGraw-Hill Companies, New York, U.S.A.
- [18] Vanhoucke, Mario, (2013), "**Project Management with Dynamic Scheduling Baseline Scheduling**", 2thed, Risk Analysis and Project Control DOI 10.1007/978-3-642-404382, Springer Heidelberg New York, Dordrecht, London.
- [19] Westland, Jason, (2006), "**The Project Management life of Cycle**", 1st ed, Published by kogan page, London.
- [20] Wysocki, Robert K, (2014), "**Effective Project Management**", Traditional, John Wiley & Sons, Inc, Indianapolis, Indiana, U.S.A.
- [21] Zandhuis, Anton and Stellingwerf, Rommert & Stellingwerf, (2013), "**ISO 21500 Guidance on project management-A Pocket Guide**", Van Haren, Netherlands.
- Indianapolis, Indiana Published simultaneously, Canada.
- [5] Krajewski, Lee J & Ritzman, Larry P & Malhotra, Manoj K, (2013), "**Operations Management: Processes and Supply Chains**", 10th ed, Printed and Bound by Courier/Kendallville, U.S.A.
- [6] Larson, Erik W & Gray, Clifford F, (2018) "**Project Management: The Managerial Process**", 7thed, McGraw-Hill Education, U.S.A.
- [7] Lock, Dennis, (2007), "**Project Management**", 9th ed, Published by GOWER, Britain.
- [8] Love, Byron A., (2017), "**IT Project Management- A Geek's Guide to Leadership**", CRC Press, Taylor & Francis Group, New York, U.S.A.
- [9] Luong, Linh, (2011), "**Project Management 101**", Rice University, Houston, Texas, U.S.A.
- [10] Marchat, Hugues, (2008), "**La conduite de projet**", 3th ed, Eyrolles, Paris, France.
- [11] Mantel, Samuel J & Meredith, Jack R & Shafer, Scott M & Sutton, Margaret M, (2011), "**Project Management in Practice**", 4th ed, John Wiley & Sons, Inc, U.S.A.
- [12] Portny, Stanley E. (2010), "**Project Management for Dummies**", 3rd ed, Wiley Publishing, Inc, Indianapolis, Indiana Published simultaneously, Canada.
- [13] Reid, R. Dan & Sanders, Nada R, (2011), "**Operations Management**", An Integrated Approach, 4th ed, John Wiley & Sons, Inc, U.S.A.
- [14] Rowbotham, Frank and Azhashemi, Masoud and Galloway, Les, (2007),

B) Thesis & Dissertations

- [1] Najmi, Hidaya Said, (2011), "**Project Management for Construction Projects**", Degree of Master of Engineering Management,

Direct, Automation in Construction, Vol (86), PP:150-162.

- [6] Meza, LuzStella Cardona & Tost, Gerard Olivar, (2017), "**Modeling and Simulation of Project Management through the PMBOK Standard Using Complex Networks**", Creative Commons Attribution License, Complexity Hindawi, PP:1-12.
- [7] Pinto, Ezequias Batista & Vasconcelos, Alexandre Meira & Lezana, Álvaro Guillermo Rojas, (2014), "**Abordagens Do PMBOK E CMMI Sobre O Sucesso Dos Projetos De Softwares**", Revista de Gestão e Projetos – GeP, Vol (5), No (1), PP:153-162.
- [8] Stretton, Alan, (2018), "**Increasing Project Management Involvement in Preexecution Phases of Projects?**", PM World Journal, Vol. (7), No (2), PP:1-9.
- [9] Tavana, Fereshtheh & Hosseini, Mokhtar, (2017), "**Comparison and Analysis of PMBOK 2013 and ISO 21500**", Journal of Project Management, Vol (1), No (1), PP:27-34.

D) Conferences

- [1] Matos, Sandra & Lopes, Eurico, (2013), "**Prince2 or PMBOK – a Question of Choice**", Centeris 2013 - Conference on Enterprise Information Systems/ PROJMAN 2013- International Conference on Project Management / HCIST 2013 - International Conference on Health and Social Care Information Systems and Technologies, Journal of Science Direct, Procedia Technology, Vol (9), PP:787–794.
- [2] Project Management Institute, (2013), "**A Guide to the Project Management Body of**

An-Najah National University, Nablus, Palestine.

- [2] Tetteh, BA. Isaac, (2014), "**Use of Project Management Methods**", Master thesis, Department of Corporate Economy, Faculty of Economics and Administration, Masaryk University, Czech Republic.

C) Journals

- [1] Al-Agele, Hatem Khaleefah & Ali, Abdulmajeed Jafar, (2017), "**Mismanagement Reasons of the Projects Execution Phase**", Journal of Engineering, Vol (23), No (10), PP:15-29.
- [2] Alotaibi, Abdulrahman B. & Mafimisebi, Oluwasoye P, (2016), "**Project Management Practice: Redefining Theoretical Challenges in the 21st Century**", Journal of Economics and Sustainable Development, Vol (7), No (1), PP:93-99.
- [3] Croxatto, A & Greub, G, (2017), "**Project Management: Importance for Diagnostic Laboratories**", Journal of Science Direct, Clinical Microbiology and Infection, Vol (23), No (7), PP:434-440.
- [4] Kostalova, Jana & Tetrevoval, Libena, (2014), "**Project Management and Its Tools in Practice in the Czech Republic**", Journal of Science Direct, Procedia - Social and Behavioral Sciences, Vol (150), PP:678 – 689.
- [5] Li, Xiao & Yib, Wen & Lin Chia, Hung & Wang, Xiangyu & Chan, Albert P.C, (2018) "**A Critical Review of Virtual and Augmented Reality (VR/AR) Applications in Construction Safety**", Journal of Science

Knowledge", 6th ed, Newtown Square, Pennsylvania, U.S.A.

Knowledge", 5thed, Newtown Square, Pennsylvania, U.S.A.

[3] Project Management Institute, (2017), "A **Guide to the Project Management Body of**

الملاحق

ملحق (1) : المقابلات التي أجريت مع المسؤولين في شركة الفاروق العامة للمقاولات الانشائية

ت	الاسم	الموقع الوظيفي
1	مهند بكر علي	معاون رئيس مهندسين/ مدير شعبة المباني
2	علاء عبد الحسين عبد الواحد	معاون رئيس مهندسين
3	عبد الرسول اسماعيل	معاون مدير فني
4	حاتم كريم جواد	معاون رئيس مهندسين
5	غزوان جبرائيل ايليا	مهندس أقدم
6	تحسين علي ياسين	معاون رئيس مهندسين
7	اقبال علي باقر	رئيس مهندسين أقدم

أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في شركة المنتجات النفطية فرع ميسان

م.م. صادق حسين نبهان

جامعة ميسان / كلية الادارة والاقتصاد

sadeqhussein1984@gmail.com

المستخلص

تهدف هذه الدراسة الى بيان الاثر الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في العمل المحاسبي على جودة المعلومات المحاسبية (المخرجات)، لتحقيق اهداف هذه الدراسة، تم استخدام استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات، وزعت على افراد عينة الدراسة من المحاسبين، وتم تحليل البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة بواسطة استخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات، منها، يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات (IT) من قبل شركة المنتجات النفطية (عينة الدراسة)، فضلا عن ذلك أنها تولي هذا الجانب الاهمية الكبيرة لما يحققه من مميزات تساعد الشركة على تحقيق انجاز المهام الوظيفية وتحقيق الاهداف، ايضا توصلت الدراسة الى وجود أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) على جودة وقيمة المعلومات المحاسبية لقائمة على استخدام التكنولوجيا بمراحلها كافة من مدخلات وعمليات ومخرجات تساعد في ترشيد القرارات الإدارية داخل الشركة كاستخدام داخلي لتلك المعلومات التي تتصف بالجودة، او كاستخدام خارجي من قبل المهتمين، مثل المستثمرين او المقرضين والموردين وغيرهم ومن ثم تساهم جودة المعلومات المحاسبية ايضا في خلق الميزة التنافسية للشركة من خلال جودة المعلومة المحاسبية.

الكلمات المفتاحية : جودة المعلومات المحاسبية، تكنولوجيا المعلومات، المعلومات المحاسبية المحوسبة.

The Effect of Using Information Technology in Achieving the Quality of Accounting Information (Applied Study in Petroleum Products Company, Misan Branch)

Sadeq Hussein Nabhan

University of Misan / College of Administration and Economic

sadeqhussein1984@gmail.com

Abstract

The purpose of this study was to describe the impact of information technology used in accounting work on the quality of accounting information (outputs) and the investigation of the objectives of this study. A questionnaire was used as a tool for a data collecting accounting information. The study is based on the use of the Statistical Package for Social Sciences (SPSS), where the study reached a number of conclusions, including the use of information technology (IT) by the sample of the study, in addition to that it attaches to

this aspect of the importance of the benefits The study also found an impact on the use of information technology on the quality and value of accounting information based on the use of technology in all its stages of inputs, processes and outputs that help rationalize the internal management of the company as an internal use of the information that characterized Quality or external use by interested parties such as investors, lenders, suppliers and others. The quality of accounting information also contributes to the creation of the competitive advantage of the company through the quality of accounting information.

Keywords : Quality of accounting information, Information Technology, Computerized accounting information

أنشطتها، ومن هذه الأنشطة التي استخدمت فيها تكنولوجيا المعلومات هي الأنشطة المحاسبية والمالية، حيث تعتبر المعلومات المحاسبية والمالية من أكثر المعلومات أهمية بالنسبة الى متخذي القرارات ومن ثم هذه الدرجة من الأهمية لتلك المعلومات تتطلب استخدام تكنولوجيا المعلومات المتمثلة في حوسبة المعلومات المحاسبية داخل النظام المحاسبي وتزويد الجهات المهتمة لتلك المعلومات وفي مقدمتها الإدارة بمعلومة محاسبية ومالية ذات جودة عالية، وفي الوقت المناسب لاتخاذ القرار، حيث تعتبر المعلومة المحاسبية والمالية التي تمتاز بالجودة والسرعة من أبرز مميزات تكنولوجيا المعلومات، ولا يمكن توفرها مع الأنظمة التقليدية التي لم تعد تواكب متطلبات العمل والسرعة في الانجاز وفي هذا البحث نبين الاجابة عن الاسئلة التالية التي تمثل مشكلة البحث (ما هو واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات في شركة المنتوجات النفطية وهل يوجد تأثير لاستخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية؟) تكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة وفاعلية المعلومات المحاسبية في شركة المنتوجات النفطية فرع ميسان احدى المؤسسات الاقتصادية، وأهميتها بالنسبة الى الشركة في عملية اتخاذ القرارات، ووضع الخطط، ورسم السياسات، إذ تم تصميم استمارة استبيان وزعت على افراد عينة الدراسة لجمع الاجابات عن فقرات الاستبانة، وتحليلها وفق البرنامج الاحصائي (SPSS) لأتبات فرضيات البحث، الفرضية الاولى تتضمن وجود استخدام لتقنيات المعلومات في شركة المتوجات النفطية، والفرضية الثانية تتضمن أن هناك تأثيرا لتكنولوجيا المعلومات (IT) على جودة المعلومات المحاسبية في الشركة .

المقدمة

شهد العالم خلال السنوات الاخيرة وما يزال ثورة تكنولوجيا متسارعة، وهي في تطور مستمر طالت مختلف جوانب الحياة، حيث تعتبر تكنولوجيا المعلومات (IT) والنظم الادارية موردا ذا أهمية كبيرة لا تقل عن أهمية الموارد البشرية والمادية، إذ أصبح الاهتمام بهذه التكنولوجيا ومدى مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل بكل جوانب الحياة ميزة تنافسية لدى المؤسسات والشركات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تحقيق اهدافها، حيث يعتبر استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال تدقيق الحسابات من القضايا المعاصرة التي جاءت عن ادراك ووعي مدققي الحسابات، لأهمية هذا الاستخدام لما يقدمه من مساعدة كبيرة للمدقق في تحقيق اهداف العملية التدقيقية من خلال اختيار عينة التدقيق، وانجازها في وقت سريع وبدرجة كبيرة من الدقة ومن ثم تحقيق الجودة والمصداقية .

حيث أصبح استخدام التطبيقات الحاسوبية والتقنيات الحديثة في عملية معالجة البيانات المحاسبية والمالية الكترونيا ضرورية بشكل كبير في مختلف المؤسسات سواء أكانت كبيرة ام صغيرة الحجم، على حد سواء وهي تهدف الى تحقيق وتعزيز فاعلية اكبر في انجاز انشطتها المختلفة بما يساهم في تحقيق استراتيجيات الميزة التنافسية للمؤسسات، لذلك أصبحت تكنولوجيا المعلومات تحتل اليوم مكانة كبيرة جدا، وذات أهمية في مختلف المجالات، وبشكل خاص، الاقتصادية منها، وهذا التحول يعني أن نظم المعلومات التقليدية أصبحت اليوم اقل ملائمة لمتطلبات العمل في ظل التغيرات الكبيرة والمتسارعة لبيئة الاعمال، حيث يتوجب على المؤسسات الاقتصادية مواكبة هذه التغيرات والايفاء بمتطلباتها، وذلك يكون من خلال استخدام تقنيات المعلومات في مختلف

المبحث الاول

1- مشكلة البحث :-

انتشرت تطبيقات تقنيات المعلومات، ونظم المعلومات الادارية في شتى المجالات التجارية والعلمية والطبية والصناعية والزراعية، كما انها انتشرت في جميع المستويات التنظيمية والادارية لتلك المجالات، حيث اصبحت معظم دول العالم اليوم تتسابق لإيجاد واستخدام استراتيجيات لتطوير المستوى التقني او التكنولوجي للمعلومات لمؤسساتها وعلى المستويات كافة داخل تلك المؤسسات، الامر الذي يتوجب عليها استخدام الانظمة المحوسبة (Computerization Accounting Systems) كجزء من انظمة المعلومات التكنولوجية لتوفير المعلومة المحاسبية والمالية التي تكون مناسبة وذات جودة عالية وموثوقية، وفي الوقت المناسب بالنسبة الى المهتمين بتلك المعلومات على المستوى الداخلي والخارجي، لكي تسهم بشكل فعال في عملية اتخاذ القرارات وتقليل حالة عدم التأكد عند متخذي القرارات، لذا نريد ان نبين من خلال هذا البحث الاجابة عن السؤال الرئيس التالي (ما مدى تأثير استخدام تقنية المعلومات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ؟).

2- فرضية البحث :-

للإجابة على التساؤل الذي طرح في مشكلة البحث حيث وضعت الفرضية التالية:

❖ وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية.

3- اهداف البحث :-

يتمثل الهدف الاساسي من هذا البحث معرفة مدى استخدام تقنيات المعلومات من قبل عينة البحث باعتبارها واحدة من المؤسسات الانتاجية الحكومية، ولما لهذا الاستخدام من تأثير على درجة الجودة والفعالية للمعلومات المحاسبية، حيث يعد هذا الموضوع من الموضوعات ذات الاهمية الكبيرة في قطاع الاعمال على المستويات كافة العليا والتنفيذية والمباشرة في الشركات، لتوليد المعلومات ذات الاهمية بالنسبة الى كل مستوى، فالمعلومات التي تقدم او تنتج على المستوى الاداري الاعلى (Top Management) تكون معلومات استراتيجية، تمتاز بدرجة كبيرة

في الأهمية، وهي معلومات غير روتينية او متكررة اما المستويات الادارية دون ذلك فتكون معلوماتها اقل اهمية، مما يتوجب على نظم المعلومات المحاسبية المعالجة بواسطة التقنيات الحديثة التي توفر السرعة والدقة والجودة لمعلومات للمستخدمين على المستوى الداخلي والخارجي، ويمكن ان نلخص اهداف هذا البحث بمجموعة من النقاط التالية.

- ❖ معرفة وتوضيح لمفهوم تقنيات المعلومات واهميتها ومزاياها.
- ❖ التعرف على اهمية تكنولوجيا المعلومات في تحقيق قيمة استراتيجية للشركة.
- ❖ لمعرفة السمات والخصائص التي تجعل المعلومة المحاسبية والمالية ذات جودة.
- ❖ لمعرفة مدى اهمية تقنيات او تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية.
- ❖ لمعرفة اهمية تقنية المعلومات بالنسبة الى العاملين والشركة والمهتمين.

4. اهمية البحث :-

تأتي اهمية البحث من الدور الكبير الذي تؤديه جودة المعلومات المحاسبية المتمثلة في موثوقية المعلومات ودرجة الاعتماد عليها، وتقديمها في الوقت المناسب، في بيئة الاعمال، وخاصة في ظل التطور الهائل في مجال الاتصالات واستخدام التقنيات الحديثة في مجال العمل المحاسبي من حيث ادخال البيانات المحاسبية (inputs)، واجراء العمليات عليها (proses) وتحويلها الى مخرجات (outputs) ذات معاني وحقائق تعكس نشاطا للوحدة الاقتصادية، حيث تكون هذه المخرجات في صورة قوائم وتقارير مالية، تستخدم من قبل المهتمين الداخليين والخارجيين لاعتماده في عملية اتخاذ القرارات التي تعتمد على المعلومات المتوفرة داخل تلك القوائم المالية، بحيث تكون جودة القرار وتأثيره الايجابي معتمدة بشكل كبير على مدى صحة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة في الوقت المناسب، من هنا تكون اهمية المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في الاستخدام التقني لمعالجة العمليات المحاسبية، ومن خلال هذا البحث سوف نسلط الضوء على الدور وتأثير تكنولوجيا المعلومات في المعلومات المحاسبية.

5. حدود البحث :-

المبحث الثاني

دراسات سابقة

اولاً: دراسات عربية

1. دراسة (مومني 2007) بعنوان : "العوامل والمعوقات المؤثرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات في الاردن" الهدف من هذه الدراسة هو بيان ومعرفة مدى تحقق الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) في مكاتب التدقيق التي تبحث او ترغب في ادخال واستخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال عملها، الا ان الالمام باستخدامها في مجال متخصص كالتدقيق وما تقدمه هذه التكنولوجيا من خصائص وسمات تدعم الميزة التنافسية للعاملين في مجال التدقيق، او في اي مجال اخر لم يصل الى المستوى المطلوب بعد، اما من جملة المعوقات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في مكاتب تدقيق الحسابات فتتلخص في عدم توفير البرامج المناسبة التي تساعد وتزيد من انجاز خدمات العمل التدقيقي للحسابات فضلا عن عدم توفر الخبرات والمهارات اللازمين لدى المدققين على استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال التدقيق، وايضا المشاكل المادية المتعلقة بعملية التركيب والتشغيل اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، حيث وضعت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها ضرورة توفير المكونات المادية والبرمجية لتكنولوجيا المعلومات التي من خلالها يتم الاستفادة بالشكل الذي يساهم في تحقيق اهداف العمل، فضلا عن تطوير وتدريب الافراد العاملين على استخدامها.

2. دراسة (الداية 2009) بعنوان " أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية " تخصص محاسبة وتمويل بالجامعة الاسلامية غزة، كلية التجارة. هدفت الدراسة الى بيان وتقييم اثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية، وكذلك تناولت قياس وتقدير الجدوى الاقتصادية المتأتبة من استخدام تلك النظم في قطاع الخدمات، وكذلك معرفة معوقات وصعوبات استخدام تلك النظم، وقد استخدم الباحث الاستبانة لجمع البيانات من عينة الدراسة وتحليلها باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)، وكذلك استخدم الاختبارات والمعالجات الاحصائية لتحليل البيانات والوصول الى نتيجة تعزز وتدعم

- ❖ الحدود المكانية : شركة المنتوجات النفطية .
- ❖ الحدود الزمانية : من 1-10 الى 3-15-2019
- ❖ الحدود البشرية : موظفو شركة المنتوجات النفطية.
- ❖ الحدود العلمية : بيان مدى تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة المعلومات المحاسبية.

6. المنهج والادوات المستخدمة في البحث :-

لتحقيق اهداف البحث واختبار الفرضيات التي تضمنها البحث تم الاعتماد على الاسلوبين التاليين :

- ❖ المنهج الوصفي : الذي سيتم عرضه في المبحث الثاني الذي يتمثل في الجانب النظري للبحث، من خلال استعراض لما في الكتب والابحاث والمقالات العلمية بخصوص موضوع البحث، للتعرف على المفاهيم والمعاني المختلفة لتكنولوجيا المعلومات، وجودة المعلومات المحاسبية التي تناولتها المصادر المذكورة، للإحاطة الكاملة لهذا الموضوع من الجانب النظري.
- ❖ المنهج الاحصائي (التحليلي) يأتي هذا المنهج في المبحث الثالث من هذا البحث الذي يتمثل في الجانب التطبيقي للدراسة، حيث تم تصميم استبيان وزعت على عدد من المالبين والمحاسبين تتضمن محورين، المحور الأول: يتعلق بالفرضية الاولى المتضمنة وجود استخدام تكنولوجيا المعلومات من قبل الشركة، ويتكون هذا المحور من عدة فقرات، المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بمدى او تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية التي تصدر عن الانظمة المحاسبية المعتمدة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والبرامج التطبيقية، حيث تتكون من عدة فقرات ومن ثم يتم تحليل تلك اجابات الفقرات باستخدام الحاسوب والبرامج الاحصائية المعدة لهذا الغرض.

المدقق، وكذلك تسهم تكنولوجيا المعلومات في عملية التوثيق لأعمال المدققين، كما توصلت الدراسة الى انه توجد صعوبات تعيق عملية استخدام التكنولوجيا في العمل التدقيقي من اهم هذه الصعوبات او المعوقات، هي عدم وجود القدرة لدى مدققي الحسابات لاستخدام التكنولوجيا والتطبيقات الحديثة في عملية التدقيق، حيث يتم الاعتماد على النظم المحاسبية اليدوية، كما اوصت الباحثة بضرورة اعتماد الاساليب التكنولوجية والتدريب عليها، وعمل الدورات لبيان اهميتها في انجاز اعمال التدقيق المختلفة.

5. دراسة (عبد المنعم 2011) بعنوان "أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومة المحاسبية".

هدفت الدراسة الى بيان اثر حوكمة الشركات (corporates governance) على تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وما لها من انعكاس على تنشيط سوق الاوراق المالية، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الاحصائي، من خلال توزيع الاستبيان على الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقد توصل الى جملة من النتائج، من بينها انه يوجد ارتباط بين تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ودقتها، وتنشيط سوق الاوراق المالية للشركات التي تقوم بتطبيق مبادئ ومعايير حوكمة الشركات، حيث تعتبر المعلومة المحاسبية ذات قيمة وأهمية كبيرة بالنسبة الى الشركة على المستوى الداخلي والخارجي، اذ تعد القوائم المالية المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي للشركة ومن ثم لا بد ان تكون تلك المعلومات في القوائم المالية على مستوى كبير من الدقة والموضوعية لتعطي الصورة الواضحة عن واقع الشركة، اذن نلاحظ ان جودة ودقة البيانات والمعلومات المالية تكون ذات أهمية كبيرة لجميع الأطراف.

ثانياً: الدراسات الاجنبية

6. دراسة (Saban and Efeoglu 2012) بعنوان: "An examination of effects of information technology on management accounting in the Turkish iron and steel industry"
"فحص أثر (IT) على المحاسبة الادارية في شركات الحديد والصلب العاملة في الهند".

موضوع الدراسة، وقد توصلت الدراسة الى نتيجة بأن استخدام نظم المعلومات المحاسبية (ISA) يؤدي التي تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية ومن ثم جودة المعلومات المالية والمحاسبية من حيث الدقة والملائمة ودرجة موثوقيتها، نلاحظ من خلال التطرق الى هذه الدراسة بأن الاستخدام لتلك النظم يسهم بشكل فعال في تحقيق او تقديم بيانات ومعلومات مالية تمتاز بدرجة من الدقة والملائمة والموثوقية يمكن الاعتماد عليها في عملية صناعة القرارات.

3. دراسة (جبوري 2009) بعنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المنظمي".

هدفت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها هو عرض وتحليل واقع استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) وبيان دورها في تحسين الاداء في المنظمة، وقياس العلاقة والاثار لتكنولوجيا المعلومات لتحقيق الاداء المؤسسي او المنظمي المتميز، حيث تم توزيع استبانة جمع البيانات على عينة مكونة من (60) موظفاً من مختلف المستويات الادارية في قسم المعلوماتية وقد استخدم البرنامج الاحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، حيث توصلت الدراسة الى ان هناك دلالة معنوية بين كل من تكنولوجيا المعلومات والاداء المنظمي، وكما اشارت الدراسة الى وجود علاقة بين المتغيرين، وأظهرت الدراسة أن وجود تأثير قوي للأجهزة والبرامجيات المستخدمة ودقة كفاءة قواعد البيانات (Data Bass) وشبكات الاتصال للتكنولوجيا.

4. دراسة (الهنيدي 2011) بعنوان " دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة خدمات التدقيق في الاردن، دراسة ميدانية على مكاتب التدقيق العاملة في الاردن".

تهدف هذه الدراسة الى توضيح وبيان دور استخدام تكنولوجيا المعلومات (IT) في تحسين جودة وفاعلية خدمات التدقيق في الاردن، حيث تم تصميم استبانة وزعت على افراد العينة والبالغة (120) مدققاً خضع منها للتحليل الاحصائي (93) استبانة باستخدام الحاسوب وبرنامج التحليل الاحصائي (SPSS) وتم التوصل الى نتائج، منها وجود ادراك وفهم لدى مدققي الحسابات في الأردن، لأهمية ودور استخدام التكنولوجيا على تحسين جودة وفاعلية عملية التخطيط للقيام بالمهام التدقيقية وتحسين العمليات التحليلية التي يقوم بها

توفيرها، ومن اهم التوصيات التي جاءت في هذه الدراسة، هي ضرورة متابعة اهم ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المحاسبي مع التركيز على زيادة الوعي بضرورة التطبيق والاستخدام الامثل لها مع التأكيد التطوير التدريب المستمر للعاملين لزيادة المهارات والمعرفة لديهم.

ثالثا: مناقشة الدراسات السابقة:-

من خلال استعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة في مجال العمل المحاسبي حيث نلاحظ كل الدراسات اكدت على وجود تأثير واهمية كبيرة لاستخدام هذه التكنولوجيا في انجاز واتما العمل المحاسبية وتوفير المعلومات التي تمتاز الخصائص التي تجعلها مواكبة لمتطلبات بيئة العمل التي اصبحت اليوم تتطلب اليوم المعلومة الدقيق في الوقت المناسب لاتخاذ الاقرارات المختلفة في مجال الاعمال، فضلا عن ذلك توفير التقنيات المستخدمة في نظم المعلومات المحاسبية للحصول على المعلومة بتكلفة اقل، وايضا اكدت الدراسات ضرورة توفير التدريب اللازم للمحاسبين على استخدام التكنولوجيا والاستفادة منها في انجاز العمل المحاسبي والمالي، ومن خلال الدراسة الحالية نسلط الضوء على الدور والاثر المهم للتكنولوجيا المعلوماتية على جودة المعلومات المحاسبية في شركة كبيرة للمنتجات النفطية لبيان نظم معلومات محاسبية كبيرة ومتفرعة لتغطية الاحداث المحاسبية والمالية داخل الشركة، حيث يعد استخدامها لتكنولوجيا امر غاية في الاهمية لما لها من مزايا ايجابية تنعكس على العمل المحاسبي والمعلومات المحاسبية التي سنبينها من خلال هذا البحث.

المبحث الثالث

المفهوم النظري لتكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية
المطلب الأول : مفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات واهميتها ومزاياها ومخاطرها ومكوناتها

لقد غيرت ثورة تكنولوجيا المعلومات والانظمة الالكترونية الهياكل الادارية، والتشغيلية للمنظمات، حيث قامت تلك المنظمات بالعديد من عمليات اعادة التأهيل ووضع البرامج التدريبية لموظفيها، والوظائف وصياغة الوظائف من الانظمة التقليدية الى الانظمة الحديثة المدعومة بتكنولوجيا المعلومات بكل مكوناتها

هدفت هذه الدراسة الى بيان الاثر على عمل المحاسبة الادارية كفرع من فروع المحاسبة التي تعمل على تزويد المستخدمين الداخليين بالمعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات الانتاج والتكاليف وسياسة التسعير، حيث تضمن مجتمع الدراسة (27) شركة من شركات انتاج الحديد والصلب في تركيا (15) من هذه الشركات اختيرت كعينة للدراسة حيث خلصت الدراسة الى ان المحاسبة الادارية تأثرت بالتطورات التي حققتها تكنولوجيا المعلومات بمختلف جوانبها بشكل مباشر او غير مباشر، ومكنت ايضا تكنولوجيا المعلومات القائمين على العمل المحاسبي الاداري من الحصول على معارف ومهارات جديدة، وساهمت في تغيير الادوار في مجال العمل، ايضا ان المعلومات المحاسبية يتم الحصول عليها بشكل سريع ومن دون الرجوع الى المحاسبة، اي ان **تكنولوجيا المعلومات** ساهمت بشكل كبير في مشاركة وتبادل المعلومات.

7. دراسة (Nelsi Wisna 2013) بعنوان:

“ The Effect of information Technology on the Quality Accounting Information System and its impact on the Quality of Accounting Information”

"تأثير تكنولوجيا المعلومات على جودة نظام المعلومات المحاسبية وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة الى بيان مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظم المعلومات المحاسبية المتمثلة بخصائص معينة مثل (التوقيت المناسب، الموثوقية، المرونة، التطور) ولتحديد فيما اذا كان هناك تأثير الاستخدام للتكنولوجيا والتقنيات الحديثة على جودة المعلومات المحاسبية حيث تمثلت مشكلة الدراسة في بيان مدى تأثير العمل والوظائف المحاسبية المنجزة على اساس استخدام (IT) باعتبارها اليوم من المفاهيم والموضوعات التي تسهم في تحقيق الجوانب الابداعية والابتكارية في اي من العمل والمجالات التي تستخدم فيها، حيث تكون عينة الدراسة من الجامعات والمعاهد في باندونج ومن بين النتائج التي توصلت اليها الدراسة الى وجود تأثير كبير لتكنولوجيا على جودة النظم المحاسبية، كما ويؤثر استخدامها على المعلومات المحاسبية من حيث دقتها وقت

من خلال استعراض لمجموعة من التعريفات التي جاءت لتوضح مفهوم التكنولوجيا يمكن ان نستخلص منها أن تكنولوجيا المعلومات هي عملية قائمة على اساس دراسة واعتماد وتطوير المجالات والامكانيات التي توفرها علوم الحاسوب من المكونات المادية والفكرية لهذا العلم، التي من خلالها يتم الحصول على المعلومات وتخزينها في قواعد البيانات، وتوصيلها الى المهتمين داخل وخارج المنظمة في اشكال مختلفة بحسب المدخلات والمعالجة، وحاجة المستخدمين، فتكون في صورة ارقام او صور او اشكال او حروف للاستفادة منها في انجاز الوظائف والمهام الادارية.

2- اهمية تكنولوجيا المعلومات :

التطور العلمي والتكنولوجي ساهم وبشكل كبير جدا في تحقيق رفاهية الفرد والمجتمع، ومن أهم واسرع التطورات التي تحدث وبشكل مستمر تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات (IT)، والاتصالات، ومن لها من اهمية كبيرة من جانب توفير خدمات التواصل بمختلف انواعها وخدمات اخر في مجال التعليم وتقديم المعلومات التي تمتاز عادة بالخصائص النوعية للمعلومة من حيث التوقيت الملائم، او المناسب، ودقة وموثوقية المعلومات، وبكلفة وجهد اقل، ووقت اسرع، في ايصالها، اذ جعلتنا اليوم نعيش في عالم اشبه بالقرية الصغيرة، حيث ساعدت هذه الثورة المعلوماتية الافراد على التواصل فيما بينهم، وتبادل المعلومات والبيانات في اي مكان وزمان من خلال استخدام الوسائل والادوات التكنولوجية من اجهزة ومعدات وبرامجيات، ايضا لهذه الخدمات اثر جدا كبير على منظمات الاعمال وما يرتبط بها من نشاطات ساعدها على الانتشار والتوسع في اعمالها، اذ اصبحت منظمات وشركات تدار وتعتمد بشكل اساسي على هذه التكنولوجيا، وما يرتبط بها من خدمات.

3- مزايا تكنولوجيا المعلومات :

ان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمات تحقق جملة من المزايا التي يمكن ان نلخصها في ماياتي (عاصم: 2013)

➤ زيادة المبيعات والارباح : تساهم تكنولوجيا المعلومات في زيادة مبيعات الوحدة الاقتصادية وذلك من خلال اشباع وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين، حيث يترتب على ذلك تحسين

المادية والفكرية، اذ اصبحت المنظمات التي تعتمد بشكل اساسي على تقنية المعلومات تمتاز بالرشاقة (Agility) والمرونة الكبيرة (Flexibility) والاستجابة السريعة لمتطلبات بيئة العمل واكثر تحقيقا لرغبات المستهلكين، وقدرة اكبر، في مواجهة المشاكل وتخطت اشكالية المكان والزمان من خلال اطار التفاعل والتواصل مع محيطها الداخلي والخارجي، لذا سنبيين في هذا المطلب.

1- مفهوم تكنولوجيا المعلومات (Information Technology)

يرجع أصل التكنولوجيا الى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين الاول (Techno) الذي يعني التشغيل الصناعي، والثاني (Logos) يعني العلم او المنهج، حيث تصبح بكلمة واحدة علم التشغيل الصناعي.

وتعرف من الناحية الاقتصادية بأنها " مجموعة المعارف والمهارات والخبرات الجديدة التي يمكن تحويلها الى أطراف انتاج واستعمالها في انتاج سلع وخدمات وتسويقها وتوزيعها واستخدامها في توليد هياكل تنظيمية انتاجية " (اللامي 2006،22).

وتعرف أيضا بـ " تطبيق الاجراءات المستمدة من البحث العلمي والخبرات العلمية لحل المشكلات الواقعية، اذ لا تعني التكنولوجيا هنا الأدوات والمكائن فقط، بل انها الأسس النظرية والعلمية التي تهدف الى تحسين الاداء البشري في الحركة التي نتناولها " (حديدي،2006).

وتعرف ايضا بأنها " عبارة عن تلك الادوات التي تستخدم لبناء نظم المعلومات التي تساعد الادارة على استخدام تلك المعلومات لدعم اجتياحاتها في مجال اتخاذ القرارات والعمليات التشغيلية في المؤسسة " (علوطي 2007،48)، وعرفت ايضا من قبل (ITAA) (مجموعة تقنية المعلومات الامريكية) " هي دراسة وتصميم وتطوير وتفعيل ودعم او تسيير انظمة المعلومات التي تعتمد على الحواسيب بشكل خاص **تطبيقات** وعتاد الحاسوب".

وعرفت بانها " هي مجموعة من الأدوات والاساليب التي تستخدم لإنتاج وتقديم المعلومات للمستخدمين او المهتمين، وتشتمل هذه الأدوات على تقنيات تتعلق ببرامج الكمبيوتر والاجهزة التي **تستخدم للتجهيز** (Meihami 2013, p. 83)

- وزيادة الربحية، لأن تلك التكنولوجيا تساعد الوحدة في خفض تكاليف الانتاج.
- تحقيق الميزة التنافسية : لقد عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها نظام يقوم بدعم وتكوين الاستراتيجيات التنافسية لوحدة الاعمال وذلك من خلال تصميم تطبيقات وبرامج مبتكرة تعطي لوحدة الاعمال والمؤسسات فرصة تنافسية تميزها عن غيرها من الوحدات الانتاجية في بيئة الاعمال، فقد تكون تلك الميزة تسبب في خفض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تستطيع الوحدة المنتجة من طرح منتجاتها بسعر اقل في السوق، او الابداع والابتكار في نوعية وجودة المنتج.
- تحسين نوعية المنتج : من اهم استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المنتج يكون من خلال المخرجات والتصميم المميز والمبتكر بواسطة الحاسب الآلي، فاليوم باستطاعة الوحدات الانتاجية تقديم منتجاتها بأشكال وتصاميم مختلفة من وقت الى اخر، الذي من خلاله يراعي ذواق ورغبات المستهلكين.
- تساعد في عملية ادارة تدفق موارد الشركة بطريقة مستحدثة وفعالة : يمكن للوحدة الاقتصادية الاستفادة من خدمات تكنولوجيا المعلومات في الادارة المتميزة والفعالة لتنظيم مواردها من مصادرها الخارجية والداخلية من مواد اولية او نقدية بما يكفل الاستخدام الامثل لها لتحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية، على سبيل المثال دور واهمية التكنولوجيا في ادارة الوقت والوصول الاسرع الى المصادر والموارد، وتمكن الشركات ايضا من التبادل الالكتروني كأوامر الشراء والتوزيع وتنظيم تواريخ استلام المنتجات والطلبات.
- فضلا عن تبادل ونقل البيانات والمعلومات التجارية بين الشركاء التجاريين.

4- مخاطر التكنولوجيا

على الرغم من النافع والمزايا التي تحققها تكنولوجيا المعلومات في جميع مجالات الحياة، الا انه في الوقت نفسه هناك بعض العيوب والمخاطر التي تلاحق هذه التقنية وسنبين بعض من هذه المخاطر والعيوب المتعلقة في استخدام التكنولوجيا في العمل المحاسبي والمالي، او ما يسمى بالمعلومات المحاسبية المحوسبة (علي، شحاتة 2006، 249-250).

- تغيير للبيانات بشكل غير سليم في الدفاتر او الملفات المحاسبية.
- امكانية التلاعب والوصول الى البيانات والمعلومات المحوسبة.
- قد يحدث فقدان للبيانات او حذفها بالخطأ.
- التغيير بشكل غير مصرح به في الأنظمة والبرامج.
- يحدث في بعض الاحيان الفشل في اجراء تغييرات لازمة في الانظمة والبرامج.
- تعرض الحواسيب الى البرامج الضارة (فيروسات) فلها تأثير سلبي ومباشر على ذاكرة الحاسب التي قد تحدث ضررا كبيرا في ذاكرة الحاسب ومن ثم تؤدي الى فقدان البيانات والمعلومات المخزنة كليا او جزئيا.
- مع استخدام الحواسيب لا وجود للسجلات المادية التي تعتبر مستند جيد للمراجعة وتتبع البيانات والمعلومات من مصادرها الأولية، وصولا الى النتائج، فكل البيانات هي موجودة الكترونيا في ذاكرة الحاسوب او محفوظة في اقراص ممغنطة، فعند حدوث اي تلف او ضرر لهذه الادوات والاجهزة الالكترونية، يعني ذلك فقدان وتلف للمستندات المحفوظة الكترونيا.
- يتطلب العلم الذي يعتمد على التكنولوجيا، توفر الخبرات والمؤهلات لدى العاملين على استخدامها بشكل يمكن معه انجاز المهام والوظائف من دون أخطاء، لأن هذه الأخطاء تكون ذات تأثير مباشر وصعوبة تفاديها او تصحيحها في بعض الاحيان.

5- المزايا التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات

هنالك جملة من المزايا والمنافع التي يمكن ان تقدمها تكنولوجيا المعلومات التي تساعد الشركات والمؤسسات في تحقيق الاهداف وانجاز المهام والواجبات، ومن هذه المزايا كما يأتي (كاوجة 2013، 26-27).

- التفاعلية:- نتيج للمستخدم (user) ان يكون مرسلا ومستقبلا في الوقت نفسه، ويستطيع المشاركون في الاتصال تبادل الأدوار، مما يؤدي الى خلق نوع من التفاعل والمشاركة بين الأفراد والمؤسسات والمحيط الذي تعمل فيه.
- تحديد المستفيد :- توفر تكنولوجيا المعلومات درجة كبيرة من التحكم والتوجيه في المعلومات والتحديد الدقيق للمستفيد من

الايجازات والأوامر على شكل خطوات، تبين كيفية معالجة البيانات المختلفة، مثل حساب العمليات التي تسجل في الدفاتر والسجلات المحاسبية، أو التحليل الإحصائي، أو عملية حل مسألة علمية، ويوجد العديد من البرامج التي تستخدم لتشغيل الحاسوب والاستفادة من خدماته، مثل برنامج النظام، والبرامج الخدمية، والبرامج التطبيقية، وبرامج الترجمة، أو ترجمة اللغات.

المطلب الثاني : جودة المعلومات المحاسبية

سنيين في هذا المطلب مفهوم المعلومات المحاسبية، وماهي جودة المعلومات المحاسبية ومستخدميها.

اولا. مفهوم المعلومات المحاسبية :-

هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة بشأن احدثات مالية ومحاسبية يتم جمعها وفرزها وتصنيفها وترميزها بطريقة ما لتحويلها من بيانات غير مرتبة وغير منظمة ولا تعطي معنى واضحا الى معلومات ذات معنى واضح يستفاد منه في عملية اتخاذ القرارات ورسم السياسات داخل المنظمة وخارجها.

ثانيا. خصائص المعلومات المحاسبية :-

يجب ان تتوفر مجموعة من الخصائص والشروط في المعلومات المحاسبية، لكي تكون ذات فائدة، فليس كل البيانات المحاسبية تحول الى معلومات، او لا تعتبر معلومات الا بتوفر تلك الخصائص او الشروط ادناه (سيد 77، 2009-87).

- يجب ان تتوفر في المعلومات الناتجة خاصية تقليل حالة عدم التأكد اثناء عملية اتخاذ القرارات.
- ان تقدم المعلومات في الوقت المناسب، وان تساعد في عملية التنبؤ بالمستقبل (قيمة تنبؤية).

ثالثا. مستخدمين المعلومات المحاسبية :-

ان الهدف الرئيسي للمعلومات المحاسبية هو مساعدة المستخدمين او المستخدمين لها في عملية اتخاذ القرارات، فالمعلومات المحاسبية والمالية هي الاساس الذي يعتمد عليه المستخدمون في اتخاذ القرارات المختلفة، وعلى الرغم التنوع والاختلاف بين فئات المستخدمين للمعلومات المحاسبية واختلاف الاحتياجات والاهداف

تلك المعلومات، فضلا عن امكانية معرفة نوعية المعلومات التي يحتاجها المستفيد، سواء كان داخليا او خارجيا من خلال معرفة رغبات واهتمامات المستخدمين للمعلومات.

- اللاتزامنية :- هي من اهم الخصائص والمزايا التي توفرها تلك التكنولوجيا، حيث تمكن المستخدم من ارسال واستقبال البيانات والمعلومات في وقت مناسب.
- قابلية التحول :- هي امكانية نقل وتحويل البيانات والمعلومات من خلال استخدام التقنيات التي تسمح بالتحويل من جهاز الى اخر او من صيغة معينة الى أخرى، مما يتيح امكانية مشاركة وتبادل المعلومات.
- التوصيل :- توفر تكنولوجيا المعلومات والاتصال امكانية التواصل وربط الاجهزة الاتصالية وتبادل المعلومات ومتابعة تنفيذ المهام والواجبات والاطلاع بشكل مباشر على سير الاعمال في المؤسسة.
- الانتشار والشبوع :- هي قابلية الانتشار والتوسع بشكل كبير ومتسارع لوسائل واجهزة الاتصال في مختلف المناطق من العالم وبمختلف الطبقات.
- العالمية والكونية :- هي عملية نقل المعلومات والبيانات بين المستخدمين من مختلف دول العالم من دون عائق المكان والزمان، فاليوم يوجد العديد من الشركات والمؤسسات الموجودة في بلد معين وتدار وتتابع اعمالها بشكل مباشر من بلد آخر عبر شبكات الاتصال المختلفة، فمثال على ذلك الشركات متعددة الجنسيات.

6. مكونات تكنولوجيا المعلومات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من المكونات المادية والمكونات البرمجية وكما يأتي (الغزاوي، الخفاجي 159، 2016).

الجانب المادي :- يتكون هذا الجانب من الحواسيب وما يرتبط بها من وحدات المعالجة المركزية ووحدات الادخال والايخراج والتخزين التي تؤدي وظائف متعددة لإنجاز اعمال الشركة، او المؤسسة المختلفة، حيث يوجد العديد من الانواع من الحواسيب وبقدرات مختلفة، مثل الحاسبات الدقيقة، والحاسبات المركزية والحاسبات العملاقة.

الجانب البرمجي :- تحتاج الحواسيب الى البرامج لكي تؤدي الاعمال والوظائف المطلوبة، فالحواسيب لا تستطيع انجاز اية وظيفة إلا بعد تجهيزها بالبرامج التي هي عبارة عن سلسلة من

- التغذية العكسية : وتعني ان المعلومات المحاسبية تستفيد من الأحداث الماضية في تأكيد التوقعات المستقبلية فضلا عن انه من خلالها يتم تحديد مدى تحقق اهداف المعلومات المخططة.
- التوقيت: ويعني به ان يمت الحصول على المعلومات المحاسبية والمالية بالنسبة للمستخدمين لها في الوقت المناسب للاستفادة منها في عملية الترشيد القرارات.
- التنبؤ بالمستقبل : يرغب مستخدمو المعلومات المحاسبية بتلك المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات بأقل خسارة ممكنة، اذ يسعى الى استشراف ومعرفة النتائج المستقبلية والتنبؤ بالأحداث المتوقعة.
- القدرة على فهم واستيعاب المعلومات : اي يجب ان تكون المعلومات غير معقدة وواضحة بالنسبة للمستخدمين، لكي يتمكنوا من الاستفادة منها بالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرار الرشيد.
- الموثوقية : يجب ان تكون المعلومات تمتاز بدرجة من المصداقية، وتعكس الاحداث الاقتصادية والمالية.

المبحث الرابع

الجانب العملي

❖ أساليب جمع البيانات وتحليلها

اعتمدت الدراسة على عدد من الأدوات البحثية لغرض إتمامها، اذ تم الاعتماد على العديد من المراجع العلمية فيما يخص الجانب النظري، اما فيما يتعلق بالإطار الميداني فقد تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع أفراد عينة الدراسة، فضلاً عن استخدام استمارة الاستبيان كأداة مساندة، إذ تم تصميمها لغرض جمع البيانات الأولية من عينة الدراسة وتم عرضها على مجموعة من المختصين الأكاديميين لتحكيمها وبعد إجراء التعديلات المقترحة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من المدراء الماليين والمحاسبين العاملين في الشركة عينة البحث وتجدر الإشارة إلى ان عدد الاستمارات الموزعة كانت (45) استمارة وتم استرداد (40) منها، أي أن نسبة الاستجابة بلغت (88%) وهي نسبة استجابة عالية، وأهملت (4) منها لعدم صلاحيتها، لتصبح بذلك عدد الاستمارات المعتمدة في التحليل (36) استمارة،

فيما بينهم، إلا أن هناك صنفين من الاستخدام للمعلومات، هما: الاستخدام الداخلي، والاستخدام الخارج للمعلومات، فالأول يتمثل بالإدارة وبمستوياتها كافة التي تتولى المهام الادارية مثل التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة، اذ تحتاج الادارة المعلومات المحاسبية في الوظائف الادارية الاربع، اما الاستخدام الخارجي للمعلومات فيتمثل بالجهات والافراد المهتمين بالمعلومات المحاسبية كافة التي تعتبر المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي للشركة، فمثلا المستثمرون المحتملون يقومون بالاطلاع على واقع الشركة من خلال قوائمها المالية المختلفة التي تعطي كل وحدة منها معنى محاسبيا وماليا واقتصاديا معين قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها، فضلا عن المقرضين من بنوك وحملة السندات والدائنون والعمال والنقابات العمالية والجهات الحكومية، مثل هيئة الضرائب وغيرها من الجهات.

رابعاً. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية :-

جودة المعلومات المحاسبية هي المعيار او المقياس الذي يستدل من خلاله على مدى تحقق اهداف المعلومات، وكما يمكن ان يستخدم كأساس للمفاضلة بين الطرق والاساليب المحاسبية المتبعة لعملية القياس والافصاح المحاسبي في القوائم والتقارير المالية، بما يتيح اختيار المعلومات ذات الفائدة الكبيرة التي تساعد المستخدمين في عملية الترشيد، وتقليل حالة عدم التأكد، فالمعلومات الجيدة هي الأكثر نفعاً في مجال صنع القرار (المجهلي 2008،23).

كما وتعرف جودة المعلومات المحاسبية على انها عبارة عن مجموعة من الخصائص والميزات النوعية التي يجب ان تتصف بها المعلومات المحاسبية، لكي تكون اكثر افادة للمستخدمين، حيث تختلف تلك الخصائص من منظمة الى أخرى مع الاتفاق والاجماع على اربع خصائص أساسية، هي درجة الملائمة، والموثوقية، والثبات، وقابلية المقارنة، فالملائمة تتطلب من المعلومات المحاسبية ان تكون ذات قدرة للتأثير في عملية اتخاذ القرار، وقد تكون المعلومات تصف بالملائمة المطلقة لتتلاءم واحتياجات العديد من المستخدمين، او الملائمة تكون نسبية يستفاد منها مستفيد معين دون غيره، وهناك مجموعة من الخصائص التي يجب ان تتضمنها ملائمة المعلومات المحاسبية منها (حامدي، عيشي: 2011، 99-102).

الجزء الأول : يتعلق بالبيانات العامة للمبحوثين من حيث (الجنس، العمر ، التحصيل الدراسي ، عدد سنوات الخدمة).

الجزء الثاني : أسئلة لاستبيان آراء الأفراد المبحوثين التي تتعلق بتحديد اثر استخدام تكنولوجيا المعلومات المستخدمة من قبل الشركة عينة الدراسة، في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية حيث تضمنت أداة الدراسة على (1-24) فقرة (انظر الملحق 1).

ويوضح الجدول (1) أهم الخصائص المميزة لعينة الدراسة.

ولغرض اختبار صدق الاستمارة وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة فقد تم إجراء الاتساق الداخلي بين فقرات الاستمارة لغرض التأكد من صدق محتوى الأداة وفق معادلة كرونباخ الفا وكانت قيمته مساوية (0.90) مما يشير الى ان الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، واعتبرت إجراءات بناء فقرات الاستبانة وتحكيمها مؤشراً على صدقها.

وتشتمل أداة الدراسة على جزئين :

جدول (1) : وصف خصائص عينة الدراسة

الجنس															
أنثى							نكر								
النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار	
22%		8		78%		28									
الفئات العمرية															
51 فأكثر				50 - 41				40 - 31				30 فأقل			
النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار	
17%		6		11%		4		58%		21		14%		5	
التحصيل الدراسي															
دون الإعدادية		إعدادية		دبلوم فني		بكالوريوس		دبلوم عالي		ماجستير		دكتوراه			
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
0	0	19%	7	33%	12	48%	17	0	0	0	0	0	0		
عدد سنوات الخدمة															
أكثر من 15				15 - 11				10 - 5				أقل من 5			
النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار		النسبة		التكرار	
28		10		22		8		39		14		11		4	

المصدر : من إعداد الباحث (في ضوء استمارة الاستبانة)

2. توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق الفئات العمرية

تم تصنيف اعمار افراد عينة البحث ضمن اربعة فئات عمرية ونلاحظ من خلال الجدول رقم (1) ان الفئة العمرية (من 31-40) جاءت بنسبة (58%) من عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية (أكثر من 51) جاءت بنسبة (17%) ومن ثمة الفئة العمرية التي تقع ضمن (أقل من 30 سنة) حيث كانت نسبتها (14%) من اجمالي عينة البحث، وبالأخير جاءت نسبة الفئة العمرية التي تقع ضمن (41-50) حيث بلغت نسبتها (11%)، ومن ثم نستنتج من تلك المعلومات ان الشركة تمتلك عددا من العاملين الذين لديهم الخبرة

ويمكن أن نستعرض في أدناه خصائص أفراد عينة الدراسة موزعة على النحو الآتي :

1. توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق الجنس

يوضح الجدول (1) توزيع أفراد العينة على وفق الجنس إذ بلغ عدد الذكور (28) فرداً أي بنسبة (78%) من حجم العينة الكلي للدراسة مقابل (8) من الإناث وبنسبة (22%) للإناث، ويلاحظ من نتائج إجابات العينة أن نسبة الذكور كانت أعلى من نسبة الإناث مما يؤثر عدم مشاركة المرأة إلا بنسبة تعد قليلة في الشركة المبحوثة بوصفها مجتمعاً للدراسة.

2. معامل الارتباط البسيط : ويستخدم في تحديد قوة وطبيعة العلاقة بين المتغيرين فضلاً عن استخدامه في تحديد الاتساق الداخلي بين فقرات متغيرات الدراسة.
3. الانحدار الخطي البسيط : وذلك للتعرف على علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة الرئيسية.
4. اختبار كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) : للتحقق من مدى صلاحية القياس وثبات الاتساق لمتغيرات الدراسة.

وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

تسعى الدراسة الى طرح رؤية شمولية عن طبيعة متغيرات الدراسة في إطار آراء المبحوثين في الشركة عينة الدراسة إذ تم ترميز هذه المتغيرات وترتيبها وتصنيفها بهدف معالجتها فضلاً عن المتغيرات المكونة لهذه الأبعاد، ويعد ذلك مهماً في عملية الاستنتاج الذي تظهره عمليات الاختبار والتحقق من معنوية العلاقات البحثية.

أولاً : وصف وتشخيص متغيرات (اثر تكنولوجيا المعلومات)

يوضح الجدول (2) التوزيعات التكرارية والنسب المئوية وقيم الوسط الحسابي والانحراف المعياري لفقرات متغير تكنولوجيا المعلومات وتشير النسبة (61.1%) التي تمثل الوسط الحسابي الى المتغير (x1) الذي بلغ (4.4722) والانحراف المعياري (0.81015) حيث يشير ذلك الى وجود اتفاق نسبي بين اجابات افراد عينة الدراسة على اهتمام الشركة المبحوثة بالجانب التكنولوجي الذي يسهم في تحقيق فرص الابداع وتحقيق أهداف الشركة وانجاز المهام بالسرعة والدقة المطلوبة، في حين نجد ان اقل نسبة اتفاق حول مضمون العبارة (x12) قد بلغت (2.8%) وبمتوسط حسابي قد بلغ (3.94) وانحراف معياري بلغ (0.86) من خلال ذلك نلاحظ ان الشركة المبحوثة تولي اهمية كبيرة بكل ما يتعلق بالجانب التكنولوجي في الشركة لما لها من اثر في تحقيق اهداف واستراتيجيات الشركة، حيث نجد ذلك واضحا من خلال اجابات افراد عينة البحث، وبذلك يتم قبول الفرضية الاولى المتضمنة وجود استخدام لتكنولوجيا المعلومات من قبل الشركة المبحوثة.

الجيدة والمناسبة في مجال عملهم الوظيفي ايضا تعتبر هذه الفئة العمرية الكبيرة من عينة الدراسة من فئة الشباب الذين تكون لديهم عادة القدرة العالية والقابلية السريعة للتعلم واكتساب المعرفة.

3. توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق التحصيل الدراسي

تعد مستويات التعليم من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر في قدرات وقابليات الفرد وخبرته من عدمها، ويوضح الجدول (1) ان نسبة أفراد العينة من حملة الشهادة البكالوريوس في الشركة قد شكلت (48%)، كما شكلت نسبة حملة شهادة الدبلوم الفني (33%) من عينة الدراسة في المنظمات المبحوثة، بينما كانت نسبة ممن يحملون شهادة الاعدادية (19%).

4. توزيع أفراد عينة الدراسة على وفق عدد سنوات الخدمة والخبرة الوظيفية

تم تصنيف أعمار عينة الدراسة ضمن أربع فئات ويلاحظ من الجدول (1) أن الفئة العمرية (من 5-10) سنة تضم (14) فرداً من إجمالي عدد أفراد العينة إذ تمثل (39%) من عينة الدراسة وهذا يشير الى ان النسبة الاكبر من العاملين في الشركة المبحوثة لديهم قدر مناسب من الخبرة الوظيفية في مجال عملهم قدر تعلق الأمر بعدد سنوات العمل فقط، ثم تأتي بعدها الفئة العمرية (اكثر من 15 سنة) حيث تضم (10) فردا وتتمثل بنسبة (28%) من العينة ثم تأتي بعدها الفئة العمرية (من 11-15) التي تضم (8) افراد وتمثل نسبة (22%) من عينة الدراسة وأخيراً تأتي الفئة العمرية (اقل من 5) وبنسبة (11%) من أفراد عينة الدراسة، وهذا يدل على وجود ممن هم لديهم القدر الكافي من القابلية والامكانية للعمل والتعلم بشكل سريع وتحصيل المعرفة والخبرة في مجال العمل .

❖ الجزء الثاني :- أساليب التحليل الإحصائي

تم تحليل نتائج الدراسة وبياناتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، أما الأدوات الإحصائية المستخدمة في الدراسة الحالية تتمثل بالآتي :

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: استخدمت في وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها.

جدول (2) : التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغير تكنولوجيا المعلومات

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										تسلسل الأسئلة
		لا اتفق تماما		لا اتفق		اتفق الى حد ما		اتفق		اتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
.81015	4.4722			5.6	2	2.8	1	30.6	11	61.1	22	X1
.70991	4.3056			2.8	1	5.6	2	50	18	41.7	15	X2
.59295	4.3611					5.8	2	52.8	19	41.7	15	X3
.65222	4.4444					2.8	1	47.2	17	50.0	18	X4
.92023	4.1944			5.6	2	16.7	6	30.6	11	47.2	17	X5
.69693	4.5000			2.8	1	2.8	1	36.1	13	58.3	21	X6
.69636	4.4722					11.1	4	30.6	11	58.3	21	X7
.48714	4.3611							63.9	23	36,1	13	X8
.99960	3.9722	5.6	2	5.6	2			63.9	23	25.0	9	X9
.83333	4.1389			8.3	3	2.8	1	55.6	20	33.3	12	X10
.50000	4.4167							58.3	21	41.7	15	X11
.86005	3.9444	2.8	1			22.2	8	50.0	18	25.0	9	X12
.72990	4.2986	المؤشر الكلي										

المصدر : من اعداد الباحث (في ضوء نتائج التحليل الاحصائي SPSS)

ثانياً : وصف وتشخيص متغيرات جودة المعلومات المحاسبية :
 تبين نتائج الجدول (3) ان نسبة (75%) من الإجابات تشير إلى اتفاق نسبي بين اراء افراد عينة الدراسة حول الاثر المهم والكبير لتكنولوجيا المعلومات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، اذ بلغ المتوسط الحسابي الكلي (4.3078)، وانحراف معياري (0.61348)، وحقق المتغير (X20) متوسطا حسابيا (4.7222%) ، وانحرافا معياريا (0.51331). الذي تضمن أن نظم المعلومات المحاسبية القائمة على تكنولوجيا المعلومات في دعم وتطوير الميزة التنافسية للشركة، وحقق المتغيران (X17.X18) المرتبة نفسها بوسط حسابي (4.3889) وبتحرف بلغ (0.49441). اللذين يبينان اهمية الانظمة الالكترونية في توفير درجة كبيرة من المرونة والملائمة للمعلومات المحاسبية، وأيضاً توفر الاجهزة والبرامج الالكترونية معلومات للمهتمين، لتساعدهم في عملية اتخاذ القرارات، ونلاحظ ايضا من خلال الجدول أن اعلى نسبة للإجابات السلبية قد بلغت (5.6) وبتحرف معياري (1.0552) من اجمالي عينة الدراسة، مما سبق نستنتج أن جودة المعلومات المحاسبية القائمة على تكنولوجيا المعلومات لها اثر كبير في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية ومن ثم تأثيرها على جودة القرارات الادارية والتخطيط .

جدول (3) : التوزيعات التكرارية والنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لجودة المعلومات المحاسبية

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	قياس الاستجابة										تسلسل الأسئلة
		لا اتفق تماما		لا اتفق		اتفق الى حد ما		اتفق		اتفق تماما		
		%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	
.58554	4.3333					5.6	5	55.6	20	38.9	14	X13
.70147	4.2778			2.8	1	5.6	2	52.8	19	38.9	14	X14
.59894	4.3889					5.6	2	50.0	18	44.4	16	X15
1.05522	4.0278	5.6	2	2.8	1	11.1	4	44.4	16	36.1	13	X16
.49441	4.3889							61.1	22	38.9	14	X17
.49441	4.3889							61.1	22	38.9	14	X18
.46718	4.6944							30.6	11	69.4	25	X19
.51331	4.7222					2.8	1	22.2	8	75.0	27	X20
.62994	4.0556					16.7	6	61.1	22	22.2	8	X21
.43916	3.9167					13.9	5	80.6	29	5.6	2	X22
.68080	4.2222					13.9	5	44.4	16	41.7	15	X23
.70147	4.2778					13.9	5	50.0	18	36.1	13	X24
.61348	4.3078	المؤشر الكلي										

المصدر من اعداد الباحث في ضوء نتائج برنامج التحليل الاحصائي (SPSS)

أولاً : علاقة الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات (IT) وجودة

المعلومات المحاسبية (AI)

يتولى هذا المحور مهمة اكتشاف طبيعة العلاقة الواردة في الفرضية الأولى التي تنص على أنه يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات من قبل شركة المنتجات النفطية عينة الدراسة.

توضح نتائج الجدول (4) ان هناك علاقة ارتباطات معنوية موجبة بين تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية، اذ بلغت قيمة الارتباط (.618). وهي علاقة قوية عند مستوى معنوية (0.05)، وبذلك يتم قبول الفرضية الأولى.

تحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها

❖ تهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضياتها للتعرف على علاقات الارتباط والأثر بين متغيراتها. وسوف يتم التحقق من مدى صحة الافتراضات من خلال استخدام عدد من الأدوات والأساليب الإحصائية التي اختيرت لإجراء التحليل على متغيرات الدراسة وكالاتي:

جدول (4) : علاقات الارتباط بين تكنولوجيا المعلومات وجودة المعلومات المحاسبية

تكنولوجيا المعلومات	المتغير المستقل
.618	المتغير التابع
	جودة المعلومات المحاسبية

*: $P \leq 0.05$ N = 36

البالغة (3.231) وهي معنوية عند مستوى (0.05) بدرجتي حرية (1)، ومن خلال متابعة معاملات بيتا (β_1) واختبار (T) اتضح ان الثابت (β_0) معنوية عند مستوى (0.05) ومادامت قيم (T) المحسوبة معنوية لجميع المتغيرات المستقلة والبالغة (5.320) وهي اكبر من قيمتها الجدولية (1.684) فان ذلك يعكس معنوية النموذج، ويتضح ان معامل التحديد (R^2) التي بلغت قيمته (0.382). ويشير إلى أن قدرة المتغيرات المستقلة مجتمعة على تفسير (5.6%) من الاختلافات الحاصلة في البعد التابع، وبهذا فانه يتم قبول الفرضية الثانية المتضمنة وجود تأثير لتكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية.

ثانياً : علاقة تأثير أنه يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية

يتولى هذا المحور مهمة الكشف عن طبيعة التأثير الوارد في الفرضية الثانية التي تنص على أنه (يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية).

يشير الجدول (5) الخاص بتحليل الانحدار إلى وجود تأثير معنوي لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بوصفه متغيراً مستقلاً على جودة المعلومات المحاسبية بوصفها متغيراً معتمداً. وذلك وفقاً لقيمة (F) المحسوبة والبالغة قيمتها (21.046) وهي اكبر من قيمتها الجدولية

جدول (5) : يوجد تأثير لتكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية

R^2	T		F		تكنولوجيا المعلومات		المتغير المستقل المتغير التابع
	الجدولية	المحسوبة	الجدولية	المحسوبة	β_1	β_0	
.382	1.684	5.320	3.231	21.046	.618	.463	جودة المعلومات المحاسبية

*: $P \leq 0.05$ d.f.: (1,) N = 36

المقرضين والموردين وغيرهم، ومن ثم تساهم جودة المعلومات المحاسبية ايضا في خلق الميزة التنافسية للشركة التي تتحقق من خلال جودة المعلومة المحاسبية.

3. يساعد استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين وتطوير مهارات واداء المحاسبين في العمليات والإجراءات التحليلية للنتائج المالية، حيث تساعد المحاسبين في عملية مقارنة النسب المالية الفعلية للشركة خلال الفترات الزمنية المتتالية بشكل دقيق وسريع، ومن ثم تحديد الانحرافات ومعرفة اسبابها، فضلا عن ذلك تساهم تكنولوجيا المعلومات في درجة كبيرة من المرونة للمعلومات المحاسبية والمالية.

4. تساهم تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في الشركة على تطوير وتقويم المهارات لدى الافراد العاملين، وانجاز العمل بشكل أكثر دقة ومن ثم تؤدي الى خلق فرص للأبداع والابتكار في المهام والواجبات الوظيفية للأفراد كمحاسبين او غيرهم وقد تتمثل في

الاستنتاجات والتوصيات

في ضوء نتائج اختبار الفرضيات التي تم التوصل اليها يبين الباحث في ادناه اهم استنتاجات وتوصيات الدراسة

اولا : الاستنتاجات :-

1. يوجد استخدام لتكنولوجيا المعلومات (IT) من قبل الشركة عينة الدراسة، فضلا عن ان الشركة تولي هذا الجانب أهمية كبيرة وتعمل على تطويره باستمرار، لما تحققه تلك التكنولوجيا من خصائص ومميزات تعد اليوم من المقومات والعوامل الاساسية في تطور منظمات الاعمال وتحقيق أهدافها.

2. توصلت الدراسة ايضا الى انه يوجد تأثير لاستخدام (IT) على جودة المعلومات المحاسبية، حيث تعد نظم المعلومات المحاسبية القائمة على التكنولوجيا في مراحلها كافة من مدخلات وعمليات ومخرجات تساعد في ترشيد القرارات الإدارية داخل الشركة، كاستخدام داخلي لتلك المعلومات التي تتصف بالجودة، او كاستخدام خارجي من قبل المهتمين، مثل المستثمرين او

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- [1] ابو همس، محمد عبد الكريم، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية اتخاذ القرارات الادارية" مذكرة ماجستير، تخصص ادارة اعمال، جامعة البلقاء التطبيقية 2007.
- [2] الداية، منذر يحيى "أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة البيانات المالية في قطاع الخدمات"، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، الجامعة الاسلامية غزة، 2009.
- [3] ايمان الهنيدي، دور استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسن جودة خدمات التدقيق في الاردن، دراسة ميدانية، على مكاتب التدقيق العاملة في الاردن، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الانسانية) مجلد 25 (8) 2011.
- [4] الوحيددي، أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة اساليب المحاسبة الادارية في الشركات الصناعية، قطاع غزة، 2017.
- [5] المجهلي، ناصر محمد علي، " خصائص المعلومات المحاسبية وإثرها في اتخاذ القرارات " مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج الخضر باتن، 2008/2009.
- [6] العزاوي، فراس رحيم يونس، الخفاجي، عثمان ابراهيم احمد " تقنيات المعلومات الادارية في ظل مجتمع المعرفة، ط2016، 1.
- [7] ابو هدف، ماهر سالم، " تقييم كفاءة المعلومات المحاسبية لدى شركات توزيع الوقود العاملة في المؤسسات الاستثمارية العمومية "، رسالة ماجستير - تخصص نظم معلومات ومراقبة التسير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.
- [8] لمين علوطي، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال على ادارة الموارد البشرية في المؤسسة، اطروحة دكتوراه، تخصص ادارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، 200، 48.

خلق برنامج، او تطبيق معين يساعد في تطوير العمل بشكل أفضل من ذي قبل.

5. ايضا توصلت الدراسة الى ان الشركة تقوم بإقامة الدورات التدريبية للأفراد العاملين لتدريبهم على كيفية التعامل والاستخدام لتكنولوجيا المعلومات بما يساهم في تعزيز القدرات المعرفية للعاملين في هذا المجال التقني لما له من اهمية كبيرة في تحقيق أهداف الشركة وتجنب الاخطاء التي قد تحدث.

ثانياً: التوصيات :-

1. ضرورة زيادة الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات وابرار اهميتها بالنسبة الى العمل المحاسبي بما يتلاءم ومتطلبات بيئة العمل في الوقت الحاضر، وذلك من خلال اقامة الدورات التدريبية بشكل مستمر، والمؤتمرات والمحاضرات والندوات، وتسهيل الضوء على دورها وأثرها في انجاز وتحقيق الاهداف.
2. ضرورة مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة للأنظمة الحديثة وخاصة فيما يتعلق في مجال العمل المحاسبي وتدريب العاملين عليها لتطويرهم ورفع كفاءتهم، باعتبار أن عملية توظيف او استخدام تكنولوجيا المعلومات من المتطلبات الاساسية لتحقيق الجودة.
3. اهمية استمرار الشركة في وضع السياسات والخطط والاستراتيجيات للبقاء على عملية التطوير والتحديث المستمرين لتكنولوجيا المعلومات، على ضوء ما يستجد من تطورات، وما تتطلبه بيئة العمل من تحديثات للمكونات المادية والبرمجية لتكنولوجيا المعلومات واستغلالها بالشكل الامثل بما يحقق اهداف الشركة.
4. ضرورة توفير انظمة حماية ذات درجة عالية من الأمان بما يوفر الحماية الكافية لقاعدة المعلومات والحفاظ عليها لأن من اهم الاخطار التي تواجه العمل المحاسبي القائم على استخدام تكنولوجيا المعلومات هو تعرضه للتلاعب او التلف نتيجة لعدة اسباب، ومن ثم يعني تعرض جزء كبير من المعلومات المخزنة الكترونياً للتلف او الفقدان.

المؤسسات الاستشفائية العمومية، رسالة ماجستير، تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

[17] مومني، منذر طلال، العوامل والمعوقات المؤثرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات في تدقيق الحسابات في الاردن، المجلة العربية للإدارة، العدد1، القاهرة، مصر 2007.

[18] ياسين، سعد غالب، " اساليب نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات "، دار المناهج ط1، الاردن، 2007.

ثانيا: المصادر الاجنبية

[19] Saban, Metian, Efeoglu, Zekai (2012) " An examination of effects information technology on management accounting in the Turkish iron and steel industry", international Journal of Business and social science ,3(12),105-117.

[20] Nelsi wisna, The effect of information technology on the quality of accounting information system and its impact on the quality of accounting information" accounting doctoral, faculty of economic and business, Vol 4, No 15, 2013.

[9] جبوري، ندى اسماعيل، " أثر تكنولوجيا المعلومات في الاداء المنظمي "، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للمعلومات الاقتصادية، العدد الثاني والعشرون، 2009.

[10] حامدي، علي، بشير بن عيشي، "أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، الجزائر جامعة محمد خضير بسكرة 2011.

[11] خلود عاصم، " دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة على تسيير الاستراتيجي للمؤسسات الاقتصادية "، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة2، 2012/2013.

[12] سيد عطا الله سيد، نظم المعلومات المحاسبية، ط1. دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الاردن 2009.

[13] طيطي، خضر مصباح اسماعيل، " اساسيات ادارة المشاريع وتكنولوجيا المعلومات "، دار المناهج، ط1، الاردن، 2007.

[14] علي، عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، " الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة اسواق المال"، دار الجامعة، الاسكندرية، 2006.

[15] عكش، محمد مهدي عبد المنعم، " أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية"، مذكرة ماجستير، تخصص، محاسبة، جامعة حلب، 2011.

[16] كوجية، بشير، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين الاتصال الداخلي في

سيدتي الفاضلة

تحية طيبة

اضع بين ايديكم الكريمة استمارة الاستبيان المتضمنة موضوع البحث الذي يناول (أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على جودة المعلومات المحاسبية) لبحث ودراسة الاثر الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات على العمل المحاسبي والمالي، لذا ببالغ الاعتراز والامتنان ارجو تفضلكم بالإجابة عن فقرات هذه الاستبانة خدمة لحركة البحث العلمي، علما ان آراءكم ستكون موضع ثقة، وسيتم التعامل معها بسرية تامة.

مع وافر الاحترام

المعلومات العامة

1. الجنس

انثى	ذكر

2. التحصيل الدراسي

اعدادية	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه

3. العمر

(30 فأقل)	من (31-40)	من (41-50)	(50 فأكثر)

4. عدد سنوات الخدمة

اقل من 5	5-10	11-15	أكثر من 15

المحور الاول:- تكنولوجيا المعلومات : هي جميع الوسائل والاجهزة والمعدات التي تستخدم من قبل افراد المؤسسة من اجل الحصول على البيانات من مصادرها، واجراء العمليات اللازمة (Process) لتحويلها الى معلومات يتم تخزينها على شكل قاعدة بيانات (Data Base) للرجوع اليها والاستفادة عند التخطيط واتخاذ القرارات.

أبعاد المقياس					الفقرات	ت
لا أتفق تماماً	لا أتفق	أتفق إلى حد ما	أتفق	أتفق تماماً		
					لدى الشركة عدد من اجهزة الحاسوب تتناسب وعدد الموظفين في الشركة	1
					الاجهزة التي تمتلكها الشركة هي اجهزة متطورة وحديثة وتمتاز بقدرة وجودة عاليتين	2
					توفر اجهزة الحواسيب مساحات كافية لتخزين البيانات والمعلومات	3
					البرامج الالكترونية المستخدمة توفر معالجة سريعة ودقيقة للبيانات	4
					البرامج الالكترونية المستخدمة في الشركة تساهم في تحسين الممارسات الادارية في الشركة	5
					تساعد تكنولوجيا المعلومات على تحقيق فرص الابداع والمبادرة للشركة	6
					تساعد البرامج الالكترونية المستخدمة في معالجة البيانات في تطوير مهارات الافراد في الشركة	7
					عملية تبادل البيانات والمعلومات تتم بشكل سريع وسهل بين اقسام الشركة	8
					تستخدم الشركة شبكات الاتصال لربط الاقسام المهمة في الشركة مع بعضها	9
					تقوم الشركة بعمل دورات تدريبية على كيفية الاستخدام والتعامل مع نظم المعلومات الالكترونية	10
					تحرص الشركة على توفير أنظمة امن وحماية الشبكات للمحافظة على سرية البيانات والمعلومات	11
					تخضع البرامج والنظم الالكترونية الى الفحص الدوري من قبل المختصين	12

المحور الثاني :- جودة المعلومات المحاسبية:- هي عبارة عن مجموعة من الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات المحاسبية مثل السرعة والتوقيت المناسب في تقديم المعلومة وامكانية تبادلها وغيرها من الخصائص التي تساعد المستخدمين في عملية ترشيد القرارات المتخذة من قبلهم.

ت	الفقرات	أبعاد المقياس			
		أتفق تماما	أتفق	أتفق إلى حد ما	لا أتفق تماما
1	تتميز الانظمة والبرامج الحاسوبية بتقديم معلومات محاسبية تتصف بدرجة عالية من الوضوح والدقة				
2	المعلومات المحاسبية المحوسبة تنجز وتقدم بشكل سريع وبأخطاء قليلة				
3	تساعد الانظمة والبرامج الحاسوبية بتوفير بيانات ومعلومات محاسبية تمتاز بالقيمة الرقابية				
4	تتسم المعلومات المحاسبية التي المعالجة الكترونيا بدرجة عالية من الموضوعية والشفافية				
5	المعلومات المحاسبية المنتجة الكترونيا من حيث الادخال والمعالجة والايخراج تمتاز بكونها ذات قدرة تنبؤيه تساعد الادارة في عملية تصميم وصياغة الخطط المستقبلية				
6	استخدام تكنولوجيا المعلومات يساعد على مقارنة النسب المالية الفعلية للشركة مع النسبة المالية السابقة المستخرجة من السجلات المحاسبية بشكل ادق				
7	تتيح الانظمة الالكترونية درجة كبيرة من المرونة والملائمة للمعلومات المحاسبية				
8	توفر الاجهزة والبرامج الإلكترونية معلومات للمهتمين تساعدهم في عملية اتخاذ القرار				
9	استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المحاسبي يساعد في تقدم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب				
10	تساعد نظم المعلومات المحاسبية القائمة على التكنولوجيا في دعم الميزة التنافسية للشركة				
11	تكنولوجيا المعلومات تساعد بصورة فعالة في عملية تحديد قرارات التسعير وذلك من خلال تحديدها لتكلفة المنتج بشكل دقيق				
12	استخدام تكنولوجيا المعلوماتية تساهم في تحسين كفاءة اسلوب التكلفة المستهدفة في العمليات الانتاجية للشركة				